مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٣

الثلاثاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	سيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد دوفغانيوك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2017/692)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2017/692).

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أيرلندا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تركيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قبرص، قطر، كولومبيا، الكويت، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملديف، النرويج، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَي الإحاطتين الإعلاميتين التاليَين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يوسف محمود، ممثل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام؛ وسعادة السيد غيرت روسنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/692، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد؛ وبالسيد يوسف محمود، ممثل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام؛ وبالسيد غيرت روسنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

لقد دعت مصر إلى عقد هذه الجلسة انطلاقا من قناعتها بأهمية تواصل المساعي الهادفة إلى تعزيز فاعلية منظومة السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة، ووضع تصور واضح للاستفادة المثلى من الأدوات المتاحة للمنظمة في مواجهة الأزمات. ومما لا شك فيه أن عمليات حفظ السلام تُعدّ الأداة الأهم والأوسع استخداما من قبل مجلس الأمن في سبيل صون السلم والأمن، وحماية المدنيين، وخلق المناخ الملائم لتحقيق التسوية السياسية للنزاعات، وتيسير تجاوز المجتمعات للدمار المعنوي والمادي الذي تخلّفه الحروب.

ومن هنا، تؤمن مصر بأن مصداقية ولايات حفظ السلام وفاعليتها أصبحتا مرتبطتين بتعديل جذري في فلسفة صون الأمن والسلم الدوليين، والتحول مما ارتضيناه من الاكتفاء الراهن بإدارة النزاعات إلى العمل على تسويتها والسعي الحقيقي إلى ذلك تحقيقا لاستدامة السلام.

ومن هذا المنطلق، فإن نقاش اليوم يهدف أساسا إلى استشراف مقاربة استراتيجية لرفع مستوى كفاءة عمليات حفظ السلام وفاعليتها، وذلك بالوقوف على سبل تعزيز اسهامات

ولايات تلك العمليات في تحقيق استدامة السلام. وتكتسب تلك المقاربة أهمية متزايدة في ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بالنزاعات المسلحة والمتشابكة مع مخاطر انتشار الارهاب والجريمة المنظمة، والتدفقات السكانية الكثيفة، فضلاً عن ضعف المؤسسات الوطنية، وتمزق النسيج الاجتماعي، وغياب فرص العمل والعيش.

وآمل أن نخرج من هذا النقاش برؤية واضحة وأفكار عملية تساهم في تعديل الثقافة والأدوات الحاكمة لتصميم ونشر ومراجعة وخروج عمليات حفظ السلام بما يحقق الغرض المزدوج منها المتمثل في وقف العنف وحماية المدنيين من جهة، والتمهيد لجهود متكاملة لبناء سلام مستدام، من جهة أخرى.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن والرئاسة المصرية على التفكير المناسب من حيث التوقيت بشأن مساهمة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على السلام.

إن طبيعة التحديات اليوم تتطلب منا العمل على قيام ترابط بين جميع الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. فالدول الأعضاء أقرّت صراحة بهذا الترابط، وذلك مؤخرا جدا في القرارين التوأمين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠).

والطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما تضمنته من تعهّد بعدم تخلّف أحد عن الركب، يضع التنمية المستدامة في جوهر برنامج الحفاظ على السلام. والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في غياب الظروف الآيلة إلى تحقيق السلام، أمّا تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة فسيساهم إسهاما كبيرا في تحقيق برنامج الحفاظ على السلام. وجوانب الترابط بينهما غير موجودة في الهدف ١٦ فحسب بشأن المؤسسات القوية والمجتمعات الشاملة للجميع، ولكن في جميع الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفا. والحفاظ على السلام، الذي يُفهم على أنه عملية وهدف لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، يؤكد على النهج الشامل والبعيد الأثر الذي يتمحور حول الناس والذي تتضمنه خطة عام ٢٠٣٠.

وتنفيذ برنامج الحفاظ على السلام يقتضي استراتيجية شاملة تدعم المجموعة المتنوعة من بعثاتنا، وتراعي كامل أنشطة عمليات السلام، من الوقاية وتسوية النزاعات وحفظ السلام، إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. والقراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة يبيّنان أهمية التنسيق والاتساق والتعاون على نحو قوي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في مجال تشكيل عمليات حفظ السلام واستعراضها وخفضها التدريجي. وللمجلس دور حيوي يؤديه في هذا الصدد.

وإن عمليات حفظ السلام بحاجة إلى ولايات واضحة وواقعية وعصرية مع أولويات محددة جيدا، وتسلسل مناسب، ومرونة تتطور مع الوقت. والاتساق والتكامل والتعاون بين جهود السلام والأمن التي تبذلها الأمم المتحدة وعملها الانمائي والإنساني هي أمور ضرورية أيضا لمنع نشوب النزاعات وتخفيف المخاطر، وإتاحة المجال أمام تحقيق المزيد من النتائج المستدامة، وكفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب علينا العمل معا لكفالة أن تستغل عمليات حفظ السلام كامل إمكاناتها بوصفها أداة أساسية للحفاظ على السلام – ليس بمعزل عن غيرها، بل كجزء من نهجنا المتكامل الجديد. وبعثات حفظ السلام تعمل بوجود صلات قوية مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمجتمع الإنساني، بغية تيسير نهج أكثر تكاملا تجاه مبادرات بناء السلام، واستراتيجيات الخروج، والخطط الانتقالية، كما شهدنا في حالتي ليبريا وهايتي.

والحفاظ على السلام هو في جوهره عملية سياسية تشمل الجميع وتضم الأنشطة الإنمائية، والتدابير الوقائية، والوساطة، وإدارة النزاعات، وحل النزاعات. وتنفيذ برنامج الحفاظ على السلام يعني قيام الدول الأعضاء وسكانها بدور الريادة، مع إعطاء الأولوية للحلول السياسية، وجعل الوقاية أولوية، والاستفادة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة – حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية – بطريقة يعزز بعضها بعضا.

ورؤية الأمين العام المتعلقة بالوقاية تتعدى درء الأزمات والنزاعات العنيفة، وتراعي الطابع المتغير للأزمات في العالم الذي لا يمكن التنبؤ به اليوم. وهي تتطلب نهجا للأمم المتحدة واسع النطاق، فضلا عن المزيد من جوانب التآزر بغية أن يصبح التنفيذ والأثر أكثر فعالية. ونحن بحاجة إلى تعزيز دعمنا من خلال الاعتماد على ما تتصف به الأمم المتحدة من قدرة على الإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، والبرامج والأنشطة في الميدان.

وتمشيا مع هذه الرؤية، فإن الأمين العام ملتزم بتعزيز الدبلوماسية من أجل تحقيق السلام، بالشراكة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. ويجب على التدابير الوقائية وعمليات السلام أن تكون مدفوعة بالقيادة الوطنية والملكية الشاملة اللتين تدركان احتياجات ومساهمات جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب بوصفهم عناصر التنمية والسلام.

ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينوّه المجتمع الدولي بدور الشباب والنساء بوصفهم عناصر هامة في مجال التغيير. فسوف يجدون في الأهداف الإنمائية للألفية منبرا لتوجيه طاقاتهم المعنية بالسلام نحو إيجاد عالم أفضل. إن مستقبل البشرية يكمن في أيديهم، وهم سوف يمررون الشعلة إلى الأجيال المقبلة. وتمكينهم وبناء مستقبل مستدام يتطلبان مؤسسات أقوى وتحسين الحوكمة. لهذا السبب، يجب أن نستثمر المزيد في التنمية، وأن نعبئ جهودنا صوب تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع التي تخلو من الخوف ومن العنف. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون التنمية المستدامة، ولا يمكن تحقيق أحدهما بدون حقوق الإنسان.

ومن أجل تحقيق الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، نحن بحاجة إلى الانخراط في العمل الجماعي القوي وتعزيز التعاون والشراكات، بما في ذلك مع دوائر الأعمال والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب علينا تعميق العلاقات مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، والبنك الدولي، الذي يعزز بشكل كبير مشاركته في البلدان المتضررة من النزاعات، وصندوق النقد الدولي، الذي يسعى إلى الحد من تأثير الفساد المزعزع للاستقرار لضمان تحسين الاستثمار في السلام.

وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه، تعهدت بتعزيز شراكتنا بشأن المسائل السياسية وعمليات السلام، مع الدعم المتبادل الأقوى ومواصلة بناء القدرات من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن. وتضطلع لجنة بناء السلام بدور فريد في الجمع بين جميع هؤلاء الشركاء معا. وأدعو مجلس الأمن إلى العمل بمزيد من الهمة مع اللجنة. يجب أن تستند هذه الشراكات أيضا إلى التمويل القوي والذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من أجل المنع، تمشيا مع خطة الحفاظ على السلام. وآمل أن ينظر مجلس تسوده وحدة الصف في دعم البعثات التي يدعمها قرار من المجلس وينفذه شركاؤنا، سواء من خلال الأنصبة المقررة أو بتشجيع آليات تمويل أخرى يمكن التنبؤ بها.

أود الآن أن أنتقل إلى موضوع الإصلاح. نحن بحاجة إلى تحسين الطريقة التي نستعرض بها عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع شركائنا في التنمية وفي المجال الإنساني، ولكفالة تركيز قوي على حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. النساء

هن أول من يتحمل وطأة النزاع ويتحملن مرحلة الانتقال بعد انتهاء النزاع، ويتوقع منهن أيضا أن يضعن الأساس للسلام. وفي جميع مجالات حفظ السلام، أثبتت حافظات السلام أنه يمكن لهن الاضطلاع بالأدوار نفسها وفق نفس المعايير وتحت نفس الظروف الصعبة كنظرائهن من الذكور. ومن الضروري من الناحية التشغيلية توظيف النساء من حفظة السلام وأفراد الشرطة واستبقائهن. وليس مرد ذلك إلى أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين أمر ضروري في حد ذاته فحسب، بل لأن إشراك المرأة يزيد من فرص السلام المستدام ويحد من حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين.

ويجب علينا أن نعمل معا في مجالاتنا ونتناول الصلات بين السلام والتنمية والشؤون الإنسانية، فضلا عن الأسباب الجذرية للعنف والنزاع. إن الحفاظ على السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية أوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات. على الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العمل معا لسد الفجوة بين جهود الإغاثة والمعونة الإنمائية، وتمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من بناء قدراتها وتعزيزها من أجل الصمود والحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما في البلدان النامية.

من واجبنا دعم شعوب العالم وتزويدها بالمساعدات الإنسانية والبرامج الإنمائية الفعالة والحسنة التوقيت بشكل متزامن خلال نهج متسق شامل للمنظومة بأسرها. وإذ نسترشد بطموحات الأمين العام في التغلب على التجزؤ وجعل المنع أولوية للأمم المتحدة، اتخذنا خطوات هامة لوضع الخطوط العريضة لخطة شاملة وجريئة من أجل تحسين الطريقة التي تقدم بها الأمم المتحدة خدماتها إلى الشعوب. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن التنمية هي غاية في حد ذاتها وجزء أساسي من عملنا.

تعكس إعادة تنظيم الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإصلاحه لهيكل بناء السلام الدور الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كخريطة طريق للتنمية المستدامة والحفاظ على السلام. إن أهداف التنمية المستدامة هي الأدوات الرئيسية لمنع الأزمات وتحقيق السلام المستدام. لقد صمم إصلاح منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أوجه الترابط بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الحفاظ على السلام على النحو المبين في عرض تقرير الأمين العام عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (E/20183) على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. ومن بين الخطوات الأخرى، فإن توصية الأمين العام تدعو إلى تعزيز قيادة المنسقين المقيمين وإنشاء خط اتصال مباشر بينهم وبين الأمين العام، مما يكفل المساءلة والتنسيق والكفاءة على نحو أكثر تجاوبا بشأن المسائل المتصلة بالمنع والتنمية المستدامة والحفاظ على السلام.

ومن أجل التنفيذ الفعال لهذه الإصلاحات واستدامة السلام، يجب علينا بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر البالغة الشدة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب النظر لكل بعثة لحفظ السلام في سياقها السياسي والإنمائي الفريد. ومن نواح عديدة، فإن أحد أهم مساهمات حفظ السلام في السلام هو الإعداد لتقليص سلس وفعال لقوام بعثات حفظ السلام وتسليم المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

لقد شهدنا مؤخرا أمثلة ناجحة على تلك العملية في كوت ديفوار وسنشهد ذلك قريبا في ليبريا. وفي هايتي ودارفور، تحول برامج الحد من العنف المجتمعي دون تجنيد الشباب المعرضين للخطر من جانب الجماعات الإجرامية المسلحة، ومن ثم تسهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعمم منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني

والتصدي له. ومن أجل تعميق تلك النجاحات يجب علينا أن نعمل معا من أجل تحقيق تكافؤ الجنسين، ولا سيما في البعثات التي تنتقل من العنصر العسكري إلى عناصر الشرطة والعناصر المدنية. فعلى سبيل المثال، يجب أن نغتنم الفرصة السانحة التي يوفرها تقليص العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لإشراك المزيد من النساء في عمليات الشرطة والعمليات المدنية.

إن عمليات السلام نادرا ما تكون قصيرة أو واضحة المعالم. وتعقد النزاعات الحالية يتطلب نهجا متعدد الأبعاد يعطي الأولوية لطائفة من المبادرات. تشمل توفير الحماية بالغة الأهمية للمدنيين المعرضين للخطر وتعزيز المؤسسات، فضلا عن سيادة القانون، بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان على جميع المستويات. وتتطلب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة، وما ينطوي على ذلك من تركيز على العدالة والمصالحة، وانتخابات موثوق بمصداقيتها وبسط سلطة الدولة الشرعية والخاضعة للمساءلة.

وبالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يعانون في البلدان المتضررة من النزاعات، فإن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي مصدر نادر للأمل في عودة السلام. ونجاحها مصدر فخر لنا جميعا. وأود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء كانت مدنية أو عسكرية أو شرطة، وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع المزيد من النساء على الالتحاق ببعثاتنا. وأود بصفة خاصة الإشادة بتضحيات الذين جادوا بأرواحهم أثناء تقديمهم خدمات لا غنى عنها.

ولضمان إننا نسير على المسار الصحيح لبناء السلام، علينا وضع سياسات سليمة. إن عمليات حفظ السلام هي أدوات سياسية تصاحب من الناحية المثالية عملية السلام التي تتولى فيها الأطراف المحلية زمام المبادرة. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر البعثات المساعي الحميدة وتعمل بشكل وثيق مع مختلف الأطراف والمجتمعات المحلية من أجل التوصل إلى اتفاقات السلام وتنفيذها. وعند النظر في جميع هذه المجالات، فإن تحقيق مستوى أوسع نطاقا وأكثر استدامة من مشاركة أعضاء مجلس أمن قوي تسوده الوحدة، بصورة فردية أو جماعية، ضروري لضمان أن الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع شركائنا يعملون في تآزر من أجل تحقيق هدف مشترك ورؤية مشتركة للعمل تدمج جميع ركائز الأمم المتحدة، وتجمع كافة أنشطتها معا على نحو متكامل حقا.

ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وقرارات الحفاظ على السلام، رسمنا الطريق لعالم مستدام أكثر أمانا وأكثر قدرة على الصمود. ويتمثل التحدي الآن في كفالة نجاح الرحلة وأن تكون المكاسب التي تحققت لا رجعة فيها حقا. وأتطلع إلى دعم مجلس الأمن في توجيه الجهود والموارد نحو هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام.

الرئيس: أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمود.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام.

يتمثل الهدف من إحاطتي الإعلامية في شقين. أولا، أن نقدم إلى المجلس رؤية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام للتحولات في المفاهيم والمواقف التي يتعين على عمليات السلام استيعابها إن كان لها إطلاق العنان لقدرتها على الإسهام في الحفاظ على السلام. ثانيا، أن أشاطر مجلس الأمن بعض الآثار العملية المترتبة على تلك التحولات، من حيث تصميم عمليات حفظ السلام وتنفيذها واستعراضها.

يكرس تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) ١٠ صفحات لمسألة الحفاظ على

السلام. ويتمثل اتجاهه الرئيسي في روح ونص عنوانه، الذي يدعو إلى ”توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس“. يرى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أن الحفاظ على السلام هو الهدف النهائي لانخراط الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع، التي تضطلع فيها السياسات الشاملة للجميع والأفراد في تلك التعددية الجامعة، بمن فيهم النساء والشباب، بدور رئيسي.

ما هي التحولات التي ينادي بها الفريق من أجل الحفاظ على السلام؟ أود أن أذكر ثلاثة منها. أولا، الإقرار بأن البلدان الخارجة من النزاع ليست صفحات بيضاء وشعوبها ليست مجرد مشاريع. وأن الجهات الفاعلة الداخلية على جميع مستويات المجتمع هي أهم عوامل إحلال السلام.

ويعني ذلك أن جهودنا للمساعدة في استدامة السلام ينبغي أن يحفزها التواضع للتعلم من العمل الذي لا يزال يسير سيرا حسنا في البلدان الخارجة من نزاعات وأن تحترم تلك الجهود كل مجتمع، مع أن تلك البلدان قد تبدو غير متماسكة، فلديها القدرات والأصول اللازمة، وليس فقط الاحتياجات وجوانب الضعف. وهذا النهج يتعارض مع ممارسات بعض المساهمين الخارجيين الذين يعتقدون أن البلدان التي تشهد حالات نزاع تنقصها الكفاءات والموارد اللازمة للتصدي للمحن التي تكتنفها.

إن قصر النظر هذا يقودني إلى تغير آخر يحض عليه تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ألا وهو ضرورة تحدي الافتراضات والقيم التي تدعمها بعض النماذج القائمة على العرض والنهج التقنية والحلول التي تعتبر أساسية في ولايات عدد من عمليات حفظ السلام. إذ يُعتقد أن تعزيز المؤسسات الحكومية المركزية، على سبيل المثال، يهيئ الظروف المؤاتية للسلام. بيد أن هذا النهج يتجاهل حقيقة أن مؤسسات الدولة، بينما يجري تعزيزها تميل إلى كونها أسيرة النخب الحاكمة المحلية التي تشعر بالقلق إزاء السلطة أكثر من الحكم وتصبح عرضة ”لفساد المجموعات القوية“.

أما التغير الثالث الذي ينادي به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، فهو السياسة، وأسارع إلى القول بأنها السياسة الشرعية. إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه أو استدامته من خلال العمل العسكري والمساعدة التقنية، بل من خلال الحلول السياسية. فعمليات السلام لا تنتهي مع وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاق سلام، مما يعني ببساطة أن المتحاربين قرروا، وأحيانا من خلال الدبلوماسية القسرية، الانتقال من العنف إلى السياسة، وفي العادة إلى عملية انتقالية محفوفة بالشكوك والانتكاسات. ويحاج الفريق بالقول إن السياسة أفضل مضاعف للقوة في المناطق التي تنتشر فيها البعثات في بيئات معادية.

من هنا، ما هي الآثار العملية المترتبة على هذه التغيرات الثلاثة؟ أود أن أذكر اثنين منها.

أولا، ثمة حاجة إلى إعادة التفكير في الطريقة التي نقوم بها بتحليل السلام والنزاع عند التخطيط لعمليات السلام واستعراضها. ينبغي ألا يقتصر هذا التحليل على تقييم العوامل الدافعة إلى العنف وعدم الاستقرار، بل ينبغي أيضا معرفة الذي لا يزال مجديا منها وليس فقط ما يلزم إصلاحه. وستشمل عمليات المسح هذه دراسة القدرات المرنة التي تستخدمها المجتمعات المضيفة والأشخاص العاديون بغية إدارة النزاعات سلميا والثبات في أحلك الظروف. ومن شأن ذلك أيضا أن يقيم المحددات الأخرى للسلام، مثل الالتزامات المحلية والثنائية والإقليمية وأصحاب المصلحة الإقليميين من أجل قضية السلام التي يصاحبها أيضا تقييم لمصالح كل منها وغير ذلك من المزايا النسبية. وبالنظر إلى أن العوامل المحركة لزعزعة الاستقرار تميل إلى الطابع عبر الوطني من حيث المنشأ والأثر، ينبغي أن يقيم هذا التحليل تلك العوامل من منظور إقليمي. ولأن المرأة والشباب

يشهدون النزاعات بشكل مختلف، فينبغي اتخاذ تدابير محددة لضمان مراعاة منظوراتهم الفريدة في كل خطوة من هذه العملية التحليلية. أود أن أضيف أن عدة من بعثات حفظ السلام تضطلع ببعض من ذلك النوع من التحليل، بما في ذلك عن طريق الدراسات الاستقصائية. ولكنني أشك ألا يكون الحفاظ على السلام هو الإطار التنظيمي الرئيسي لجمع وتجهيز المعلومات.

إن الأثر العملي الثاني للتغيرات يتمثل في وضع اتفاق استراتيجي من أجل الحفاظ على السلام. ويمكن الشروع بذلك استجابة لطلب محدد وثابت من مجلس الأمن. وسوف يبيّن الاتفاق فهما مشتركا ومراعيا للسياق لما يعنيه مفهوم الحفاظ على السلام وفقا لروح ونص القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وسوف يحدد، على أساس التحليل الذي ناقشته للتو، المسؤوليات الرئيسية الملقاة على عاتق البلد المضيف وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، فضلا عن الدور الداعم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في الميدان تحت قيادة منسق مقيم لديها الصلاحية اللازمة. وسوف يشمل الاتفاق أيضا معايير أداء محددة زمنيا لضمان المساءلة المتبادلة وتيسير تقديم التقارير. وسيكون بمثابة إطار استراتيجي من شأنه أن يكفل الملكية الوطنية الشاملة وأولوية النشاط السياسي المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سيمكن البعثة من تنفيذ الولاية المنوطة بها من منظور طويل الأجل في مجال الحفاظ على السلام، سواء كانت المهمة تتمثل في بسط سلطة الدولة أو حماية المدنيين.

سيستجيب الاتفاق أيضا للدعوة التي وجهها الأمين العام والجهات الأخرى من أجل بناء جوانب التآزر بين الركائز الثلاث الأساسية للأمم المتحدة، ووضع ”نحن الشعوب“ في صميم عمل الأمم المتحدة. وسوف تتجلى هذه الركائز، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الاتفاق على نحو متكامل. ومن شأنه أيضا أن يوفر البيئة الملائمة للنهج التي محورها الإنسان، لا سيما إذا خضع الاتفاق لتمحيص هيئة استشارية دائمة تابعة للمجتمع المدني.

إني أدرك أن هذا أمر عسير، وهناك محاولات في هذا الصدد، لا سيما في بعثات حفظ السلام العاملة ضمن سياقات سياسية صعبة حيث تكون الحكومات المضيفة غير قادرة على التعاون أو غير راغبة فيه. ولكن من دون وجود تحول في العقلية واستثمار مباشر في التحليل الاستراتيجي وعملية شاملة لإبرام اتفاق من أجل السلام، ستواصل الأمم المتحدة، في رأيي، نشر حفظة السلام في بيئات عدائية لا يتوفر فيها السلام المتوخى حفظه، وفي بعض الأحيان، يصبح الخط الفاصل بين حفظ السلام وإنفاذ السلام غير واضح، ويكون التركيز الرئيسي خلال فترات الاستعراض منصبا إلى حد كبير على تلبية الاحتياجات التشغيلية واللوجستية الملحة بالنسبة للبعثات الكبيرة.

في الختام، أود أن أقترح على المجلس بكل تواضع، النظر في الأسئلة الأربعة التالية في كل مرة يجري فيها استعراض عمليات حفظ السلام، وخصوصا تلك التي يحمل عنوانها كلمة ”استقرار“:

أولا، هل لدى البعثة القدرة المكرسة على أعلى مستوى لوضع ورعاية حلول سياسية مشروعة؟

ثانيا، هل تتمتع البعثة بما يلزم من المعارف والمهارات والمواقف لإجراء تحليل استراتيجي متكامل قائم على المشاركة على نحو منتظم من أجل تحديد الكيفية التي تمكنها من المساهمة في الحفاظ على السلام؟

ثالثا، هل لدى البعثة اتفاق استراتيجي ملزم، واستراتيجي خروج، بالإضافة إلى الأهداف الجوهرية المقررة، مصممة على نحو صريح للمساهمة في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام؟

رابعا، وأخيرا، هل لديها آليات تشاورية على نطاق البعثة من شأنها أن تضع الناس في صلب الموضوع وأن تضمن الملكية الوطنية الشاملة والفعالة لبناء الثقة؟

إن الإجابات على تلك الأسئلة والمناقشات بشأنها ربما توفر فرصة للمجلس، مع الدعم الاستشاري للجنة بناء السلام، لإدراج أحكام في ولايات البعثات من شأنها أن تعزز قدرتها على المساهمة في الحفاظ على السلام، انطلاقا من روح ونص توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والقرارات المعنية بالحفاظ على السلام.

الرئيس: أشكر السيد محمود على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد روسنتال.

السيد روسنتال (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي بصفتي أحد رؤساء الاستعراضات الرئيسية الثلاثة لعام ٢٠١٥ بشأن كيفية تعامل الأمم المتحدة في إطار اختصاصها فيما يتعلق بالسلم والأمن. وأتقدم بالشكر أيضا على الورقة المفاهيمية التي أعدتموها (S/2017/692، المرفق) والتي توفر توجيها للمداولات الجارية هذا اليوم.

لقد واجهت جميع الاستعراضات الثلاثة، وربما الأهم منها جميعا استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، تناقضا جوهريا متجذر في ميثاق الأمم المتحدة. حيث يظهر هذا التناقض في ما لا يقل عن ثلاثة تعابير مختلفة.

أولا، بينما كنا نقول بأن الحفاظ على السلام يتطلب اتباع نهج شامل ومتماسك للأمم المتحدة، فإن تقسيم المسؤوليات المسندة، في الميثاق، إلى كل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية قد أدى بدلا من ذلك إلى نهج مجزأ ومشوش. وفي حين أن هدف مجلس الأمن، كما نعلم جميعا، هو صون السلم والأمن الدوليين، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبطبيعة الحال الجمعية العامة، هما اللذان يتناولان مسائل التنمية والحوكمة وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من وجود تداخل كبير في تنفيذ تلك المهام، فإن الركائز التقليدية للسلام وحقوق الإنسان والتنمية تقوقعت بشكل يُضرب به المثل، بحيث أصبحنا جميعاً معتادين عليه للأسف.

ثانيا، لئن كنا نقول بإن الحفاظ على السلام يتطلب إجراء تدخلات خلال جميع المراحل المختلفة للنزاع المحتمل – قبل النزاع وأثناءه وبعده – فقد واصل المجلس العمل بناء على افتراض واسع النطاق بأن هناك تسلسل غير قابل للتعديل في الديناميات التي تؤدي إلى نشوب النزاعات العنيفة، في إشارة إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام كما لو أنها كانت جزء من تسلسل طبيعي. وفي الواقع، فأن المجلس لا يزال يطلق صفة ”مرحلة ما بعد انتهاء النزاع“ على عبارة ”بناء السلام“، الأمر الذي يؤدي لا شعوريا، إلى تهميش دور المفهوم بأكمله – ومسألة معالجة العديد من الأسباب الجذرية للنزاع – لأن مسألة إنهاء الحرب تأخذ الأولوية دائما على المسائل أخرى.

ثالثا، وتعقيبا على وجهة نظري السابقة، فإن ما يستحق حقا الأولوية هو منع النزاعات العنيفة في المقام الأول من خلال معالجة التظلمات التي تؤدي إلى مثل هذه النتائج. والحقيقة هي أنه على الرغم من أننا قلنا جميعا بأن الحفاظ على السلام يتطلب التأكيد على منع نشوب النزاعات بدلا من التصرف بعد وقوع الفأس في الرأس، فإن استعراض أنشطة المجلس على مر السنين يظهر على صعيد الممارسة، بأن الذي يحدث في العادة هو العكس. وتلك، إذن، كانت التناقضات أو المعضلات التي واجهناها.

لقد تحقق الكثير في السنتين الماضيتين منذ تقديم استعراضات ٢٠١٥. والتطورات الرئيسية الخمسة التي أود أن أسلط عليها الضوء هي، أولا، الأولوية القصوى التي أولاها الأمين العام غوتيريش لمسألة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، حتى قبل توليه مهام منصبه، وهو يواصل هذا المسعى

بقدر كبير من الحزم منذ ذلك الحين. والثاني هو اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التاريخية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التي لا توفر إطارا استراتيجيا لعمل الأمم المتحدة من أجل المضي قدما فحسب، بل تدمج أيضا في أهداف التنمية المستدامة التزاما محددا بتشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة. والثالث هو اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بالتزامن مع اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٦٢/٧٠، واستكمال استعراض أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. والرابع هو اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٤٣/٧١ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يتضمن ولايات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، إلى جانب التقرير اللاحق للأمين العام A/72/124، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ والتطور الأخير هو اقتراح الأمين العام الوشيك بشأن إعادة هيكلة دعامة السلام والأمن في المنظمة، استنادا إلى الوثائق الأولية التي عممت بالفعل كجزء من الاستعراض الداخلي الأوسع نطاقا بشأن إعادة هيكلة الأمانة العامة.

إن الاستفادة من تلك التطورات الرئيسية الخمسة، تنطوي على آفاق واعدة لتحسين أداء الأمم المتحدة في هدفها الشامل المتمثل في الحفاظ على السلام. ومع ذلك، فإن التناقض الأساسي الذي أشرت إليه آنفا – وهو تقسيم المسؤوليات المسندة إلى كل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية – لا يزال قائما. وعلاوة على ذلك، فإن مقترحات الإصلاح التي سبق الإعلان عن خطوطها الرئيسية قد سلطت الضوء على الاتساق داخل كل من الركائز الأساسية – السلام والأمن، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان – بدلا من تناول الاتساق بين الركائز بشكل كامل.

ومع ذلك، يظهر حل عملي لهذه المعضلة، وإن كان جزئيا، في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وكما أشارت نائبة الأمين العام في ملاحظاتها، فهو يتضمن تبني الإمكانات التي تمثلها لجنة بناء السلام وهيئاتها الفرعية من أجل اقتراح سد الفجوات في المدخلات التي تتطلبها الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف وتعزيز السلام المستدام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى أن لجنة بناء السلام هي هيئة استشارية لدى الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية الثلاث، وأن ثلثي أعضائها البالغ عددهم ٣١ عضوا ينتمون إلى تلك الهيئات، ويأتي سبعة أعضاء من كل هيئة من الهيئات الثلاث. واستنادا إلى المقترحات المقدمة من مكتب دعم بناء السلام، وبمشاركة كاملة من الأعضاء المنتخبين من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، يمكن لهذه الآلية أن تقطع شوطا طويلا في تعزيز التعاون والاتساق في الطريقة التي تسهم بها كل من هذه الهيئات الرئيسية بالحفاظ على السلام في البلدان المستهدفة. وفي الوقت نفسه، فمن شأن هذه الآلية أن تحترم الاختصاصات التي يخولها الميثاق لكل منهما.

في الختام، ونتيجة للتطورات الأخيرة، تبدو الأمم المتحدة أفضل تجهيزا مما كانت عليه قبل عامين، لأحقاق الحق في مقاصد الميثاق ومبادئه، وتكييفها، بطبيعة الحال، حسب احتياجات القرن الحادي والعشرين. ويحدونا الأمل، في أن ترقى كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مستوى التحدي، بوجود خريطة طريق واضحة لتوجيهها.

الرئيس: أشكر السيد روسنتال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، التي تشكل بالتأكيد مساهمة قيمة في عملية إصلاح عملياتنا لحفظ السلام، وتستند إلى المناقشات الأخرى التي أجريناها في الأشهر القليلة الماضية، بينما تساهم في الوقت نفسه في المناقشة العامة الرفيعة المستوى المقبلة في أيلول/سبتمبر.

كما أعرب عن امتناني على الإحاطات الإعلامية المقدمة من السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد يوسف محمود، المشارك في إعداد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، والسفير غيرت روسنتال، الرئيس السابق لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. إن المساهمات التي قدموها اليوم من خلال إحاطاتهم الإعلامية تتضمن تراكمات للتفكير تجعل من الأفكار البسيطة التي سأطرحها اليوم ضعيفة، بالمقارنة بها.

إن طابع وأصل وخصائص القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي كانت مدرجة في جداول أعماله في السنوات السابقة. والتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تتطلب استجابات تواكب تلك التحديات. وفي هذا الصدد، فإن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى الأدوات المختلفة، وربما أهمها، المتاحة لمجلس الأمن للتصدي لتلك التهديدات. وتعمل الدول الأعضاء منذ سنوات على مواءمة عمليات حفظ السلام مع تعقيدات النزاعات في عالمنا اليوم. وقد ساعدنا ذلك على الانتقال من مفهوم البعثات التقليدية إلى الاستخدام المتزايد للبعثات المتعددة الأبعاد المكلفة بمهام جديدة غالباً ما ينصب التركيز خلالها على بناء السلام وصونه.

وإسهام عمليات حفظ السلام في الاستراتيجية العالمية لبناء السلام وصونه أمر لا يمكن إنكاره. ويكفي أن نلاحظ ما أنجزته البعثات المختلفة خلال السنوات الأخيرة، مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

فهذه البعثات أنجزت مجموعة من المهام الواسعة النطاق، كمساعدة البلدان المضيفة على تحديد الأولويات والاستراتيجيات الأساسية لبناء السلام، والمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين الهيئات الوطنية والدولية المختصة من الاضطلاع بمهام بناء السلام وأنشطة ما قبل بناء السلام التي تساعد البلدان على إرساء أسس السلام والحد من خطر العودة إلى النزاع.

ويجب أن نعي أيضا أن عمليات حفظ السلام يمكن، بل ينبغي أن تسهم بصورة أكبر في تحقيق هدف صون السلم. ولدينا الآن بالفعل إطاراً مرجعياً واسع النطاق بشأن هذا الموضوع. لدينا عدداً من الوثائق الرئيسية التي صدرت بعد المراجعات المختلفة بشأن هيكل الأمم المتحدة للسلم والأمن، والقرارات الكثيرة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ونتائج مداولات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

واسمحوا لي أن أوضح بعض الاعتبارات ذات الأهمية الخاصة لأوروغواي والمتعلقة بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بغية صون السلام.

عند تصميم عملية لحفظ السلام والتخطيط لنشرها، لا بد من إجراء تحليل شامل للبيئة التي ستعمل فيها عملية حفظ السلام والإمكانيات الحقيقية لإنجاز الأهداف المتوخاة، لأن هذا عامل أساسي في تحديد إمكانية نشرها. وما أن يتقرر نشرها، لا بد من وضع أهداف واضحة ويمكن تحقيقها، لأن إنجازها يتيح إمكانية التخطيط لاستراتيجية الانسحاب التدريجي للبعثة تفادياً للاتكال عليها، وبناء القدرات الوطنية في ذات الوقت.

ولا بد أيضاً أن يتوفر في موظفي حفظ السلام القدر المناسب من المهارات والتدريب والاستعداد لتنفيذ كل المهام المحددة في الولاية. ومن هذه الزاوية، فإن القيود الوطنية – أي ما يسمى بالمحاذير – سواء كانت معلنة أم غير معلنة، وهو الأسوأ، وغياب القيادة والسيطرة الفعالين، ورفض الانصياع للأوامر، وعدم الاستجابة للهجمات ضد المدنيين وعدم كفاية

المعدات، كل هذه أمور لا يمكن التغاضي عنها لأنها تؤثر سلباً على المسؤولية المشتركة بغية الامتثال للولايات على نحو فعال.

وعلاوة على ذلك، يجب الاسترشاد دائماً بالحلول السياسية عند تصميم عمليات حفظ السلام ونشرها. ولا بد من تعزيز التنسيق بين عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإنمائية المختلفة العاملة في الميدان بغية ضمان المزيد من الكفاءة والفعالية في أداء المهام الحاسمة لبناء السلام والاستجابة للاحتياجات الإنمائية الملحة. ومن الضروري أيضاً توفير الموارد اللازمة لإنجاز الأهداف المتوخاة. وينبغي للعمليات الانتقالية أيضاً أن تضمن عدم تعرض الإنجازات التي تحققت خلال عملية السلام للخطر.

ختاماً، أود أن أشير إلى حالة ليبريا كمثال واضح على العملية الانتقالية التي يمر بها تواجد الأمم المتحدة في الميدان. فقد بذلت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون جهوداً كثيرة لضمان نجاح عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد نقلت المسؤوليات في مجال الأمن إلى الحكومة منذ أكثر من عام، ويشهد البلد حالة من الهدوء حالياً، بينما يجري الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستعقد خلال الشهور القادمة. كما أن تشكيلة بناء السلام في ليبريا تقوم بعمل جدير بالثناء في مجال تحقيق القدرات والاستقرار في الأجل الطويل.

ومن جانبها، قامت البعثة بمواءمة ولايتها على أساس تطور الحالة على أرض الواقع، وخفضت تدريجياً عدد الأفراد في الميدان، مما يكفل السلام حتى وقتنا هذا. وبالترادف، فقد اضطلعت حكومة ليبريا بمسؤولياتها تدريجياً كبلد ذا سيادة. ونأمل أن تنتهي هذه العملية الانتقالية بنجاح وأن يتسنى للأمم المتحدة استخدام هذه الحالة كمثال يحتذى في المستقبل.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي سيدلى بها في وقت لاحق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال.

إن صون السلم والأمن الدوليين يكمن في صميم مهام هذه المنظمة. وكانت عمليات السلام من أهم الوسائل وأكثرها نجاحاً– بكل المقاييس – التي سعينا من خلالها إلى تحقيق هذا الهدف. والعمل المهم المتمثل في استعراض دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن خلال العامين الماضيين يبرز الحاجة إلى تحسين جهودنا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وإنهائها عند نشوبها، والحيلولة دون العودة إلى النزاع عندما يتحقق السلام. ومن الواضح أن عمليات السلام جزء أساسي من هذا العمل المتمثل في صون السلام.

أود أن أشكر الرئاسة المصرية للمجلس على جدولة هذه المناقشة المفتوحة اليوم التي تهيئ المجال لإجراء مناقشة صريحة وطموحة دعماً لجهود الأمين العام الرامية إلى إرساء منظومة للأمم المتحدة تكون مستعدة لمواجهة تحديات صون السلام في القرن الحادي والعشرين. وأود أيضاً أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، ومقدمي الإحاطات الإعلامية البارزين على إسهاماتهم المهمة التي ساعدت على وضع إطار لمناقشة اليوم.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن ما نعتبرها الطريقة المثلى لتنظيم المجلس ومنظومة الأمم المتحدة لا للتصدي للنزاعات فحسب، بل والأهم من ذلك منعها.

أولاً، ما من نزاع أو سلام ينشأ من فراغ. ودوافع النزاع وعوامل إحلال السلام في جوهرها سياسية. ولذلك، يجب أن نعترف بأولوية السياسة في استراتيجياتنا لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. ولا بد من وضع استراتيجيات سياسية طويلة الأجل ترمي إلى منع نشوب النزاعات وصون السلم من خلال معالجة الأسباب الجذرية. وينبغي للاستراتيجيات السياسية الفعالة أن تربط بين كل جهود المجتمع الدولي بطريقة متكاملة ومتعاضدة.

إن عملنا، بما في ذلك عمليات السلام، يجب أن يكون محوره الناس وأن يركز على تحقيق النتائج. وتحسين الحياة اليومية للناس أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال المهام الأساسية

مثل حماية السلامة البدنية للمدنيين وحقوقهم الإنسانية. وينبغي أن يكون بناء السلام شاملاً حقاً، بحيث يشمل الحكومات والمجتمعات، وأن يراعي المرئيات المحلية والوطنية، التي تعتبر حاسمة في اتخاذ قرارات مستنيرة.

ويتطلب تحقيق سلام دائم إشراك جميع السكان، بما يعني أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة ينبغي أن ترتبط بجميع جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام. ويتطلب وضع استراتيجيات سياسية وجود تحليلات لكامل دورة النزاع تكون شاملة وجيدة النوعية ومراعية للسياق. وينبغي إعداد ذلك بشكل مشترك عبر منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وأود أيضا أن أذكر هنا الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في المساهمة بشكل فعال في جهود المجلس الرامية إلى اعتماد نهج للحفاظ على السلام في عمليات حفظ السلام. وسيتطلب تحرير الإمكانات الكاملة للجنة بناء السلام، لا سيما خلال المناقشات المتعلقة بالولايات والعمليات الانتقالية لعمليات السلام، المزيد من التفاعلات غير الرسمية والمتكررة بين المجلس ولجنة بناء السلام بشأن طائفة أوسع نطاقا من القضايا. تحظى اللجنة بوضع فريد يتيح لها دعوة أطراف دولية فاعلة لتقديم الاستجابة المنسقة والاستراتيجية للحفاظ على السلام التي نعي تماما أنها مطلوبة.

ثانيا، كجزء من الاستجابة المتكاملة الرامية إلى بناء السلام الطويل الأجل، يجب أن تعمل أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن جنبا إلى جنب مع الجهود في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمليات الإنسانية منذ بداية كل بعثة. ويمكن أن تشكل انتهاكات حقوق الإنسان عوامل محركة للنزاعات، وستسهم استعادة احترام حقوق الإنسان غالبا في معالجة الأسباب الجذرية والحفاظ على السلام. ويجب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، منذ البداية، على نحو متزامن بتعزيز التنمية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية، وأن تهدف إلى بناء القدرات الوطنية اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

وبصفتنا أعضاء في المجلس، فإننا مسؤولون عن كفالة أن تكون الولايات واقعية ومرنة ومصممة حسب السياق. وفي إطار الولايات، ينبغي ترتيب المهام حسب الأولوية وتعديلها بمرور الوقت. كما يتطلب التنفيذ الفعال للولايات وجود حفظة سلام على قدر جيد من التدريب والتجهيز. وينبغي أن يسترشد التخطيط والقيادة لبعثة متكاملة من البداية برؤية واضحة لغاية نهائية مستدامة. وينبغي أن تكون الكيفية التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة معا من أجل تحقيق تلك الغاية مسألة يومية في سياق نزاع ما، وليست مسألة استراتيجية خروج فقط.

ثالثا، عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام، يجب ألا نقوم بإنجاز نصف العمل فقط. سيتيح وضع اللبنات الأساسية التي أشرت إليها اليوم للأمم المتحدة تحسين استدامة السلام قبل المراحل الانتقالية ومراحل السحب التدريجي لعمليات السلام وخلالها. ويمكن للعمل المبكر والمتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن يكفل استدامة المكاسب وأن تكون العمليات الانتقالية عمليات تحولية وتطلعية. ففي مالي، سعى المجلس إلى تحقيق ذلك من خلال طلب وضع استراتيجية على نطاق البعثة بهدف – في جملة أمور – تسليم المهام ذات الصلة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من استراتيجية خروج على المدى الطويل. وفي الفترات الانتقالية، من الضروري إشراك الحكومات والشركاء على الصعيد الوطني مشاركة كاملة لكفالة توليهم لزمام العملية. وفي ليبريا، على سبيل المثال، يمكننا استخلاص دروس مفيدة من خطة بناء السلام الأخيرة، وهي عملية شارك فيها كل من منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والحكومة الليبرية، مع الدعم الكامل للجنة بناء السلام.

وعندما يطلب المجلس من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تكثف من جهودها – وهو غالبا ما نفعله – تقع

علينا مسؤولية مشتركة عن ضمان أن لديها القدرة الكافية، وعلى نحو خاص، الموارد لإنجاز العمل. ويجب أن نجد السبل لتجنب انحسار التمويل الذي شهدناه في كثير من العمليات الانتقالية، ومؤخرا في كوت ديفوار ودارفور وليبريا وهايتي. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يكون تعزيز مؤسسات سيادة القانون محور تركيز للبعثات في المرحلة الانتقالية. وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مثال على ذلك. هناك حاجة إلى موارد وفيرة لمواصلة دعم ذلك التركيز، الذي يشكل فيه النظر في السلسلة الكاملة للمؤسسات المعنية بسيادة القانون أمرا هاما.

ويوفر لنا القرار التاريخي ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن الحفاظ على السلام أساسا لعملنا. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الخطوات المتخذة حتى الآن لتنفيذ نهج الحفاظ على السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الخطوات المقبلة. ويشمل ذلك خيارات عملية لتمويل يمكن التنبؤ به بقدر أكبر لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بما في ذلك من الأنصبة المقررة. وسوف نواصل هذه المناقشة مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي أثناء زيارتنا في الأسبوع المقبل، وكذلك خلال المناسبة الرفيعة المستوى أثناء الجمعية العامة، التي تنظمها إثيوبيا. ستساعدنا هذه المناقشات فيما نستعد لإجراء تقييم معا في الاجتماع الرفيع المستوى في الربيع القادم.

إن طائفة وطبيعة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين تتطور وتتضاعف. وهي تشمل الآن الإرهاب والتطرف العنيف، وآثار تغير المناخ، وأعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر. وتطرح هذه التحديات مسألة ما إذا كانت أفكار الإصلاح الحالية تقدم ما فيه الكفاية لإنجاح آلية الأمم المتحدة لإدارة النزاعات في القرن الحادي والعشرين. ينبغي ألا يقتصر تركيزنا على التكيف مع التحديات الراهنة، بل وعلى توقع الكيفية التي ستتطور بها النزاعات. يجب أن يكون المنع هو الشعار الجديد. وهذا يعني فهم الأحداث واستباقها، قبل حدوثها، وليس مجرد الاستجابة لها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم بشأن هذا الموضوع الهام للغاية. تزامن أن توليت منصبي كسفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بعد أسابيع قليلة من تولي الأمين العام قيادة هذه المؤسسة. وقد كانت مصادفة لطيفة. إنني أشاطر رؤية الأمين العام لإصلاح أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام.

يقع المدنيون الذين نعمل لخدمتهم في صميم رؤية الإصلاح هذه. ويجب أن يتمثل هدفنا القريب الأجل في تحقيق أمنهم وسلامتهم، في حين يجب أن يكمن الهدف الطويل الأجل في استقلالهم. ويجب أن تسعى الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام جاهدة لضمان قدرة الناس على العيش في سلام وأمن بدون وجود الأمم المتحدة. إن فكرة الحفاظ على السلام تسير بشكل وثيق للغاية مع الهدف المتمثل في الأخذ بيد المدنيين. وهي تسلم بأن بعثات حفظ السلام وحدها لا يمكن أن تحقق السلام الدائم. فما يمكنها القيام به هو المساعدة على تهيئة المجال لترسيخ السلام، لكن يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لتنسيق موارد الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول ومعالجة أسبابها. ومن المهم بشكل حاسم أن السلام المستدام يتسم بأن على الحكومات أن تضطلع بدورها. لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في الأجل الطويل دون حلول سياسية على أرض الواقع.

وأرحب بهذه الفرصة للنظر في عملياتنا لحفظ السلام في السياق الأوسع للحفاظ على السلام. لقد عملت كمحاسبة في السابق، لذلك فإن أجراس الإنذار تنطلق عندما أستمع لمصطلحات غامضة مثل التآزر أو الشمولية. فنحن بحاجة إلى رؤية ما يمكننا قياسه؛ نحن بحاجة لأن نرى المساءلة. إننا جميعا بحاجة لأن نعطي أولوية لإيجاد قيمة لما تفعله الأمم المتحدة،

ليس مجرد قيمة مالية ولكن قيمة للناس الذين تعمل الأمم المتحدة لخدمتهم وقيمة لمن يدفعون التكاليف. وهذا يعني ضرورة أن يكون الإصلاح الحقيقي أكثر من مجرد إعادة تشكيل للكيانات والإدارات. يجب أن يكون أكثر من إصدار تقارير مليئة بالمصطلحات. يجب أن يكون معنيا بحل المشاكل التي تحول دون إيجاد الأمم المتحدة لحلول سياسية مستدامة.

لدى الأمم المتحدة العديد من الأدوات التي يمكنها من خلالها صون السلم والأمن. هل نحن نستخدم هذه الأدوات على نحو تعاوني ومتسق؟ وهل كلها ضرورية لإيجاد حل سياسي؟ وهل نحن بصدد إيجاد استقلال أم تبعية؟ عندما نخفق في استخدام كل الأدوات المتاحة ضمن مجموعة أدوات الأمم المتحدة أو نفشل في استخدامها على الوجه الصحيح فإننا نخاطر بإنشاء بعثات للأمم المتحدة مثل البعثة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة منذ سنوات دون نهاية تلوح في الأفق، وأحد الأسباب في ذلك هو أن البعثة قد ضلت طريقها. وقد راكم مجلس الأمن مسؤوليات جديدة على مر السنين، مما حول الموارد والاهتمام عن مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار. ومما زاد الطين بلة أن البعثة عليها أن تعمل مع حكومة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير متعاونة، وأحيانا عدائية. ومما يزيد الأمور تعقيدا أنه من الواضح أنه لن يكون من الممكن إجراء انتخابات ذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون الدعم اللوجستي والتقني للبعثة.

وللمساعدة في توضيح دور البعثة، أدخل مجلس الأمن، في وقت سابق من هذا العام، بعض التغييرات على الولاية المنوطة بها.

أولا، أرسينا مقاييس واضحة لفعالية البعثات، وثانيا، جعلنا بشكل محدد تقديم الدعم للعملية السياسية، أولوية استراتيجية. وجرت تغييرات إيجابية جيدة من شأنها تقربنا من الهدف المتمثل في إحلال السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبنفس الروح، أرحب بتركيز مصر في جلسة اليوم على ضمان وجود استراتيجية خروج واضحة لبعثات حفظ السلام. ويعد ذلك أحد مبادئ الولايات المتحدة المتعلقة بالإصلاح. ويجب أن تتضمن الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، خططا لاستمرارية الانتقال من حفظ السلام إلى بنائه. وقام مجلس الأمن بذلك، عندما كلف الأمم المتحدة بوضع خطة بناء للسلام في ليبريا في إطار التحضير لانسحاب بعثة الأمم المتحدة هناك في أوائل العام المقبل.

ووضعت الأمم المتحدة تلك الخطة بالتعاون الوثيق مع الحكومة وبمشاركة المجتمع المدني. وجاءت النتيجة بشكل جعل مختلف الأطراف توافق عليها. والتزمت الحكومة الليبرية بالعمل مع بعثة حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، وأصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين لتنفيذ الخطوات المحددة في هذه الخطة الأولى من نوعها، الرامية إلى الحفاظ على السلام في السنوات القادمة. وهذا هو نموذج خطط الحالات الانتقالية في المستقبل.

وكل حالة هي حالة مختلفة، ولكن مثلما يمكن أن تمثل ليبريا نجاحا في عملية بناء السلام، يمثل جنوب السودان تحديا كبيرا في مجال بناء السلام. وعندما ظهر جنوب السودان للوجود كبلد، أوفدنا بعثة للمساعدة في بناء السلام. ولكن عندما نشب النزاع بعد بضع سنوات، اضطرت بعثة حفظ السلام إلى تغيير تركيزها بصورة مبررة. ولدى الأمم المتحدة العديد من المكونات الضرورية لكي يعتمد البلد على نفسه من جديد: المبعوث الخاص للأمم المتحدة للمساعدة في التوسط من أجل التوصل إلى حل للنزاع، وبعثة لحفظ السلام مكلفة بحماية المدنيين، والفريق القطري للأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير حكومية التي تعمل جميعها على أجزاء مختلفة لحل اللغز.

ويتمثل أحد التحديات في تجميع قطع اللغز لضمان ملاءمتها جميعا. ويتجلى الهدف في تحقيق التكامل بين موارد

الأمم المتحدة في خطة تركز على دعم التوصل إلى حل سياسي. ويتمثل التحدي الثاني الأكبر في أن جهود الأمم المتحدة لن تتكلل بالنجاح، إلا إذا كان لدى الأطراف السودانية الجنوبية الإرادة السياسية للمشاركة في العمليات الإقليمية وإنهاء أعمال العنف.

وتتيح خطة الأمين العام الإصلاحية لنا فرصة تاريخية لإدخال التغييرات التي طال انتظارها في الأمم المتحدة. وتتشاطر الولايات المتحدة التزامه باستخدام الموارد الكبيرة للأمم المتحدة من أجل إدامة السلام المستدام.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مصر على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

وفي البداية، تثني اليابان على جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، وبالتأكيد على أفراد البعثة أنفسهم، على التزامهم بالحفاظ على السلام والأمن. وقد أصبحت الحالات التي تتطلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ويجري أيضا استعراض هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. ومن الواضح وجود حاجة لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يكون السؤال: كيف يمكننا تعزيز أثر عمليات حفظ السلام بشكل جوهري في الميدان؟

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان إسهام عمليات حفظ السلام في إحلال السلام الدائم. وينبغي للمجلس أن يقيّم كيفية إنشاء بعثات أكثر كفاءة وأفضل أداء، وكذلك ولايات أفضل تحديدا، واستعراض ملائم للولايات. ويجب أن يكون حفظة السلام اليوم على قدر كاف من الاستعداد لمواجهة التحديات الراهنة. كيف يمكننا تحقيق ذلك؟ وأود أن أتطرق إلى عدة مجالات ذات أولوية.

يتجلى أولها في بناء القدرات. حيث يقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات التزام بإرسال موظفين مدربين ولديهم القدرة على الوفاء بمعايير الأمم المتحدة، والقيام بواجباتهم بصفة فعالة. بيد أن الحقيقة هي أننا لا نزال نرى ثغرات وجوانب نقص في القدرات. ولهذه الثغرات آثار على مصداقية مجلس الأمن فيما يخص تنفيذ ولاياته وعلى قدرة البعثات على النجاح. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السكان الذين يعتمدون على الأمم المتحدة من أجل استعادة السلام والاستقرار. ومن ثم، يعد تشكيل القوات وبناء القدرات، حاسمين ومترابطين.

وخلال الإحاطة الإعلامية بشأن حفظ السلام التي نظمتها الولايات المتحدة في شهر نيسان /أبريل (انظر S/PV.7918)، شجع الأمين العام الترتيبات الثلاثية التي قدمت البلدان بموجبها المزيد من التدريب والدعم لأفراد حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشجع اليابان توسيع المناقشة في المجلس بشأن الجهود المبذولة لبناء القدرات الثلاثية الأطراف المشتركة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان الثالثة.

وحتى القوات القادرة والجيدة التدريب، لا تستطيع القيام بمهامها، بدون ولايات واقعية، تلبي الاحتياجات الراهنة. ويكتسي دور المجلس في هذا السياق، أهمية حاسمة. وخلال الإحاطة الإعلامية التي جرت في شهر نيسان/أبريل، أشارت اليابان إلى أنه يجب علينا الدخول في مناقشات بشأن ولايات ذات أولويات أكثر استراتيجية تعطي أدوات النجاح للبعثات. ولا يمكن أن تحل العبارات المكررة والقرارات الطويلة أكثر من اللازم، محل التقييمات الصريحة لما توجد إليه حاجة في الميدان اليوم. وستقطع النقاط المرجعية الواضحة شوطا طويلا صوب الوفاء والتكيف مع مهام البعثة في الأجلين القصير والطويل.

ويتعين أن تحظى جهود بناء السلام وجهود المصالحة المحلية، باهتمام متزايد كجزء من جهد شامل يرمي إلى الحفاظ على السلام. وداخل البعثات، يتطلب ذلك تعاونا وثيقا بين أفرقة

الشؤون المدنية والسياسية لضمان عدم انتشار النزاعات المحلية، على الصعيد الوطني أو عرقلتها جهود الإصلاح، وأيضا ربط جهود المصالحة المحلية بشكل إيجابي بالعملية السياسية عموما.

وهناك مجال لتعزيز الدعم المقدم إلى أعمال بعثة المصالحة المحلية، وذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام. وتؤيد اليابان بانتظام تطوير الممارسة المتمثلة في الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام طوال دورة حياة البعثات، بما في ذلك من خلال تشكيل البعثة واستعراض التخفيض التدريجي للبعثة. وفي مرحلة الخفض التدريجي، يمكن لمشورة اللجنة دعم الانتقال السلس بين البعثات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

وبعد مرور ٧٠ عاما تقريبا على نشر أول عملية لحفظ السلام، تظل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا، ويعد الحفاظ على السلام من بين التحديات المستمرة. ويحتاج حفظة السلام إلى القدرات والولايات، للقيام بعملهم الصعب والآخذ في التوسع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية مناقشة هذه المسائل بانتظام وبالمزيد من الدقة، من أجل إظهار أهمية كل إذن وتجديد لكل ولاية من الولايات.

السيدة غوغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام، والسفير غيرت روسنثال، والسيد يوسف محمود على تحليلاتهم، التي تمكننا من الفهم الأفضل لهذه المسألة المعقدة بوجه خاص.

وسوف أتناول ثلاث نقاط رئيسية بشأن عمل مجلس الأمن. أولا وقبل كل شيء، علينا أن نواصل وضع الحفاظ على السلام في صميم الأهداف المتوخاة من عمليات حفظ السلام. إن هدف تحقيق السلام المستدام هو أحد الأسباب الرئيسية لتطوير عمليات حفظ السلام. ويتطلب أن نتعامل مع الأولويات الفورية والحيوية، مثل حماية المدنيين وحقوق الإنسان، وكذلك مع الأهداف الطويلة الأجل، مثل دعم العمليات السياسية، وإصلاح قطاع الأمن، والعديد من المجالات الأخرى.

ويفي بروز العمليات المتكاملة متعددة الأبعاد بهذه الحاجة، ويدل على مدى قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع هذا التحدي الجسيم. واليوم، كثيرا ما تدعم عمليات حفظ السلام – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على سبيل المثال – تنمية القدرات المحلية، وخاصة في مجالات مثل نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني. أما في مجالات العدالة واستعادة سلطة الدولة وإدارة الأسلحة ومكافحة الإفلات من العقاب، فإن عمليات حفظ السلام تقدم دعما مجديا في الأجل الطويل.

ويجب على المجلس أن يضطلع بدوره كاملا في مواءمة تلك العلميات على نحو مستمر. ويعني ذلك أنه لا بد من توفير ولايات أكثر وضوحا لتلك العمليات على أن تكون طموحة واقعية شاملة ومحددة الهدف في الوقت نفسه لتمكين البعثات من التصدي لحالات الطوارئ والتأهب لبناء مستقبل يسوده السلام. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير تحليلات شاملة وعملية للمجلس بغرض إرشاد قراراتنا. ويجب علينا أن نواصل جهودنا الجماعية الرامية إلى تحديد أولويات تلك الولايات وتسلسل تنفيذها لضمان اقترابنا أكثر من الواقع الميداني. ويجب علينا أيضا أن نواصل العمل – كما قالت نائبة الأمين العام – مع البلدان المساهمة بقوات لأجل ضمان إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام. وذلك أمر ضروري لكي نتمكن من إحداث أثر ملموس في الميدان بقدر ما نستطيع.

وبالتالي، فإن بإمكان عمليات حفظ السلام أن تؤدي دورا حاسما في تحقيق السلام – وهذه نقطتي الثانية – غير أنه لا يسعها القيام بذلك لوحدها، لأن عمليات حفظ السلام

لا تعمل في الفراغ. ولكي تكون ناجحة، فلا بد من دعمها وتعزيزها وإكمال جهودها من قبل شركاء السلام. وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على البلد المضيف. ويشكّل التعاون الكامل من جانب البلد المضيف مع عملية حفظ السلام شرطا مسبقا لنجاح تلك العمليات. وعلاوة على الاستجابة لحالات الطوارئ، يجب على البلد المضيف أيضا الاستثمار في صلته بعملية حفظ السلام بغية وضع الأساس اللازم لإقامة شراكة طويلة الأجل من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خروج عملية حفظ السلام. ويجب أن تستند مثل هذه الشراكة إلى العزم على إجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات الحوكمة والأمن وغيرهما. وعن طريق هذه الإصلاحات ستتمكن الحكومات من تولي المسؤولية عن تحقيق السلام المستدام.

ويجب أن يشمل دعم عمليات حفظ السلام الساحة السياسية أيضا. وإلى جانب الخصائص المميزة لكل واحد من النزاعات، فإننا ندرك تماما أن إيجاد تسوية دائمة للنزاع لا يمكن أن تكون ذات طابع عسكري لا غير، بل يجب أن يكون ذا طابع سياسي. ويكتسي التآزر بين المبادرات السياسية للمجلس والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والوسطاء المعنيين أهمية بالغة في التوصل إلى اتفاق سلام من شأنه إنهاء الأزمات.

وتعدُّ التنمية الاقتصادية مجالا حاسما لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل إلا أنه كثيرا ما يتم تجاهلها. وكثيرا ما تزداد الهشاشة الاقتصادية لبلد ما بسبب النزاع وتساعد على تأجيجه. وباستطاعتنا أن نرى كيف يسهم انهيار الاقتصاد في تصاعد العنف في جنوب السودان على سبيل المثال. ويسهم العمل في الفريق القطري ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات. بيد أن هناك جهات فاعلة أساسية أخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والقطاع الخاص. وفي ذلك المجال، الذي هو أبعد ما يكون عن ولاية عمليات حفظ السلام، يجب على المجتمع الدولي إيجاد الأدوات التي تمكّنه من تنسيق أنشطته. ومثلما قالت نائبة الأمين العام، فإنه يتعين علينا الاستثمار في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ونظام المنسقين المقيمين، إن أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعلها واقعا ملموسا وراسخا.

وفي ذلك السياق – وهذه هي النقطة الثالثة التي أود الإدلاء بها – فإن الانتقال نحو بناء السلام يُعدُّ أمرا محوريا لضمان ترسيخ جذور السلام المستدام. ولن يتحقق النجاح لتحول كهذا التحول إلا بتعزيز دور البلدان المضيفة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها، إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بخروج عملية حفظ السلام. وذلك هو ما كان عليه الحال في كوت ديفوار في عام ٢٠١٤ على سبيل المثال. فقد أسهمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تغيير النموذج القائم هناك، إذ تحولت من ولاية أمنية إلى ولاية لدعم القدرات في كوت ديفوار. وتم تخفيض أفراد عملية الأمم المتحدة هناك بطريقة تكفل الانتقال بطريقة منظمة وتتسم بالمسؤولية. وقد تم وضع الخطة الانتقالية بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة البلد والشركاء الرئيسيين، ما ساعد على تنفيذها بنجاح.

واليوم تجري تطورات مماثلة في ليبريا وهايتي. ويجب على المجتمع الدولي مواكبة هذه العملية ليس عن طريق الأفرقة القطرية فحسب، بل عن طريق المنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية أيضا، شريطة التعبئة الكاملة لها من جانب البلدان المضيفة. ولا يمكن استعادة سلطة الدولة إلا إذا ما استندت إلى إرادة سياسية حقيقية، إلى جانب الحوكمة الفعالة واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن وضع سياسات اقتصادية واضحة. وفي جميع هذه المسائل، فإن على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، أن يواصل حشد جهوده بعد مغادرة عملية حفظ السلام، وخاصة عبر أنشطة لجنة بناء السلام التي نؤيدها تأييدا كاملا.

ويقينا أن تحقيق السلام المستدام مسار طويل ومليء بالعثرات. ولن يتحقق النجاح لهذه المهمة إلا إذا استندت إلى تقارب الجهات الفاعلة. وفي غضون ذلك تضطلع عمليات حفظ السلام بدور فريد بطبيعة الحال، غير أنه ليس معزولا. ولكي يكون السلام مستداما فإنه ينبغي أن يكون نتيجة لحشد جهود الجميع.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة المصرية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام“. وذلك موضوع هام للغاية لم يُبحث على محمل الجد، ونعرب عن تقديرنا لمصر على أخذ زمام المبادرة فيه.

ونشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد على إحاطتها الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا أيضا للتعليقات التي أدلى بها السيد يوسف محمود والسفير غيرت روسنتال. لقد كانت جميع الإحاطات الإعلامية التي قدمها المتكلمون الثلاثة غنية بالمعلومات فضلا عن صراحتها وشمولها. وبالتالي فربما يبدو ما سأقوله من نافلة القول بعدهم. ولا مناص لي من أن أشكر المتكلمين الثلاثة جميعا مرة أخرى على أدائهم البارع.

ويقينا أن حفظ السلام يُعدُّ أحد أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة والتي تمكّنها من تعزيز السلم والأمن الدوليين فضلا عن صونهما. غير أنه لن يكون هناك أثر ملموس لبعثات حفظ السلام إلا إذا استرشدت باستراتيجية سياسية واضحة تتواءم مع حالات النزاع المحددة التي أُنشئت البعثات بغرض التصدي لها. ويجب أن تكون لها أيضا استراتيجية خروج، كما نتفق جميعا الآن. ويجب علينا أن نسترشد بالسياق المحدد الذي تعمل فيه البعثات وأن نضع في اعتبارنا استراتيجية محددة لإنهائها كي يتسنى الانتقال من حالة النزاع إلى السلام المستدام كما ينبغي.

وقد تم توضيح ذلك بما يكفي في الاستعراضات الثلاثة الرئيسية التي أُجريت لعمليات السلام والأمن في عام ٢٠١٥. ولا يمكن التصدي للنزاعات بصورة فعالة وتحقيق السلام المستدام في نهاية المطاف إلا عن طريق استمرار سلسلة من الأنشطة الموجهة نحو السلام بدءا من منع نشوب النزاعات وحلها لتشمل حفظ السلام وبنائه. وقد لا يكون سهلا تنفيذ ذلك عمليا، غير أن تلك الصعوبة لا تقلل من صلاحية ذلك النهج الذي لا يزال ذا أثر كبير على العمل الذي نؤديه هنا في المجلس فيما يتعلق بوضع الولايات وتنفيذ واستعراض عمليات حفظ السلام ووضع استراتيجيات الخروج بهدف تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها وتحقيق الهدف الشامل المتمثل في صون السلام. ويعني ذلك أنه يجب أن تتوفر لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة واقعية ومواكبة من قبل المجلس، وأن تكون ذات أولويات محددة تماما وأن يراعَى فيها التسلسل الملائم والمرونة بحيث يصبح ممكنا تطويرها مع مرور الوقت على النحو الذي نوه إليه الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي. وذلك ما أكدته استعراضات عمليات حفظ السلام.

ولا شك أن هذا النهج الجديد لعمليات حفظ السلام والحفاظ عليه قد أحدث تحولا نموذجيا جديدا في طريقة تصدي الأمم المتحدة لتحديات السلام والأمن الصعبة والمعقدة في عصرنا. وقد أقرت الدول الأعضاء بذلك تماما وعلى نطاق واسع فضلا عن تكريسه في القرارين المتزامنين اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠). ومن الضروري في هذه المرحلة إحداث تغيير في عقلية منظومة الأمم المتحدة بأسرها بهدف إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة توجيهها صوب بلوغ هدف الحفاظ على السلام. ويقتضي ذلك تحسين وزيادة تنسيق التخطيط والقيادة ووضع استراتيجيات أفضل، علاوة على تحسين التنسيق بين مختلف الإدارات والوكالات.

وندرك تماما ما يرمي إليه الأمين العام في سعيه إلى النهوض بإصلاح هيكل السلام والأمن.

ونتطلع إلى العمل معه بشأن هذه المسألة في الشهر المقبل، بينما يشرع في إجراء مشاورات مع المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة.

وأخيراً، نود أن نسلط الضوء، في مجالي حفظ السلام والحفاظ على السلام، على أهمية الشراكات العالمية والإقليمية في تعزيز فعالية الاستجابة الدولية كجزء من عمليات السلام برمتها، بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام. ولقد أثبتت المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي قدرتها الفورية على التصدي للنزاعات والأزمات التي تنشأ، عن طريق نشر قوات على أرض الواقع من أجل تحقيق الاستقرار، بينما تكون الأمم المتحدة ووكالاتها في وضع أفضل يمكّنها من المساعدة على توطيد السلام في مرحلة لاحقة. لذلك، إذا كان هذا النوع من تقسيم العمل يجري تطبيقه واستخدامه بشكل ملائم، فستكون لدينا فرصة أفضل لتحقيق النتيجة المنشودة.

وفي هذا الصدد، نريد أن نرى تعاونا وشراكة أكبر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويحدونا أمل كبير من المشاورات السنوية الحادية عشرة المشتركة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي أن تتيح لنا الفرصة لاستكشاف احتمال زيادة تعزيز التعاون في مجال حفظ السلام والحفاظ على السلام.

السيد ليو جيابي (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تتقدم بالشكر إلى مصر على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نود أن نشكر نائبة الأمين العام، محمد، والسيد يوسف محمود، والسفير غيرت روسنتال، على الاحاطة الاعلامية لكل منهم.

إن الحالة الأمنية الدولية خطيرة حالياً. فالعوامل التي تؤدي إلى نشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم تزداد تعقيدا، مع تداخل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. والبلدان باتت مترابطة بشكل وثيق، بما في ذلك ما يتعلق بمصالحها الأمنية التفاعلية وغير القابلة للتجزئة. والطريقة الأساسية للحفاظ على السلام المستدام والأمن المشترك تتمثل في التقيّد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والعمل معا على بناء مجتمع له مستقبل مشترك لصالح البشرية، وتعزيز نظام للحوكمة يشمل مشاورات واسعة النطاق تعتمد على الجهودً المشتركة والفوائد المشتركة، وممارسة مفهوم جديد للأمن يكون مشتركا وشاملا وتعاونيا ومستداما.

والأمم المتحدة هي الآلية المركزية لصون الأمن المشترك. وفي مراحل مختلفة – بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، والسلام المستدام – فإن للمنظمة مختلف الأولويات وأوجه التركيز بشأن هذه الجوانب الأربعة. بيد أن الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأسمى مترابطة ويجب إدارتها بصورة شاملة.

أولا، يجب أن يرمي منع نشوب النزاعات إلى الحفاظ على السلم والأمن، مع اتخاذ تدابير محددة الأهداف بالاستناد إلى نوع النزاع وأسبابه الجذرية. والاعتبار الأهم في حل النزاعات بين الدول هو التقيّد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمعايير الأساسية التي تنظّم العلاقات الدولية، مع الحفاظ على سيادة الدول، واستقلالها، وسلامة أراضيها. ويجب على المجلس أن يدمج المبادئ المذكورة آنفا في عمله، وأن يحث الأطراف المعنية على عدم المشاركة في الكلام أو الأفعال التي قد تزيد من حدة التوترات.

إن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تتعلق بالنزاعات الداخلية للدول. ولدى تناول هذه المسائل الداخلية، يجب على المجلس أن يحترم المبدأ القائل إن

جميع البلدان تتحلى بالسيادة والمساواة، وإنه يجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. ويجب على المجلس أيضا أن يحترم إرادة البلدان المعنية ودورها القيادي، وتزويدها بالمساعدة البناءة من أجل إعانتها على المضي قدما بالعملية السياسية، وتيسير المصالحة بالاستناد إلى الظروف الوطنية المحددة.

وفي المناطق المنكوبة بالنزاعات المسلحة لأمد طويل، يجد المرء انتشارا للأنشطة الإرهابية مع وجود آثار جانبية لها في كثير من الأحيان. ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها أمران يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي درء الهجمات الإرهابية المحتملة على الحلقات الضعيفة في آليات الأمن الوطني أو الإقليمي. ولا بد من استخدام معايير موحدة في مكافحة الإرهاب. أمّا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فلا بد من تنفيذها تنفيذا صارما، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، يجب منع وجود شبكات الإرهابيين وقنوات تمويلها. ولا بد من بذل الجهود الموجهة نحو منع التنظيمات الإرهابية من الحصول على الأسلحة وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم أوجه التآزر القائمة بين البلدان الاقليمية في مكافحتها للإرهاب، وأن تقدم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات والإرهاب.

ثانيا، إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تتقيد على نحو صارم بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالمبادئ الثلاثة التي تنظّم عمليات حفظ السلام، وأن تصوغ الولايات الواضحة والجلية والمحددة تماشيا مع الوضع الخاص لكل بلد، مع إيلاء الاعتبار التام للعوامل العديدة جدا التي تؤثر في احتياجات البلدان المضيفة وبيئاتها الأمنية.

وبغية تحسين فعالية عمليات حفظ السلام، من الضروري إيجاد آلية لإجراء استعراض دوري، ويجب إنشاؤها من أجل كفالة الدور المتواصل الذي يُتوقع أن تقوم به عمليات حفظ السلام بهدف إحراز التقدم والوفاء بولاياتها في نهاية المطاف. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعمل على التكيف بشكل ديناميكي مع الاحتياجات المتغيرة، وتحديد أولويات الدعم على مراحل، والتركيز على المهمة الرئيسية لحفظ السلام سعيا لتوفير مساعدات محددة للجهود الرامية إلى حل المشاكل الأشد إلحاحا والأكثر بروزا التي تواجه البلدان المضيفة.

وحالما يتقرر إنشاء عمليات لحفظ السلام، يجب على قوات حفظ السلام وحفظة السلام أن يضطلعوا بأدوارهم الأساسية في تنفيذ ولايات حفظ السلام. ويجب على الأمم المتحدة أن تنظر بجدية في الدور الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات وتعزز الاتصالات معها، فضلا عن دعم بناء قدراتها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بغية تحسين نوعية أفراد حفظ السلام وتحقيق المساواة بينهم، وتعزيز قدرة قوات حفظ السلام على الوفاء بولاياتها والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية.

ثالثا، إن الهدف العام لبناء السلام يجب أن يتمثل في تعزيز القدرة السياسية والأمنية والانمائية من أجل توطيد الانتقال من حالة النزاع إلى حالة التنمية وإعادة الإعمار. وعلى الرغم من أن البلدان تختلف من حيث ظروفها المحددة ومراحلها الانمائية، فإن العديد من البلدان الغارقة في النزاعات تتشاطر القدرة الجديرة بالثناء على حل الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء من خلال المشاورات. وينبغي لأعمال بناء السلام احترام ملكية البلد، والدعوة إلى تسوية الخلافات والتشاور الديمقراطي، واحترام الظروف السائدة في البلدان المضيفة، وإعطاء الأولوية للتعاون بين بلدان المنطقة ذاتها، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتوطيد ثمار السلام. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تتقيد تقيدا تاما بولاية كل منها عند الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام، مع التركيز على تعزيز الاتصالات على نطاق واسع لدى البلدان المضيفة، إلى جانب التركيز على مساعدتها في حل أشد المشاكل إلحاحا.

رابعا، إن السلام المستدام والتنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر ويعتمد كل منهما على الآخر. والسلام لا يتحقق من دون وجود أساس له، إنما يعتمد في أساسه على التنمية. ولن يتحقق النجاح في إحلال السلام إلاّ عن طريق إيلاء الاهتمام المتساوي للتنمية والسلام، وعن طريق حل النزاعات من حيث أعراضها وأسبابها الجذرية على حد سواء. ويجب على الأمم المتحدة أن تكثّف إسهامها في ميدان التنمية، وتشجع البلدان على تحديد أولويات التنمية، وتشارك في الجهود الحثيثة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعمل بنشاط على تحسين سبل العيش، وتحدّ من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مع إيلاء الانتباه لمزايا المبادرات الإقليمية والمنظمات الإقليمية في الجهود الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر اللازمة بغية إرساء الأسس التي تلزم لتحقيق السلام المستدام، عن طريق تحسين القدرات الإنمائية المستقلة وتعزيز السلام المستدام من خلال التنمية المستدامة.

وفي دعم التنمية الاقتصادية للبلدان، ينبغي للأمم المتحدة أن تحترم النظم الاجتماعية والإنمائية التي تختارها البلدان لنفسها، وتضع نفسها مكان البلدان المضيفة، وتدرك احتياجاتها الأساسية، وتحل مشاكلها الرئيسية، وتقدم لها مساعدة كبيرة في جهودها المتضافرة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من برامجها المحلية، وتمكين شعوبها من التمتع بفاعلية من عوائد السلام.

وفي السنوات الأخيرة، شجع الاتحاد الأفريقي بقوة على التضامن والوحدة في ما بين البلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق السلام والتنمية، وأحرز تقدما كبيرا في ذلك الصدد. وتأمل الصين أن تنفذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل كامل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، بغية توطيد التعاون في مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتؤيد الصين النظر بصورة إيجابية في الاقتراح الأفريقي للنماذج التي تمولها الأمم المتحدة لعمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، من أجل كفالة مساعدة الأفارقة على نحو فعال ومستقر ويمكن التنبؤ به.

وتتطلع الصين إلى المواءمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، دعما للتنمية الاقتصادية السريعة، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا. وما فتئت الصين تنتهج سياسة أفريقيا التي تتسم بالإخلاص، والمنحى العملي، والتجانس، وحسن النية، والعدالة، والمصالح المشتركة. وهي تدعم البلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وتشجع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاضطلاع بدور نشط في إيجاد الحلول للمشاكل الإقليمية.

وتلتزم الصين التزاما راسخا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الصين، بوصفها ثاني أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، لديها ٢ ٥١٤ من حفظة السلام في الخدمة الفعلية في تسع مناطق للبعثات. ونحن نعمل بكامل قدرتنا للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها القادة الصينيون في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والنهوض بمسار السلام والأمن بشأن ١٠ خطط رئيسية للتعاون بين الصين وأفريقيا، وذلك تعزيزا لبناء القدرات من أجل عمليات السلام التي تقودها أفريقيا. وستواصل الصين تعزيز فعالية الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة والصين المعني بالسلم والتنمية، مما سيوفر الزخم للسلام والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

والصين على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع البلدان الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق، ودعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر. وتتطلع الصين إلى العمل مع المجتمع الدولي لإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية تتضمن التعاون المربح للجميع، وللتشجيع على رؤية جديدة للأمن العالمي والرخاء

المشترك، الأمر الذي يساهم إسهامات إيجابية في السلم والتنمية المستدامين للمجتمع العالمي.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من إسهامات مفيدة. وأود أيضا اليوم أن أشكر، من خلال نائبة الأمين العام، النساء والرجال التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم على خدمتهم وشجاعتهم.

والمملكة المتحدة تؤيد البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي.

إن النزاعات قلّما تأخذ مسارا يمكن التنبؤ به. وعلينا أن نتجاوز فكرة وضع مجموعة من الاستجابات المتسلسلة، ولهذا تؤيد المملكة المتحدة رؤية الأمين العام لنهج أكثر شمولا من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. والحفاظ على السلام يتطلب أن تتواءم منظومة الأمم المتحدة برمتها في جميع السياقات وتتمكن من الاضطلاع بمهام متعددة في آن واحد.

وأود أن أركز على مسألتين اليوم يتعلقان بالحفاظ على السلام.

المسألة الأولى هي الطريقة التي ينبغي أن تتواجد بها بعثات حفظ السلام ضمن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وعلى أبسط المستويات، فإن نقطة الانطلاق لأي بعثة من بعثات حفظ السلام ينبغي أن تكون من المعلومات كافة التي جمعتها أسرة الأمم المتحدة على مر السنين، بما في ذلك ما حققته الأمم المتحدة بالفعل في الميدان. وينبغي أن يكون واضحا ما ستحققه بعثات حفظ السلام مع شركاء الأمم المتحدة وكيف ستحققه خلال عمليات نشر القوات، وكيف ستسلّم المسؤولية إلى الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة لدى مغادرتها. فعلى سبيل المثال، قد تكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ثاني أكبر بعثة في العالم، ولكنها تشكل أيضا واحدة من ٢٠ هيئة ووكالة للأمم المتحدة ممثلة في البلد.

ونحن في المجلس يجب أن نفكر مليا في هذه المسائل أثناء ولاية البعثة والتخطيط لها. ويتعين علينا استيعاب الآراء وفهم الوقائع من الميدان. ويجب أن يتحلى المجلس بالمزيد من الوعي في تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يمكن أن تترجم من خلال الولايات إلى أهداف محددة الأولويات ومعايير النجاح وخطط الانسحاب التدريجي حالما تتحقق هذه الأهداف.

وعلى أرض الواقع، ينبغي أن يكون للأمم المتحدة قاطبة تحليل مشترك للحالة والأهداف المشتركة ووضوح الأدوار والمسؤوليات من أجل الوفاء بها. وفي سياق عملية الانتقال في ليبريا، فقد قطعت الخطة المشتركة لبناء السلام شوطا نحو تحقيق هذا الأمر. علاوة على ذلك، يجب تحسين التوازن في المسؤوليات بين البعثات والأفرقة القطرية. ولا يمكن معالجة عوامل النزاع كافة خلال فترة وجود بعثة لحفظ السلام. فالتغيير على المدى البعيد يجري بشكل أفضل من خلال الدعم الذي توفره أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وينبغي لها أن تضطلع بالمسؤوليات في وقت مبكر، وألاّ تنتظر إلى حين الخفض التدريجي لقوام البعثة. وسنستخلص دروسا هامة في القريب العاجل من السياقين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور – حيث سيُطلب المزيد من الأفرقة القطرية.

وثمة حاجة إلى الدعم الذي توفره المراجع العليا من أجل إيجاد نهج متكامل. إن الدور التنسيقي الذي تضطلع به وحدة التخطيط الاستراتيجي والرصد في المكتب التنفيذي للأمين العام لهو بداية طيبة. إذ سيمكّن من إجراء تحليل أكثر تكاملا واستعراض يتسم بقدر أكبر من الاتساق لنشاط الأمم المتحدة داخل البلد. ونود أن نرى من الوحدة القيام بإجراء استعراض منتظم لعمليات السلام، ونتطلع إلى مساهمتها في استعراض بعثة

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يمكن لبعثات حفظ السلام أن تهيئ الظروف اللازمة لخروجها بدون التوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع. أمّا المسألة الثانية التي أود أن أركز عليها فهي الأولوية السياسية.

يتعين على الممثلين الخاصين للأمين العام أن ينشطوا سياسيا، ويستخدموا مساعيهم الحميدة، ويستغلوا الدعم المقدم من بعثاتهم ومن منظومة الأمم المتحدة ككل. ويجب علينا القبول بأن البعثات هي أدوات سياسية في حد ذاتها، إذ تمثل إرادة المجلس في ما تتخذه من إجراءات على أرض الواقع. ومهام عمليات السلام ليست تقنية إطلاقا. فعلى سبيل المثال، إن استعادة الدول لفعاليتها غالبا ما تكمن في جوهر خطط البعثة للخروج، ولكن البعثات لا يمكنها تحسين عمل مؤسسات الدولة دون فهم للطريقة التي ستُستخدم بها هذه المؤسسات والجهات التي ستفعل ذلك. وجهود بناء القدرات التي تغفل الناحية السياسية تؤدي إلى تفاقم الحالة.

والأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي تواكب الجهود المبذولة على نطاق أوسع تضطلع أيضا بدور في تعزيز الحلول السياسية المستدامة. وزيادة الادراك تجاه من يستفيدون ومن لا يستفيدون من البرامج الإنمائية وكيفية ارتباط ذلك بالديناميات السياسية أمر يتصف بالأهمية. دعونا نواجه الحقائق – حينما تكون النظم السياسية غير خاضعة للمساءلة، ولا تستجيب لشعوبها ولا تمثلها، ولا تمثل المرأة، فإن الدعوات إلى الملكية الوطنية لن تلقى آذانا صاغية.

وأخيرا، نحن في المجلس يجب أن ننخرط سياسيا ونستعد للكلام. إن المجلس الموحد حول استراتيجية مشتركة من أجل تهدئة التوترات يمكن أن يكون له تأثير قوي، ولكن حتى في مواجهة الانتهاكات الصارخة لقراراته، يجد المجلس في كثير من الأحيان نفسه في حالة جمود وغير قادر على العمل. ويذكر غيرت روسنتال أن مجلس الأمن نادرا ما يتخذ إجراءات لمنع نشوب النزاعات. ولقد أظهرت تجربتي القصيرة هنا أننا لسنا على استعداد للتصرف حتى عندما يكون هناك نزاع، كما هو الحال في جنوب السودان، لخمس سنوات من أصل ست سنوات من وجود البلد، إذ ثلث السكان مشردون، ونصفهم يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي، وقرارات الأمم المتحدة ووعودها يجري انتهاكها مرارا.

إن حفظ السلام إحدى الأدوات في صندوق حفظ القطع. ولا يمكن استخدامها في عزلة، نحن نشهد التقدم المحرز نحو نهج أكثر تكاملا. بل حتى أن أكثر الاستجابات تماسكا لدى الأمم المتحدة، ستظل غير فعالة من دون إيلاء الاهتمام إلى الأولوية السياسية. وفي ذلك الصدد، لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا أطول.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة المصرية على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة والتي تتماشى مع المناقشات الاستراتيجية التي تجري في مجلس الأمن عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

في البداية، أود أن أشكر نائبة الأمين العام، والسفير غيرت روزنثال، والسيد يوسف محمود، على ما يتمتعون به من بعد نظر والذي يشكل مصدر إلهام لمناقشتنا اليوم.

تؤيد إسبانيا البيان الذي سيُدلي به فيما بعد وفد الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

بفضل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الموازية بشأن الحفاظ على السلام، فإن مفهوم تتابع السلام مترسخ في حياتنا اليومية. ويجب تنفيذه الآن. وفي هذا الصدد، نشجع الأمين العام على المضي قدما في رؤيته وفي استعراض هيكل

الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات الجديدة. ونثني على الإصلاحات التي تم الاضطلاع بها بالفعل، ونتطلع إلى تقديم المزيد من التوصيات التي ستركز على السلم والأمن الدوليين.

ينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق تسويات سياسية هو الهدف العام للأمم المتحدة عندما تتدخل لاستعادة السلام والأمن. وفي رأينا أن الدبلوماسية الوقائية والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي شامل قبل أن تندلع الأزمة هما المعيار الذي ينبغي تطبيقه في عملنا. وما أن تندلع الأزمات، فإنه على الرغم من هذه الجهود وبعد أن تخفق الأمم المتحدة في منع التصعيد، ربما يصبح من الجوهري تحاشي الانتكاس إلى حالة النزاع. أود أن أتطرق إلى أربع نقاط بشأن تلك المسألة.

أولا، فيما يتعلق بالولايات، ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لولايات بعثات حفظ السلام في تهيئة الظروف المؤاتية للعمليات السياسية الشاملة المفضية إلى الحوار والمصالحة الوطنيين من خلال نزع فتيل التوتر والعنف المحليين. لذلك من الأساسي رسم استراتيجية دخول ذات أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وقابلة للقياس، ومسؤولة في استراتيجية منسقة للحيلولة دون توسّع حجم البعثة واحتمال الانزلاق مجددا إلى دائرة النزاع. هذه المعايير يجب أن تأخذ في الحسبان تماما الهدف الطويل الأجل لاستمرارية السلام. ونتيجة لذلك، لا ينبغي النظر إلى الولايات بوصفها منقوشة على الصخر. وينبغي أن تكون مرنة لكي تتطور، ليس فقط بسبب تطور الوضع في بلد ما أو منطقة ما، بل أيضا بوصفها تحديات وتهديدات جديدة للسلم والأمن. وفي هذا السياق، فإن عمليات استعراض البعثات العادية عامل رئيسي أيضا.

ثانيا، في ما يتعلق بالقدرة على تنفيذ الولايات، ينبغي لنا، عندما يكون ذلك ممكنا ومناسبا، ألا نمتنع عن التخلص التدريجي من بعثة عسكرية نحو عملية أكثر مرونة ترتكز على وحدات الشرطة المتخصصة والمدنيين. ومن شأن هذه الخطوة أن تساعدنا على التركيز بشكل أفضل على مهام ما يسمى بردم الهوة بين حفظ السلام وبناء السلام، مثل تحقيق الاستقرار، وسيادة القانون، والعدالة، وحماية المدنيين. وهذه المهام أساسية لترسيخ التقدم المبدئي المحرز والمساهمة في السلام المستدام حقا. وفي ذلك الصدد، يجدر بنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار المهام التي يمكن أن تعزز فعالية بعثات حفظ السلام، مما يساعد على تمهيد السبيل نحو الحفاظ على السلام في نهاية الفترة الانتقالية لكي تشمل حماية التراث الثقافي الذي يشكل جزءا من ولاية الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتعزيز اليقظة فيما يتعلق بالأثر البيئي لبعثة حفظ السلام، كما هو الحال في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، فإن توطيد أركان المؤسسات عامل أساسي في تجسير عمليات حفظ السلام والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، فإن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يمثل حالة نموذجية واختبارا لقدرة الأمم المتحدة لتعزيز السلطة الوطنية المهمة جدا في التحول من إدارة الأزمات إلى إحلال السلام الدائم، بينما يتوخى ذلك الانتقال استراتيجية خروج مسؤولة من حفظ السلام إلى تعزيز المساعدة الإنمائية.

من الأساسي أيضا كفالة أن يكون حفظة السلام بمثابة نقاط مرجعية يمكن الركون إليها. ومن الضروري اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا ضد مرتدي الخوذ الزرق الذين يرتكبون أعمال الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي. وبطبيعة الحال، إنها مسألة تتعلق بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية، ولكنها أيضا مسألة يعود البت فيها إلى الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يعتبر التدريب، لا سيما التدريب الإلزامي قبل النشر، أمرا أساسيا. أود أن أشير إلى دور إيطاليا لكونها مركز ومرفق لوجستي في فيتشينزا – مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق

الاستقرار – ومركز بريندیزي للخدمات العالمية، وكلية الأركان في تورين.

ثالثا، فيما يتعلق بالشراكات، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل في شراكة وثيقة بوصفها أداة تمكينية لتحقيق السلام مع الكيانات والأفراد الذين بوسعهم المساهمة في تحقيق هدفنا المشترك. إن إشراك المنظمات الإقليمية، في تنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أمر حاسم للتصدي للأزمات الدولية وإيجاد حلول مستدامة لها. وفي هذا الصدد، كانت زيارة المجلس إلى أديس أبابا للاجتماع بنظيره الاتحاد الأفريقي خطوة هامة في تعزيز وتقوية أواصر التعاون بين المنظمتين. وأود أيضا أن أذكر بالمبادرة التي اتخذتها بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل ودور الاتحاد الأوروبي، وكلاهما يمكن أن يكون له دور رئيسي في تكملة جهود الأمم المتحدة في الميدان.

هناك أدلة واضحة على أن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عمليات السلام أمر أساسي، لا سيما من جانب النساء. لذلك من الأساسي التنفيذ الكامل والمستمر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من قرارات لاحقة من هذا القبيل، لا سيما القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء مضاعفة جهودها لتحقيق تلك الغاية. إن زيادة الاستفادة من قدرات المرأة باعتبارها من عناصر التغيير عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية ستحقق قدرا أكبر من عوائد السلام في تسوية المنازعات. ويكمن ذلك في صميم المبادرة التي روج لها بلدي لإنشاء شبكة من النساء الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تقليص الفجوة في القدرات الراهنة في هذا المجال.

رابعا، فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للأدوات المتاحة لنا، سأقصر ملاحظاتي على دور لجنة بناء السلام وحاجة المجلس إلى استمرار تحسين استخدام تلك الهيئة الاستشارية من أجل تفكيك الحواجز العازلة بين ركائز العمل، وبين المقر والميدان. ويجب أن يتمثل الهدف العام في تعزيز قدرة الأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء.

أخيرا، فيما يتعلق بالموارد، نعلم جميعا أنها محدودة وينبغي استخدامها بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون الوفورات هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة، عند الاقتضاء، لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام وأنشطة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك ضرورة العمل تدريجيا على سد الفجوة بين الموارد التي تنفقها المنظمة على حفظ السلام والميزانية المخصصة للوساطة والبعثات السياسية الخاصة.

بالنسبة إلى بعثات حفظ السلام ذاتها، يمكن تقرير مختلف الخيارات المتاحة لتوفير الدعم المالي المتوخى في التقرير الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير على أساس كل حالة على حدة. في عام ٢٠٠٨، قبل عشر سنوات تقريبا، فإن التقرير الذي أعده فريق الخبراء برئاسة رئيس الوزراء السابق رومانو برودي (انظر S/2008/2013) دعا إلى تقديم دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يجري نشرها بموافقة الأمم المتحدة. ومن هنا، نؤيد استكشاف إمكانية استخدام الأنصبة المقررة، شريطة الوفاء بجملة المتطلبات الملائمة المتعلقة بنوعية القوات وتدريبها، ومعداتها، والتزامها بمعايير المساءلة الرفيعة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي الفعّال لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

يتطلب هذا النهج الجديد جهودا جماعية قوية والتزاما سياسيا. وسوف تعمل إيطاليا مع الأمين العام، وشركائنا في المجلس وجميع الدول الأعضاء، على بناء توافق الآراء.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أشكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن موضوع عمليات حفظ السلام ومساهمتها المحتملة في الهدف الأسمى المتمثل في استدامة حفظ السلام.

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم: السيد يوسف محمود، المستشار الرئيسي في المعهد الدولي للسلم، وهو عضو بارز في الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والسفير غيرت روزنثال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، حيث ساعد بيانيهما بالتأكيد على إثراء مناقشتنا.

في القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، رحب مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات وضبطها، والتمسك بالمعايير الدولية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتوطيد دعائم السلام بعد انتهاء النزاع.

وأكدت أيضا التزام المجلس مجددا بتحسين كفاءة جهود الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاعات، بدءا من منع نشوب النزاعات إلى تسويتها ومن ثم بناء السلام.

ويأمل المجلس أيضا في مواصلة الجهود وتعزيزها لاعتماد نهج شامل متسق ومتكامل لحفظ السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يستند ذلك النهج إلى منع نشوب النزاعات والعودة إليها وتحقيق السلام المستدام عن طريق استراتيجيات فعالة في مجال الدبلوماسية الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغية استعادة السلام وتعزيزه وبنائه. وهذا ما حدث بالضبط عند النظر إلى جميع التوصيات الصادرة عن الاستعراضات الثلاثة التي أُجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بشأن إجراءات الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) في حين اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٧٠- وهو القرار نفسه الذي يضع تحدي الحفاظ على السلام في سياقه إلى جانب متوالية منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه والحفاظ عليه.

وفي الوقت نفسه، تفاوض المجتمع الدولي – بثراء تنوعه وتحت رعاية الأمم المتحدة – بل اعتمد في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تدعو الجميع – الدول والمنظمات الدولية والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – إلى بذل كل ما في وسعها لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويستمر منذ ذلك الحين التصدي للتحديات التي ما زالت تواجه الأمم المتحدة بإبداء الاستعداد والقدرة على إعادة وضع نفسها في مركز يمكّنها من ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويشمل ذلك الدول والمجتمعات المحلية والأفراد والشركات إلى آخره. وندرك جميعا أن الاستبعاد والفقر وعدم التعليم والظلم من بين العوامل المؤدية إلى تأجيج النزاعات على الصعيدين الوطني والدولي.

ولذلك السبب فإن إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها عبر ركائزها الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يكتسي أهمية خاصة. ويضطلع الأمين العام بدور هام وحصيف في صياغة وتنفيذ برامج الإصلاح بدعم من نائبة الأمين العام وفريقها العامل. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في ذلك المسعى والمساعدة فيه. وندرك جميعا أنه يجب على الدول الأعضاء تنفيذ الكثير من الإصلاحات داخل الأمم المتحدة.

وعلى النحو الذي بيّنه مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإنه يجب علينا وضع حد لتجزئة الأنشطة التي تضطلع بها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بما يمكّننا من تعزيز التعاون والتنسيق مع لجنة بناء السلام على سبيل المثال، كونها المحفل الرئيسي لجهودنا الجماعية المبذولة في مجالات محددة وذات أهداف وغايات محددة أيضا.

لقد أصبحنا في مواجهة منظومة مفاهيم جديدة من شأنها أن تعزز جهودنا، فضلا عن زيادة فعالية بعثات حفظ السلام الحالية. وعن طريق اتباع نهج شامل يتضمن متوالية السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها علاوة على حفظ السلام وبناء السلام، فإن بوسع مفهوم الحفاظ على السلام أن يشجعنا على

معالجة المشاكل الناجمة عن تشتت جهود الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في ميدان السلام والأمن. ومن المهم الإشارة إلى دور عمليات حفظ السلام – التي تظل – حين تتوفر لها ولايات واضحة واقعية وقابلة للتنفيذ فضلا عن توفر الدعم السياسي اللازم لها – إحدى أهم أدوات المنظمة في جهودها الرامية للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وخصوصا في بيئة تزداد فيها التحديات غير المتماثلة ويستمر فيها تناقص الموارد للأسف.

وتواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الكثير من التحديات، بما في ذلك القيود المفروضة من جانب الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي تمنع تلك العمليات من الوفاء التام بولاياتها. وبالتالي، يجب توفير القدرات والموارد اللازمة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كي تتمكن من تنفيذ ولاياتها على نحو فعال. وتجب مواءمة تلك الولايات قدر الإمكان مع الوضع الميداني كي يتسنى تنفيذها. وقبل نشر البعثات ينبغي تحديد ولاياتها على أساس تحليلات ومعلومات موضوعية وشاملة قدر الإمكان. ويقتضي ذلك تأكيد القول بأنه يجب أن يستند العمل الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة إلى استراتيجية سياسية محددة وقابلة للاستمرار وتحظى بالدعم المطلوب كي يتسنى لها حل النزاع مرة واحدة وإلى الأبد.

ولا شك أن باستطاعة عمليات السلام، بوصفها أدوات سياسية، المساعدة في تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات والوساطة وحماية المدنيين وحفظ السلام. وذلك ما تؤكده الخبرة المكتسبة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا وغيرها. ويتعين على مجلس الأمن تعزيز تعاونه مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وترى السنغال أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي قد تمكنا من تحقيق السلام المستدام بواسطة العمليات الانتقالية والاستراتيجيات المعنية بحل النزاعات. وتبيّن الدروس المستفادة أن ذلك مسعى شاق للغاية ويتطلب التخطيط له في وقت مبكر، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار بالظروف المحلية، وأن تكون له أهداف واضحة ترمي إلى إنهاء عملية حفظ السلام وتلبية احتياجات السكان، علاوة على إنشاء مكتب بناء السلام أو إصدار أحكام أخرى عند الاقتضاء.

ويجب أيضا – عقب إنشاء البعثات مباشرة – وضع أنشطة بناء السلام بتوجيه الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية البنيوية العميقة الجذور التي كثيرا ما تواجهها تلك البلدان، فضلا عن تعزيز الحوار السياسي المستمر والتنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة.

وختاما، يرى أعضاء مجلس الأمن أن الملاحظات والتوصيات ذات الصلة من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم تكتسي أهمية وأنه ينبغي استخدامها بتوخي الحكمة.

السيد دوفغانيوك (كازاخستان) (تكلم بالروسية): نشكر وفد مصر على عقد هذه المناقشة اليوم، والتي تدل على تركيز المجلس على السلام والأمن الدوليين، وخاصة في الحالات التي يتسم فيها الأمن بالهشاشة.

لقد أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا، وتترب عن العوامل القديمة والجديدة المحركة للنزاعات آثار خطيرة على الجهود المبذولة للمضي بالعمليات الدولية والإقليمية والوطنية إلى ما يتجاوز مجرد منع نشوب النزاعات وتسويتها. وعليه، يتوقف نجاحنا في حشد وتضافر جهودنا في المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة: وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان. وينبغي أن يسترشد وضع الولايات برؤية المجلس الاستراتيجية للنتائج المنشودة وأن يخصص لها ما يكفي من الوقت للتداول والتشاور مع الخبراء فيما يتعلق بمجموعة من المسائل. ويتطلب الحفاظ على السلام ضمان

الاتساق والتفاعل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن التعاون الوثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ولجنة بناء السلام.

ويجب أن تكون اللجنة بمثابة جسر للمشورة والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة بالإضافة للمساعدة في تعبئة الموارد.

ولذلك، لا بد من تعزيز مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام من خلال توفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به من المانحين والبنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية. ويتوقف النجاح أيضاً على وضع جداول زمنية واقعية لعمليات الأمم المتحدة للسلام والمساعدة الإنمائية. وصون السلام بعد انتهاء النزاع يمثل تحدياً طويلاً ومكلفاً للغاية. وعليه، فإن منع نشوب النزاعات وحلها والإنعاش والتنمية، إلى جانب برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كلها عناصر مهمة لصون السلام.

إن بناء السلام يتطلب مشاركة متزايدة من جانب المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. والمشاركة الشاملة للشباب، جنباً إلى جنب مع البرلمانيين والزعماء الدينيين والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية. مهمة أيضاً. ويجب أن تكون المصالحة الوطنية وعمليات السلام شاملة للجميع، مع مراعاة أن النزاع والسلام يؤثران على كل شخص في المجتمع.

نحتاج أيضاً إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على بناء السلام وإيلاء مزيد من الاهتمام للآجال الزمنية وإدارة العمليات الانتقالية وسلاسة نقل المهام إلى الحكومة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وإذا ركزنا على منع نشوب النزاعات فحسب من دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، فإننا نخاطر بتجدد النزاع مرة أخرى. ولذلك، لا بد لنا من معالجة دوافع النزاع والقضايا الاقتصادية والبيئية وكفالة معالجة سوء الإدارة.

وينبغي لاتفاقات السلام أن تكفل الحقوق القانونية لتملك الأراضي وأن تستحدث تسجيلاً فعالاً للأراضي وإدارتها. ولا بد من الاستثمار في منع تدهور كمية الموارد المائية ونوعيتها بسبب تغير المناخ والتلوث والخصخصة وعدم الإنصاف في توزيع الموارد. فالنزاعات المائية العابرة للحدود تنتشر على نطاق واسع، وينبغي تنظيمها سياسياً، فضلاً عن الهجرة الجماعية للسكان الناجمة عن تغير المناخ. وهذا يعني أن على مجلس الأمن أن يراعي الجوانب المناخية أيضاً. وبما أن معظم عمليات حفظ السلام توجد في أفريقيا، فإن كازاخستان تؤيد التركيز على السلم والأمن والحوكمة والتنمية في أفريقيا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أفريقيا تحتاج إلى السلام والاستقرار – وهما حجر الأساس للتنمية. ولذلك، اقترحت كازاخستان نهجاً جديداً للقضاء على خطر الحرب يتمثل في إطلاق الأمم المتحدة في مئويتها لخطة المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥، على النحو الذي قدمه رئيسنا السيد نور سلطان نزاربايف في العام الماضي (انظر A/70/PV.13، ص ٤٦). والهدف من ذلك تهيئة تنمية عالمية تقوم على شروط عادلة وحالة تسمح لجميع الدول بالوصول المتكافئ إلى الهياكل الأساسية والموارد والأسواق العالمية الخاضعة للمساءلة.

أخيراً، فإن كازاخستان ملتزمة بالسلام المستدام كأساس لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مصر على طرحها هذه المسألة المهمة للغاية في صدارة مناقشات المجلس. إن اهتمام عضوية الأمم المتحدة الأوسع بمناقشة اليوم دليل على أهمية هذا الموضوع. وأعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على إحاطاتهم المفيدة والمهمة للغاية.

وأوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف ما يلي.

من الواضح أن حفظ السلام في حالته الراهنة يواجه تحديات لم تكن موجودة قبل عقد مضى، ولم نواجهها عندما كان مفهوم حفظ السلام في بدايته. ومع ذلك، فقد أثبتت عمليات الأمم المتحدة للسلام قدرتها على التكيف بدرجة كبيرة وتسهم كثيراً في حل العديد من النزاعات. وفي السنوات الأخيرة، نظر المجلس والجمعية العامة باستفاضة في عدد من القرارات الهامة بشأن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم السلام وصونه. والقراران المتزامنان بشأن صون السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) أصبحا يمثلان خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ نهج منع نشوب النزاعات. كما أن استنتاجات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتوصياته دفعتنا للنظر من زاوية جديدة في طبيعة عمليات حفظ السلام والتحديات التي تواجهها.

وفي عالمنا المضطرب بشدة اليوم، يتعين زيادة انخراط الأمم المتحدة في مجالي السلم والأمن. وفي معظم الحالات، تتطلب التهدئة المستدامة والتقدم في تحقيق تسويات سلمية وبناء السلام وجوداً أمنياً دولياً قوياً. ونحن ندرك تماماً الأهمية البالغة لهيكل بناء السلام في إيجاد سبل فعالة لدعم البلدان الخارجة من النزاع.

والنجاح في هذا المسعى يتطلب أن يقوم نهج الأمم المتحدة على الاتساق بين الركائز السياسية والأمنية والإنمائية. وتمكين البلدان من إنشاء آليات ومؤسسات وطنية فعالة وشاملة للجميع يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنزاعات يجب أن يكون أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها. وهذه تشمل المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكفالة اضطلاع المرأة بدور فاعل في جميع مراحل توطيد السلام. كما أن إدماج المهام المتصلة بحقوق الإنسان في ولايات عمليات حفظ السلام وعناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام ضروري أيضاً لمنع نشوب النزاعات، فمن شأن ذلك أن يسهم في تخفيف حدة التوتر والحد من احتمال تجدد النزاع.

وعند النظر في الانتقال من حفظ السلام إلى أنشطة بناء السلام، فإن العناصر التالية لها نفس القدر من الأهمية. أولاً، الملكية الوطنية شرط أساسي لبناء قدرات الدولة الأساسية الفعالة ذات الكفاءة، مما يؤدي إلى قيام دولة أكثر استقراراً وقدرة على البقاء. والغرض من بناء المؤسسات هو الحد من اتكال حكومات ما بعد النزاع على المجتمع الدولي وتعزيز الاعتماد على الذات. ومع ذلك، فإن كون أن العديد من بلدان ما بعد النزاع تعود إلى العنف لا يدع مجالاً للشك في ضرورة توخي الحذر الشديد في التخطيط لنقل المسؤوليات من المجتمع الدولي إلى السلطات الوطنية، ولا سيما في قطاع الأمن.

ثانياً، لا بد من توافق الآراء بين أصحاب المصلحة المحليين والدوليين بشأن خطة واسعة النطاق لبناء السلام لكفالة نجاح جهود بناء المؤسسات وبناء السلام ككل. وما لم يكن هناك تفاهم على أي من الجانبين، فلن يكون هناك تقدم ملموس يذكر في تأمين سلام دائم.

ثالثاً، بالنظر إلى الأهمية الحاسمة لبناء المؤسسات بعد النزاع لضمان نجاح الجهود الشاملة لبناء السلام، يؤيد وفدي النهج المتمثل في إدماج منظور بناء المؤسسات، المصمم خصيصاً لكل بلد وحالة، في ولايات بعثات الأمم المتحدة المعنية من مراحلها الأولى.

رابعاً، نحن نؤمن بالقوة التحويلية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة فيما يتعلق ببناء السلام. وخلال العقد الماضي، ازداد دور الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأفريقية زيادة مطردة. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي قدرته على الاضطلاع بدور ريادي في

التسوية الفعالة للنزاعات، ولآرائه وسياساته بشأن هذه المسألة قيمة خاصة لدى الأمم المتحدة.

أخيراً، فإن لجنة بناء السلام في وضع مثالي للجمع بين الجهات الفاعلة الخارجية من الدول ومن غير الدول لضمان إنشاء مؤسسات تتمتع بالمصداقية والمشروعية المرونة وتخضع للمساءلة في البلدان الخارجة من النزاع. ولذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً ريادياً في تمكين منظومة الأمم المتحدة من وضع نهج متكامل لبناء المؤسسات. واللجنة، بوصفها هيئة استشارية، تضطلع بدور حاسم في الدعوة إلى سد الثغرات في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يعتبرها أداة مجدية تحت تصرفه عندما لا تكون الأوضاع في مرحلة ''أزمة'' ولكن لا تزال تعتبر هشة وتستدعي اهتماماً أكبر وأكثر تركيزاً واستدامة.

ويتعلق ذلك أيضاً بالنظر في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المتصلة ببناء السلام، فضلاً عن المناقشات المتعلقة بإمكانية سحب البعثات وإنهاء ولايتها. وعلى سبيل المثال، فإن فكرة دعوة ممثلي التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام للمشاركة في الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس تستحق دراسة مستفيضة. ويمكن أن تسهم هذه الممارسة في تحسين تنسيق العمل المنجز في نيويورك والأنشطة المضطلع بها في الميدان.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر مصر على تنظيم مناقشة اليوم. ونأمل أن تعزز فهما أفضل للمسائل الدقيقة في ولايات مجلس الأمن في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن تعريف الحدود بين هذين المحورين الهامين في مجال تقديم الدعم الدولي. ونحن ممتنون لنائبة الأمين العام، السيدة محمد، وللسيد غيرت روسنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، والسيد يوسف محمود رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية، التي تشكل أساسا ممتازا للمناقشة.

منذ نشر تقارير هذين الفريقين (انظر S/2015/490 و S/2015/446)، قطعت الدول الأعضاء شوطا طويلا في اتخاذ قرارات بتوافق الآراء واردة في التقارير السنوية المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة وفي القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وعلى الرغم من أن هذا القرار، المعني بإصلاح هيكل بناء السلام، لم يغير أساسيات العمل المطلوب، فإنه قد حدد خصائص مهامه المختلفة. وأكد تحمل الحكومات المضيفة المسؤولية الرئيسية عن تحديد استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها، وأثبت بوضوح أن الحفاظ على السلام مهمة مشتركة ومسؤولية يجب الوفاء بها من جانب الحكومة وسائر الجهات المعنية الوطنية.

وغالبا ما يكون النهج المتبع في الحفاظ على السلام اليوم واسع النطاق للغاية. فأولا وقبل كل شيء، فإنه يرتبط ارتباطا لا ينفصم بتحقيق التعمير بعد انتهاء النزاع، ومنع العودة إليه. ولكن قبل أن يحدث ذلك، من الضروري أن تسوى النزاعات القائمة وأن يصبح وجود سلام قوي أمرا مؤكدا. ولذلك فإننا بحاجة إلى فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع، والتي لكل منها تكوينه الخاص وتفاصيله الفردية. ونحن نؤمن بتحديد مهام واضحة بالنسبة للبعثات تهدف إلى القضاء على الأسباب الخاصة بالنزاع. فإثقال الولايات بوظائف عامة لا يؤدي فقط لعدم تحسين فعالية عمليات حفظ السلام، بل ويزيد من تكلفتها المالية. وبالنسبة لنا، هناك هيئات متخصصة في الأمم المتحدة وآليات دولية لمعالجة هذه المسائل.

ونحن لا نؤيد سياسة توسيع نطاق حق ذوي الخوذ الزرق في استخدام القوة. ففي حين أن اتخاذ إجراءات وقائية أمر هام، فإن إيلاء اهتمام مفرط أمر خطير، كما هو الحال بالنسبة لحفظة

السلام في العمليات الهجومية وعمليات مكافحة الإرهاب. ونحن لا نريد أن يزج بحفظة السلام أنفسهم في النزاعات.

إن الحفاظ على السلام أمر مستحيل التحقق دون وجود عملية سياسية ومصالحة وطنية، كما ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها أمرا أساسيا في عمليات حفظ السلام. ومن دواعي سرورنا اليوم أن نسمع الكثير من الوفود، بما فيها جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وفرنسا والسويد وبلدان عديدة أخرى، تقول إن الهدف الرئيسي لبعثات حفظ السلام هو المساعدة على التوصل لتسوية سياسية. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك أسباب لتوجيه حفظة السلام للمساعدة في معالجة مسائل من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وما إلى ذلك. ولا يمكننا أن نؤيد ربط المهام التي تنتمي إلى الحفاظ على السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام بشكل مباشر مع قضايا التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إنها مرتبطة ببعضها، بطبيعة الحال، ولكن ليس دائما في خط مستقيم. إن السلام في حد ذاته لا يضمن تحقيق التنمية، أو العكس. وبوجه عام، فإننا نرتكز في فهمنا لمفهوم الحفاظ على السلام، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن والجمعية العامة المتطابقين بشأن هيكل بناء السلام، باعتباره وسيلة للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية والتعمير.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر نائبة الأمين العام على التقرير الذي قدمته عن عمليات حفظ السلام لتحقيق السلام المستدام. كما أننا ممتنون للسيد يوسف محمود، والسفير غيرت روسنتال، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات، وللرئاسة المصرية على عقد مناقشة اليوم التي مكنتنا من استكشاف فعالية الولايات الحالية للأمم المتحدة لحفظ السلام ومغزاها وأهميتها.

إن التحدي المتمثل في عمليات حفظ السلام يتعلق بقدرتها على استخدام الأدوات التي تحتاج إليها، الأدوات التي يجب تيسير استخدامها عن طريق ولايات واضحة ومتسقة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق، كما هو مبين في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، دون أن ننسى أن أول الأدوات التي يتم اللجوء إليها هي الدبلوماسية الوقائية، والتحالفات الاستراتيجية مع الهيئات الإقليمية، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وتعد الدبلوماسية الوقائية أمرا حيويا وينبغي تعزيزه من خلال الوساطة والحوار والمساعي الحميدة وتدابير بناء الثقة والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ذاته فيما يتعلق بسيادة الدول، وينبغي ألا تستخدم كأداة للتدخل. وينبغي لهذه التدابير، إلى جانب إيلاء اعتبار حازم لكرامة السكان المدنيين وما لهم من حقوق الإنسان، أن تحكم سلوك بعثات حفظ السلام، مما يهيئ السبل الكفيلة بتحقيق الترابط والتماسك الذين يمكن أن يكفلا التنسيق مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بشكل عام ومشاركتها.

وينبغي ألا يكون هناك أي خيار عسكري في تسوية النزاعات. وفي ذلك الصدد، نرى أن نجاح أي بعثة يتوقف جزئيا على الدبلوماسية الوقائية القائمة على أساس وجود عملية سياسية نشطة، مع وجود أهداف تتناسب مع قدراتها ومواردها، وتتفق مع الأغراض التي وضعت من أجلها، وتحكمها المبادئ التي تنظمها – وفوق كل شيء موافقة الأطراف – مع توافر استراتيجية شاملة قادرة على معالجة الحالة والتقدم نحو تحقيق الهدف الرئيسي منها بصورة منهجية، من خلال عملية سياسية متفق عليها تيسر بناء السلام، ولا سيما تعزز الملكية الوطنية.

كما يتوقف النجاح على تحديد مواعيد نهائية واقعية بالنسبة لعمليات حفظ السلام وغيرها من أنشطة بناء السلام، وعلى قدرتها على التكيف مع حقائق حالة بعينها، وينبغي أن تحدد جميعها بوضوح في ولاياتها، مع العمل مع المجتمعات المحلية

المعنية – بمن في ذلك النساء والشباب – للمساعدة على بناء ثقتها في العمليات السياسية، مع عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالعنف الجنسي.

إن سنوات الخبرة التي تزيد على ٦٠ عاما التي اكتسبتها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام قد منحتها خبرات لا تقدر بثمن وخبرة لا تتمتع بها أي هيئة أخرى، وهذا هو السبب في أننا نعرف أنه من المستحيل الوفاء بولاية بدون ثقة الحكومة ومشاركتها النشطة. ويجب مراعاة الاستقلال والحياد واحترام حقوق الدول وشعوبها في جميع الأوقات، لأن تلك هي الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تصبح جهة فاعلة شرعية في تعزيز العمليات السياسية، وتنسيق التحالفات بين الدول، وتيسير عمل الموظفين المنتشرين في الميدان.

وينبغي لنا أن نستفيد على نحو أكثر تحليلا من الاستعراضات الاستراتيجية والأدوات الأخرى التي نملكها من أجل الرصد والتقييم والتحقق، ليس فقط مما إذا كانت البعثة تحقق أهدافها، بل وإذا كانت لديها أعدادا كافية من القوات، وإذا لزم الأمر، من احترام حقوق الإنسان الخاصة بالسكان المدنيين ومقاصد الميثاق ومبادئه، حيث إنه يمكن أن ينتهي الأمر بالبعثة في كثير من الأحيان في حلقة مفرغة من الدعاية البيروقراطيات الذاتية التي تشوه ولاياته. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان كفالة أنه عندما توشك ولاية إحدى عمليات السلام على الانتهاء أن تبذل جهود جادة لإعادة صياغتها والتمكين من تحقيق مهامها لبناء السلام.

وبالمثل، من المهم أن نعمل على تعزيز وجود تحالفات استراتيجية أوثق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. كما ينبغي أن نعطي الأولوية لإقامة روابط وتعميقها بحيث تتضمن وضع أساليب عمل مبتكرة تستند إلى تمويل يمكن التنبؤ به، حيث إنها تكتسي أهمية حيوية للحفاظ على السلام. ويتجسد أحد هذه الأمثلة الواضحة في الشراكة الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذين التزما بإقامة علاقة منظمة ومتكافئة وبتعزيز شراكتهما من خلال تقدم دعم متبادل ومساعدة تقنية مستمرة على الصعيد السياسي والأمني وعبر الحدود وعلى جبهات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك إدارة المياه العابرة للحدود، من خلال الوساطة وممارسة المساعي الحميدة.

ونتطلع إلى زيارة مقر الاتحاد الأفريقي في الأيام المقبلة من أجل تعزيز شراكتنا والعمل المشترك بين كلتا المنظمتين.

واستعادة مجتمع ما بعد انتهاء النزاع تتطلب قدرا كبيرا من الجهد للتخطيط وتطبيق الخبرة المكتسبة على أرض الواقع، والعمل مع الحكومات على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف، والتسريح، وإعادة الإدماج، ونزع السلاح، وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة أسباب النزاع. وجميع هذه المسائل يتعين مراعاتها من أجل تعزيز السلام المستدام وتوطيده.

إن إشراك المجتمع في عمليات السلام أمر أساسي لتعزيز الثقة، بالنظر إلى أن الأمر قد يستغرق سنوات لتحقيق ذلك. ويمكن أن يؤدي إشراكه دورا هاما في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي جهود حفظ السلام وبناء السلام، وفي بناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود. وثمة مثال واضح على ذلك هو عملية السلام في كولومبيا التي نص اتفاقها النهائي على تدابير لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، إلى جانب تلقّي دعم المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي عموما، من أجل إحلال السلام الدائم والمستدام.

وأخيرا، تؤكد بوليفيا من جديد على دعمها لعمل عمليات حفظ السلام والتزامها، وتشكر موظفي الأمم المتحدة وأفراد حفظ السلام، فضلا عن موظفي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على تضحياتهم وعملهم الشاق. إنهم رجال ونساء

يخاطرون بحياتهم يوميا لبناء سلام دائم ومستدام، بغية الوفاء بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس: أتلو الآن بياناً بصفتي ممثلاً لمصر.

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى كل من السيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام، والسيد يوسف محمود، مستشار معهد السلام الدولي وعضو اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض عمليات السلام، والسفير غيرت روسنتال رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، على مشاركتهم وإحاطاتهم الاعلامية القيّمة أمام المجلس.

لقد شهدنا على مدار العقد الماضي قيام المجلس بتحميل بعثات حفظ السلام أعباء غير واقعية من خلال تكليفها بمهام تتجاوز إمكاناتها، وبشكل يتجاهل الواقعين السياسي والميداني على الأرض، حيث أصبح انتشار بعض بعثات حفظ السلام مجرد رمز لعدم قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتحديد على إيجاد تسوية نهائية لنزاعات امتدت لعقود.

وبالرغم من إدراكنا جميعا لحتمية إصلاح ولايات حفظ السلام، فقد تركزت جهود الإصلاح على محاولة علاج القصور في الجوانب العملياتية والفنية المتمثلة في توافر وكفاءة الوحدات والمعدات وسلوك وانضباط الأفراد، فضلا عن سيطرة مفهوم الحماية الجسدية للمدنيين كمعيار وحيد لقياس مدى فاعلية هذه العمليات. وبقدر ما تتصف به تلك الجوانب من أهمية في تعزيز مصداقية عمليات حفظ السلام وفعاليتها، فإنها لا تفي وحدها بتحقيق الهدف المنشود.

وفي غياب رؤية متكاملة لسبل تطوير ومراجعة الولايات كي تستجيب لاحتياجات وخصوصيات وأولويات الدولة والمجتمعات المضيفة وتوسيع مفهوم الحماية بالتركيز على بناء قدرات الدول والمجتمعات، فإننا نخاطر بالاستثمارات المادية والإنسانية الضخمة في عمليات حفظ السلام، ونعرّض جهود بناء السلام للانتكاس بل والانهيار تحت وطأة عدد من الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية بل والإقليمية. ومن هذا المنطلق، فإن توفير الإمكانات والموارد وعدد القوات اللازمة للبعثات الأممية إنما يساعدها على تهيئة البيئة الأمنية والسياسية الحاضنة لتعزيز الملكية الوطنية لجهود التسوية السياسية وبناء السلام، من خلال إطلاق برامج موجهة نحو بناء مؤسسات الدولة، وخاصة مؤسسات الخدمات، مثل الأمن والقضاء والتعليم والصحة، ورأب النسيج الاجتماعي، وإعادة تنشيط الاقتصاد من خلال تحسين سبل النفاذ إلى فرص العمل والموارد والأسواق.

وأود هنا إبراز عدد من العناصر التي نقدّر أهميتها.

أولاً، يجب توفر إطار وحل سياسيين للنزاع بدعم إقليمي ودولي. ورغم الضغوط والانتقادات التي واجهتها البعثة الهجينة لحفظ السلام في دارفور، على سبيل المثال، لاشك في أنه كان لوجودها إسهام مباشر في تخفيف وطأة المعاناة الإنسانية بالتوازي مع تمهيد الطريق أمام بذل جهد سياسي وطني وإقليمي لإنهاء النزاع في الإقليم.

وفي ضوء التوجه نحو إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة في دارفور، يتعين التنسيق مع الحكومة السودانية بشأن نوعية ونطاق ولايات الوجود الأممي خلال الفترة الانتقالية، والتركيز على خصوصيات الوضع في دارفور، والعمل على علاج جذور النزاع وتحقيق مصالحة وطنية مدعومة ببرامج إنمائية تعيد للمواطنين الأمل في مستقبل أكثر أمنا واستقرارا. ويمكن استخلاص الدروس لأفضل الممارسات من بعثات سابقة في سيراليون وتيمور – ليشتي، ومؤخرا في كوت ديفوار.

ثانياً، ضرورة خلق شراكة استراتيجية مع الدول المضيفة، ترتكز على الملكية الوطنية لجهود الحوار والمصالحة وبناء الثقة المتبادلة، والتركيز على بناء القدرات وفقاً للأولويات الوطنية

والمحلية، مما يضمن تعاون سلطات الدولة المضيفة، وتعزيز ثقتها بالبعثة الأممية، وهو معيار أساسي في نجاح البعثة.

ولعلّ نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تمهيد الطريق أمام القوى الوطنية الإيفوارية للتوافق على إطار سياسي للتسوية لهو مثال طيب على دور البعثة الأممية في رعاية هذا الإطار بالتنسيق مع جهود قوى إقليمية ودولية مهتمة. وعلى النقيض من ذلك، تعاني بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من صعوبات حقيقية في خلق تلك الشراكة الاستراتيجية، ربما تحت وطأة غياب رؤية موحدة تجمع أعضاء المجلس والقوى الإقليمية على صياغة دور البعثة بما يتواءم مع خصوصيات الوضعين السياسي والأمني في جنوب السودان.

ثالثاً، ضرورة وضع استراتيجية خروج للبعثات خلال المراحل الأولى من صياغة الولايات، وبمحددات واضحة، ووفقاً لإطار زمني محدد، يراجع دورياً، الأمر الذي يتيح للمجلس أيضاً ضبط الولاية وتطويرها وفقاً للتطورات الميدانية والسياسية والاحتياجات الناشئة. وفي هذا الإطار، أشير إلى تجربة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كمثالين على امتداد فترات انتشارهما ربما لما هو أطول من اللازم بسبب غياب رؤية واضحة منذ بداية الانتشار لدورهما في بناء وتحقيق استدامة السلام.

وتجنبا لذلك مستقبلا، نشدد على ضرورة التعاون والتنسيق مع الشركاء من برامج وصناديق الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين، بحيث تُصاغ وتُوجَّه برامج بناء السلام نحو تطوير آليات وطنية للتعامل مع جذور النزاعات والوقاية من تجددها. ونثمِّن في هذا السياق الدور المتنامي لصندوق بناء السلام.

رابعا، واتصالا بذلك، نشدد على أنه يتعين علينا النظر إلى دور عمليات حفظ السلام في إطار مفهوم تواصل الاستجابة لحالات النزاع، بحيث يأتي ذلك الدور في سياق انخراط متواصل بتنسيق كامل بين أجهزة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة. وندعو إلى مراجعة ولايات البعثات في كل من أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي والكونغو الديمقراطية بشكل ينطوي على مقاربات سياسية برامجية وعملياتية متكاملة، تبعا للسياق المحدد محل النظر، ومع ضرورة العمل على تأكيد التناغم في تصميم وتنفيذ ولايات البعثات الأممية مع المبادرات السياسية الإقليمية وأنظمة الجزاءات، بحيث تشكل جميعها منظومة متكاملة لبناء واستدامة السلام.

وفي ضوء ما تقدم، تبرز أهمية الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، والذي بات يكتسب أهمية متزايدة في تعزيز قدرة مجلس الأمن على مواءمة ولايات عمليات حفظ السلام مع الرؤية الشاملة لتحقيق جهود استدامة السلام ومعالجة جذور النزاعات. ومن منطلق دور مصر كمنسق لاستعراض هذا الدور، سنعمل على تطويره بما يلبي احتياجات المجلس له في المرحلة القادمة من استعراض كفاءة عمليات حفظ السلام.

وأخيرا وانطلاقا من مسؤوليتها كإحدى الدول المساهمة الرئيسية في عمليات حفظ السلام الأممية، تقدمت مصر بعرض لاستضافة الاجتماع الوزاري لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٨. ونتطلع للعمل مع المجلس والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات ليمثل هذا الاجتماع نقلة نوعية في جهودنا المشتركة لتطوير بعثات حفظ السلام الأممية. كما تقدمت مصر في إطار الاتحاد الأفريقي بعرض لإقامة واستضافة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية لما بعد النزاعات، وذلك إيمانا منها بالبعد التنموي المرتبط باستدامة السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أيضا إبلاغ جميع المشاركين بأن هذه المناقشة المفتوحة ستستمر خلال ساعة الغداء نظرا لكثرة عدد المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والسيد يوسف محمود والسفير غيرت روزنثال على إحاطاتهم الإعلامية الهامة والحافزة على التفكير. ونشكر أيضا الوفد المصري على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تمكّننا من مواصلة الحوار بشأن الأبعاد المختلفة للحفاظ على السلام.

واليوم نحلل بفضلها إسهام عمليات حفظ السلام. وترى بيرو أنه يجب أن تسهم هذه العمليات في بلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام المستدام. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دعم العمليات الانتقالية في حالات النزاع وما بعد النزاع، علاوة على تشجيع بناء مجتمعات مسالمة شاملة للجميع لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين الجميع من الوصول إلى العدالة وبناء المؤسسات التي تتسم بالفعالية والمسؤولية، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لما له من نطاق عالمي.

ونسعى جاهدين – من ذلك المنظور التقليدي للسلم والأمن الدوليين،– لتمكين عمليات حفظ السلام من التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات والتغلب عليها. فعلى سبيل المثال، تترك الجهود الرامية إلى إنشاء البنى التحتية الأساسية في الميدان، على النحو الذي تؤديه شركة هندسية بيروفية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أثرا يفوق الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب تنظيم الطابع المؤسسي لتلك الأهداف الملموسة بدءا بمرحلة التخطيط لعمليات حفظ السلام، وهو ما يتطلب بدوره تحديد التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المدعوة إلى بلوغ الأهداف المذكورة في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

وفي ذلك الصدد، يجب أن يقترن إسهام عمليات حفظ السلام في هذا المجال بالعمليات المتعددة الأبعاد في الميدان – بما في ذلك الجوانب العسكرية والأمنية – التي يجب أن يتوفر لها التمويل والدعم الكافيين، فضلا عن الارتقاء بها لتمكينها من التصدي للتحديات الجديدة والمعقدة. وينبغي للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور استشاري، علاوة على الإسهام في نطاق اختصاصها في وضع نُهج تتسم بقدر أكبر من الشمول والفعالية والكفاءة.

ويؤكد وفد بلدي أهمية وضع رؤية سياسية مشتركة من شأنها أن تمكّن جميع الوكالات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، ومنها البلدان المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من توحيد جهودها. ويتعين على حكومات البلدان المعنية قبل كل شيء أن تشارك في العمليات الانتقالية شأنها في ذلك شأن الجهات الفاعلة الوطنية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك النساء والشباب، لأنهم هم الذين تقع عليهم مسؤولية الحفاظ على السلام في بلدانهم في نهاية المطاف.

وليس ممكنا تجاهل مبادئ المسؤولية والملكية الوطنية وشمول الجميع. وحين ينشئ مجلس الأمن أي من ولايات عمليات حفظ السلام، فإنه يجب عليه مراعاة ذلك المنظور السياسي على وجه التحديد، إلى جانب تحديد أهداف واقعية محددة وقابلة للقياس لأي من البعثات. ويجب أن تحدَّد شروط ولاياتها وفقا للهدف العام المتمثل في تحقيق السلم المستدام. ومن ثم ينبغي أن تمكّن عملية الرصد المجلس من إعادة تقييم المعلومات في ضوء آخر المستجدات والمؤشرات ذات الصلة بتحقيق الهدف المذكور، والذي لا شك سيعزز العملية ويزيد من التحلي بالبراغماتية والتكامل والمرونة في إطار البعثات، فضلا عن تمكين الجهات الفاعلة الموجودة في الميدان بالفعل.

وختاما، تؤكد بيرو – بوصفها بلدا يسهم في عمليات حفظ السلام وعلى استعداد لخدمة المجتمع الدولي بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن – تجديد التزامها في السياق الحالي لإعادة تحديد الطرائق الجديدة للأمن الجماعي – ببذل الجهود الجارية لوضع استجابات للأمم المتحدة تتسم بالمزيد من الرجاحة والفعالية وبما يتسق مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتيرم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج. وأود أن أضيف بدافع من التواضع، أنني أخاطب هذه القاعة اليوم، في أول مباشرة لمهامي الرسمية بصفتي سفير النرويج لدى الأمم المتحدة. وأتطلع إلى التعرف على الجميع هنا خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تشيد بمصر لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفضية إلى المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام المتوقع عقدها خلال رئاسة إثيوبيا للمجلس في الشهر المقبل.

ومفهوم الحفاظ على السلام يمثل تحولا نموذجيا في نهجنا لمنع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام. وهو يتطلب استراتيجيات أكثر شمولاً مع الاعتماد بسلاسة على جميع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة طوال مراحل التحول بين النزاع والسلام. وإنه يتسق مع الاستعراضات التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية، ويكمن في صميم رؤية الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة – وهي الرؤية التي تؤيدها بلدان الشمال الأوروبي تأييدا كاملا. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات بوجه خاص تعتقد بلدان الشمال الأوروبي أن بإمكان مجلس الأمن أن يساهم من خلالها في تحقيق السلام المستدام.

أولا، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج منظورا طويل الأمد في ولايات البعثات العائدة له. وينبغي أن تستند الولايات إلى تحليل مشترك للأمم المتحدة يتناول الأسباب الجذرية للنزاع، بغية إرساء أسس السلام الدائم. وفي رأينا أن الولايتين الأخيرتين بالنسبة إلى المراحل الانتقالية لبعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وهايتي توفران دروسا جديرة بالاهتمام يمكنها أن تشكل إلهاما لولايات أخرى.

ففي ليبريا، طلبت الولاية إلى الأمانة العامة أن تضع خطة لبناء السلام بالتنسيق الوثيق مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة. وأكدت بصفة خاصة على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في وضع تلك الخطة، وهو دور اضطلعت به تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام وستواصل الاضطلاع به. وفي هايتي، قرر المجلس إنشاء بعثة متابعة لحفظ السلام – ألا وهي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي – بغية تيسير العملية الانتقالية أثناء الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الأمر الذي من شأنه تمكين هايتي من توطيد المكاسب التي أحرزتها تحقيقا للسلام المستدام. وهذان المثالان يوفران شتى الدروس التي يمكن إدراجها في قائمة أفضل الممارسات المتعلقة بالمراحل الانتقالية. ونحن نقترح أن تضع الدول الأعضاء والأمانة العامة قائمة من هذا النوع، يكون بوسع الأمانة العامة أن تسترشد بها لدى إعداد التقارير المقبلة المقدمة إلى المجلس، حيث تشكل الأساس للمناقشات المستنيرة المتعلقة بولايات أخرى في المستقبل.

ثانيا، إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تكون أكثر تمحورا حول الناس وشمولا، وينبغي أن تعمل بمزيد من النشاط مع المجتمعات المحلية. هذه هي إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونحن نرى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الجانب عند وضع وتصميم عمليات للسلام. وينبغي تمكين

البعثات كي تعمل بمزيد من النشاط مع الحكومات والمجتمعات المحلية، بما فيها النساء والشباب. ولا بد من كفالة مشاركة المرأة على جميع المستويات. والنهج الذي يكون أكثر تمحورا حول الناس يتطلب تنسيقا وثيقا مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من أجل تجنّب الازدواجية وتحقيق أقصى قدر من النتائج على أرض الواقع.

ثالثا، إن كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام أمر بالغ الأهمية. وينبغي لبناء السلام ألاّ يعتمد على التبرعات وحدها. وعندما يجري خفض تدريجي للبعثات الكبيرة ويتم إنهاؤها، يُفتقد قدر كبير من التمويل ومصدر هام من الإيرادات والنشاط الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات اقتصادية شديدة للبلد المعني، الأمر الذي يمكنه بدوره أن يقوض العملية الانتقالية. والمطلوب إجراء مشاورات وثيقة بين المجلس ولجنة بناء السلام بغية الحد من النتائج الاقتصادية السلبية للمراحل الانتقالية.

ونحن نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن الحفاظ على السلام، الذي نأمل أن يتضمن إرشادات بشأن كيفية الحؤول دون حدوث فجوات في الإيرادات من هذا النوع وكيفية ردمها في المستقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مصر على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة موضوعية كهذه، وعلى رئاستها النشطة والناجحة لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والسيد يوسف محمود، والسفير غيرت روسنتال، على إحاطاتهم الاعلامية المفعمة بالمعلومات.

قبل أكثر من عامين وحتى الآن، ما فتئت الأمم المتحدة تقف أمام منعطف يتعلق بوجودها: إذ تجري مناقشات مثيرة للاهتمام في كل مكان، وتبرز مفاهيم جديدة تلفت انتباه الدول الأعضاء، وتتبلور بشكل متزايد مبادرات مبتكرة ترمي إلى تبسيط أداء المنظمة وتفعيله على النحو الأمثل وتحسينه. وتبيّن تلك المناقشات الحيوية أن الدول الأعضاء تدرك الحاجة الملحة إلى إصلاح عمل المنظمة بغية التأكد من أنها على المستوى المطلوب لمواجهة التحديات المعقدة والمتشابكة التي نراها تنتشر يوما بعد يوم. وفي الواقع، يمكننا القول إنه بعد عقود من الجهد والتضحية من جانب المجتمع الدولي لإحلال السلام في ارجاء المعمورة كافة، من الواضح الآن أن أحد التحديات الرئيسية للسلام يتمثل، على وجه التحديد، في أن قدرته على الصمود قصيرة الأجل جدا أمام التوترات والاتجاهات المزعزعة للاستقرار في البلدان التي ما زالت ضعيفة. وهذا ما أكدته الاستعراضات الثلاثة الأخيرة بشأن حفظ السلام، وبناء السلام، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وهذا الاستنتاج هو بالتالي واضح وجلي: إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل إرساء السلام والحفاظ عليه وتوطيده ستذهب هباء إذا لم يصبح السلام المنشود مستداما. والنصيب الذي تتحمله الأمم المتحدة من حيث مسؤوليتها عن عدم قدرة السلام على الصمود في بعض الحالات حقيقي جدا، على النحو الوارد في التقرير عن استعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490). والتجزئة القائمة في ما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالسعي إلى تحقيق السلام، والمنظور الضيق الذي يتم من خلاله النظر إلى بناء السلام حتى الآن هما، على سبيل المثال لا الحصر، شكلان من أشكال الاختلال الحاصل.

لذلك، نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تصحيح انعدام التفاعل بين هيئات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا حاجة إلى التذكير بأن الحفاظ على السلام، الذي يشمل منع نشوب النزاعات، يعطي زخما جديدا لعمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. والأخطار التي تهدد السلام أصبحت على

نحو متزايد متعددة الأبعاد ومتغيرة باستمرار. وبالتالي، يُطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة على نحو متواصل أن تتكيّف من أجل تحسين تصدّيها للتحديات الجديدة للسلام في الوقت المناسب.

وعمليات حفظ السلام هي التي تتصدر جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استعادة السلام في البلدان الضعيفة والبلدان التي تعاني من النزاعات، وهي التي على مر السنين ومن خلال جهود وتضحيات أفرادها تجسّد التزاما لا رجعة فيه من جانب المجتمع الدولي بحماية السكان الذين يتعرضون للمعاناة. وعندما تكون الولايات واضحة وواقعية وقابلة للانجاز ولديها الدعم السياسي اللازم، فإن عمليات حفظ السلام هي إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة مرونة وتكيّفا من أجل التصدي للتحديات الماثلة أمام صون السلم والأمن الدوليين.

والعكس صحيح أيضا. فعندما لا تتكيّف الولايات مع الحالات القائمة على أرض الواقع، يمكن أن تسفر عن نتائج متفاوتة، وتعرّض للخطر السكان المطلوب حمايتهم والوحدات في الميدان على حد سواء. وبما أن بعثات حفظ السلام هي أبرز حلقة ضعيفة في هذا النطاق الواسع للسلام الذي يمتد من منع نشوب النزاعات وحلها ومن حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية لأجل طويل، فإنها تشكل أهم الأطراف المعنية الرئيسية في الاستراتيجية العالمية الجديدة التي دعا إليها الأمين العام لتحقيق الهدف المنشود المتمثل ألا وهو الحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

إنه لأمر أساسي التأكد من أن قدرات بعثات حفظ السلام تتماشى مع ولايتها واحتياجات مسرح العمليات. وعلى افتراض أنه لا يوجد معيار أو صيغة مسبقة لكل حالة، فيتعين النظر في كل بعثة ضمن السياق السياسي والأمني الخاص بها. والمعايير المتغيرة، مثل التنوع الجغرافي للبعثة وتطورها مع مرور الزمن، يمكنها أن توفر لها هامشا محددا للمناورة دون تكبد تكاليف إضافية. وإنشاء عملية ما ليس غاية في حد ذاته، كما أنه ليس الحل الوحيد الممكن. والمهم التأكد من أن تتزامن الجهود الرامية إلى تثبيت الاستقرار وتسوية النزاعات بالطرق السلمية مع العمليات العسكرية المنتشرة لحماية المدنيين.

ولا بد لنا أن نتذكر أنه، حتى وإن كانت تكلفة عمليات بناء السلام لا تصل إلى مستوى ٠,٥ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، فإن الدور الحاسم الذي تؤديه في إقامة السلام الدائم لا يمكن إنكاره. لذلك، يتعين علينا إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء السلام ليس في البلدان الخارجة من النزاع فحسب، بل أيضا في البلدان التي لا تزال ضعيفة. ونحن بحاجة إلى التأكد من الجمع بين الجهود الرامية إلى إعادة إرساء السلام، وبناء السلام، واستدامة السلام في نهاية المطاف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وأستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا).

نحن ملتزمون بتنفيذ قراري الحفاظ على السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٦٢)، ونعتقد أن عمليات حفظ السلام تقدم إسهاما رئيسيا في تحقيق السلام المستدام. يؤكد القراران أن الحفاظ على السلام يجب أن يصبح مهمة ومسؤولية مشتركة. وقد سلط الضوء تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) على أولوية الشأن السياسي باعتبارها من التحولات الأربع الأساسية لإصلاح عمليات السلام. والعمل من أجل بلوغ هذه الأهداف يتطلب القيادة المستمرة من مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء، ويشمل التزاما بتحسين ثلاثة مجالات سنركز عليها اليوم، وهي: إدارة المراحل الانتقالية، وإدماج الحفاظ على السلام في عمليات الإصلاح الجارية، والتمويل من أجل بناء السلام. لقد آن الآن أوان العمل.

إن العمليات الانتقالية الفاشلة المنبثقة عن بعثات حفظ السلام تؤدي إلى زيادة مخاطر الانزلاق مجددا إلى دائرة النزاع. وتحسين عمليات الانتقال كان من العوامل الرئيسية لقرارات الحفاظ على السلام. إن المسألة عاجلة الآن، ولا سيما بالنظر إلى الموعد المحدد لإغلاق البعثة في ليبريا، والخفض التدريجي للبعثة في دارفور والعملية الانتقالية في هايتي. إن عمليات الانتقال الفعالة تتطلب إجراء مشاورات واسعة النطاق والحصول على التمويل اللازم لضمان توفير الموارد وتطبيق النهج السياسية المناسبة.

وبروح أساليب عمل أكثر شمولا، ينبغي للمجلس أن ينخرط في تعاون وثيق مع الأمانة العامة ولجنة بناء السلام، وسيشاركان بدورهما على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والجهات الأخرى. ونشيد بالتقييم والتخطيط من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الجارية في ليبريا، ونشير إلى أن أنشطة بناء القدرات تكشف عن قصور مثير للقلق في قدرات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على تحمل المهام الرئيسية. ويتعين معالجة ذلك.

ثانيا، إن زيادة التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام يجب أن يكون من الأولويات القصوى إن كنا نريد لمحور الوقاية تحقيق إمكاناته. ويعدّ تحسين التنسيق مع المساهمين الآخرين في بناء السلام – بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإقليمية والثنائية، والجهات المانحة – أمرا بالغ الأهمية. وهذا هو واقع الحال بشكل خاص في بيئات العمل المتغيرة.

وعلى الجهات المانحة أيضا دور رئيسي تؤديه في معالجة تشتت تمويل الأمم المتحدة لبناء السلام. إذ يمكن للجهات المانحة، من خلال طلب إجراء تحليل مشترك والمساهمة في الأموال غير المخصصة والمجمعة، تحفيز جهود الأمم المتحدة المنسقة والمتسقة لبناء السلام بشكل قوي. ونكرر دعوتنا إلى طرح خيارات طموحة لتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، بما في بشأن الاشتراكات المقررة والتبرعات. وبالإضافة إلى ترشيد الموارد المتاحة من أجل بناء السلام، يجب علينا مواصلة تمكين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على التنسيق والمشاركة على نطاق أوسع بغية الحصول على تمويل وإجراء التحليلات المشتركة.

ويجب علينا أيضا التركيز على زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام. ونشيد بصندوق بناء السلام لتخصيصه ٢٠ في المائة لمشاريع تمكين المرأة في عام ٢٠١٦، وندعو إلى مواصلة الجهود وزيادة التمويل لدعم المرأة في مشاركتها النشطة.

ثالثا، نحث على مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة عمليات الإصلاح مع منظور الحفاظ على السلام. ومن الضروري أن تسهم المجموعة الحالية من عمليات الإصلاح في تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام تحديدا، من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. ينبغي للمسؤولين عن عمليات الإصلاح الكامل استيعاب وتطبيق قراري الحفاظ على السلام بشكل كامل في أعمالهم.

ونحث المجلس والأمانة العامة والصناديق والبرامج والدول الأعضاء كافة على دعم الإصلاحات ومواصلة التركيز على أسباب تنفيذ الإصلاحات. وسيمثل مؤتمر وزراء الدفاع لحفظ السلام، الذي سيعقد في فانكوفر، كندا، في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة جيدة للنهوض بهذا المنظور.

وفي الختام، تؤيد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بقوة تنفيذ الحفاظ على السلام، وتدرك الدور الحيوي الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تحقيق ذلك. ونحن ملتزمون بجهود الإصلاح المتسقة والمنسقة التي تؤدي إلى إجراءات فعالة للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وإلى وفد جمهورية مصر العربية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن ما يمكن أن تسهم به في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام وفي ورقتنا المفاهيمية (S/2017/692، المرفق).

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد؛ والسيد يوسف محمود كممثل للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام؛ وخاصة صديقي ومواطن بلدي السفير غيرت روسنتال.

إن حفظ السلام هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة. إن أصحاب الخوذ الزرق هم الأمل بالنسبة للسكان المدنيين ويعانون من الآثار الخطيرة للنزاعات. إن لبعثات السلام ولايات ذات طابع فريد، ويتمثل الغرض الأساسي منها في توفير الحماية للمدنيين وكفالة السلام وفقا للسياق المحدد لكل بلد. ولذلك، فإننا نرحب بأي مبادرة تشجع وتعزز علاقة المجلس مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن عمليات حفظ السلام لا تعالج دائما الأسباب الجذرية للنزاع، نعتقد أنه لا بد من تصميمها بصورة شاملة ومتسقة لمعالجة الأوضاع على أرض الواقع والخصائص المحددة للسكان من أجل تحسين التخطيط والكفاءة في تنسيق جميع الجهود لاستخدام الأدوات السياسية والاجتماعية والإنمائية استنادا إلى التجارب الناجحة والدروس المستفادة. وكل الجهود لتحقيق هذه الغاية تتطلب المعرفة العميقة والحقيقية للحالة على أرض الواقع – كما ذكر صباح اليوم السيد محمود – ولا سيما الملكية الوطنية واحترام السيادة الوطنية، على النحو المبين في فقرات الديباجة للقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

ويعتقد وفد بلدي أن عمليات حفظ السلام التي تركز على تعزيز السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات ستتيح لنا المضي بشكل منهجي صوب إعادة التعمير الشاملة لكل من النسيج الاجتماعي والعناصر التي تفضي إلى التنمية المتكاملة للسكان المعنيين بغية تحقيق السلام الحقيقي والدائم، وهو ما لا يعني غياب النزاعات فحسب، بل أيضا الفرصة لبناء الظروف لخطة وطنية شاملة تركز على أعمال التنمية واحترام حقوق الإنسان.

ومن المناسب أن نذكر الدور المهم الذي يمكن بل يجب أن يضطلع به هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في توفير المساعدات الكافية والمعارف لتمكين مجلس الأمن من تحديد الشروط التي يتطلبها البلد المضيف لعملية حفظ السلام من أجل تجنب التمديد غير اللازم لولاية البعثة أو الركود في عملية السلام. وقد أظهرت التجربة أنه بدون استراتيجية مخطط لها جيدا للإدماج والتنفيذ والإنجاز، يمكن أن تكون مخاطر الانتكاس أو استمرار حالات النزاع كبيرة وكذلك باهظة التكلفة. ولذا فمن الأهمية بمكان التخطيط للمرحلة الانتقالية للبعثة بالتشاور مع البلد المضيف وبدعمه، بما يشمل مراعاة سبل التقليل إلى أدنى حد من العواقب الجانبية المحتملة للبعثة.

وندعو وندرك أهمية تخصيص الموارد الكافية لعناصر بناء السلام في إطار عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية وخفض القوام، بما يدعم استقرار أنشطة بناء السلام واستمرارها.

وختاما، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن تحديد أي تهديد للسلام أو انتهاك للسلم أو عمل عدواني وتقديم توصيات من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وتأمل غواتيمالا في ألا يؤثر تخفيض الميزانية الجديد الذي يشجعه بعض أعضاء المجلس على تنفيذ السلام المستدام في البلدان المضيفة للبعثات في المراحل الانتقالية. وفي ضوء سلطاته، أو بالأحرى مسؤولياته،

نحث مجلس الأمن على إدراج مفهوم السلم المستدام والتركيز على تنفيذ توصياته من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تأخذ الكلمة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع نوليه أهمية بالغة، مع مراعاة أن ٨٨ في المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين في الميدان من بلدان حركة عدم الانحياز.

نود في البداية أن نعرب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الحركة، عن أطيب تمنياتنا لوفد جمهورية مصر العربية بشهر حافل بالنجاح في تسيير أعمال المجلس، فضلا عن تقديرنا لجهوده في إعداد الورقة المفاهيمية (S/2017/692، المرفق) لهذا الاجتماع. ونود أيضا أن ننوه بالمثابرة التي تحلى وفد جمهورية الصين الشعبية في إدارة أعمال هذا الجهاز في شهر تموز/يوليه.

نود أن نتقدم أيضا بجزيل الشكر لنائبة الأمين العام، سعادة السيدة أمينة محمد؛ والسيد يوسف محمود، المستشار الأقدم في معهد السلام الدولي؛ والسفير غيرت روسنتال، الرئيس السابق لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

تؤكد الدول الأعضاء في الحركة مجددا التزامها بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة الثانية والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي ككل، من أجل الإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب النزاعات، وحلها وبناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية.

وفي هذا الصدد، نشدد، في سياق النهج الشامل والهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدائمين، على أن تنفيذ جميع المهام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يقترن بعملية سلام موازية وشاملة وجامعة، تحظى بتخطيط حسن ومصممة بعناية، وقائمة على أساس الملكية الوطنية ودعم المجتمع الدولي، فضلا عن موافقة الأطراف المعنية عليها وامتثالها لها. وفي هذا المجال، أود الإشارة إلى القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي نال ترحيب الحركة، مع التركيز فيه بوجه خاص على حفظ السلام المتعدد الأبعاد باعتباره إسهاما مهما في السعي إلى نهج شامل ومتسق ومتكامل في حفظ السلام المتعدد الأبعاد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في جزيرة مارغريتا، بفنزويلا، على ضرورة عدم استخدام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع التي ينبغي أن تعالج بطريقة متسقة ومخططة تخطيطا جيدا ومنسقة وشاملة، مع غيرها من الصكوك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وشددوا أيضاً على ضرورة أن تولي الأمم المتحدة اعتبارا خاصا للطريقة التي يمكن بها الاضطلاع بهذه الجهود منذ المرحلة المبكرة من تدخل الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ومواصلة تلك الجهود دون انقطاع بعد مغادرة عمليات حفظ السلام، بغية ضمان الانتقال السلس إلى مرحلة السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة؛ وفي هذا السياق، شددوا على ضرورة تحسين جوانب التآزر بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في إحلال السلام المستدام.

إن موقفنا ينطوي على أهمية كبيرة، إذا ما أخذنا في الاعتبار، أنه في معظم الحالات، تشمل الأسباب الهيكلية للنزاعات، في جملة أمور، الفقر والجوع والإجحاف، بما فيها تلك المتصلة بالمسائل الجنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والظلم وعدم توفر الوظائف وعدم الحصول على التعليم، وضعف المساءلة وسوء إدارة الموارد الطبيعية، كلها تشكل عناصر أساسية في نهج شامل يرمي بوجه الخصوص إلى تحقيق السلام المستدام.

وفي تلك المناسبة، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا الموقف المبدئي للحركة بشأن عمليات حفظ السلام التي يجب الاضطلاع بها مع التقيد التام بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وشددوا أيضا على أن احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول واستقلالها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، عناصر أساسية في الجهود المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد على أن احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام.

إن المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتعزيزهما وتحقيقها وصونهما يجب أن تظل على رأس الأولويات الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة، ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في مجالات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعليه، فإن منع نشوب النزاعات أو استمرارها أو تكرارها مسؤولية تضامنية. ومع ذلك، فإن الأهم من كل هذا هو المسؤولية الوطنية التي يمكن أن تستفيد أحيانا من المساعدة الموضوعية والمحايدة والداعمة التي بإمكان الأمم المتحدة تقديمها، عند الطلب، وبالشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء.

علاوة على ذلك، ولئن كانت حركة عدم الانحياز، تسلم بسائر الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل كفالة صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية، فإنها تشدد على أهمية استخدام هذه الأدوات بحسن نية، وليس كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، في إطار الامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونشدد أيضا على ضرورة إدراج وإشراك جميع قطاعات المجتمع في عمليات السلام، بما في ذلك النساء والشباب الذين يمكنهم القيام بدور هام في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في جهود حفظ السلام وبنائه، وفي بناء مجتمعات مسالمة قادرة على التكيف.

أحاطت حركة عدم الانحياز علما بمبادرة الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن التي تركز تركيزا خاصا على تعزيز التفاعل الهادف بين الجهود السياسية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في الميدان. فلا يمكن الاستهانة بضرورة تغيير التفكير المجزأ داخل المنظمة، بما في ذلك من أجل معايرة ولايات وعمليات حفظ السلام على نحو سليم مع عموم الأهداف السياسية والإنمائية اللازمة للحفاظ على السلام.

في ذلك الصدد، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة على الأهمية التي تعلقها على المداولات وتقرير الدورة الموضوعية السنوية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها، وتشير إلى الملاحظات والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال توافق الآراء في تقرير هذا العام حول المساهمة المحتملة من جانب عمليات حفظ السلام في بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، نقر بضرورة زيادة توعية الموظفين المنتشرين في بعثات حفظ السلام بطور المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة والنهج المتعلقة

بالميدان. كما تشدد الحركة على ضرورة وجود نهج هيكلي يمكن التنبؤ به للمشاورات الثلاثية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، بغية الاستفادة من إمكانات ولايات حفظ السلام وعملياتها من أجل الحفاظ على السلام.

في الختام، تتطلع حركة عدم الانحياز إلى تقرير الأمين العام عن الحفاظ على السلام مع توصيات محددة تتعلق، في جملة أمور، بكيفية تحقيق الاستخدام الأمثل لعمليات حفظ السلام خدمة للنهج الشامل المعني بالحفاظ على السلام، بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية. تأمل الحركة أن ترى توصيات ابتكارية وتطلعية، لا سيما بشأن زيادة الموارد المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل الحفاظ على السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام، كجزء من الإطار العريض القاعدة للحفاظ على السلام، استجابة للحقائق المتغيرة في الميدان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد مييز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مصر على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن حفظ السلام والحفاظ على السلام.

أود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيد محمود، والسفير روستتال على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى قيادتهم في هذين المجالين ذاتي الصلة.

لقد تطور دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورا هائلا على مر السنين. وتشمل مهامها الجديدة تناول الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية للأزمات المعقدة، فضلا عن كفالة تنفيذ اتفاقات السلام الشامل. وتؤيد البرازيل استراتيجية تأخذ في الاعتبار كامل أنشطة عملية السلام، من الوقاية وتسوية النزاعات وحفظ السلام، إلى بناء السلام والتنمية طويلة الأجل. وقد انتقلت عمليات حفظ السلام من النماذج العسكرية التقليدية لمراقبة وقف إطلاق النار لتصبح متعددة الأبعاد، تجمع بين الجوانب العسكرية المدنية والسياسية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في أعقاب النزاعات.

ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد الكافية وتكليفها بالولاية المناسبة للبيئة المحددة التي تُنشر فيها. كما يجب كفالة أنها مجهزة تجهيزا كافيا لكي تحمي نفسها وتضطلع بولايتها. إن الترابط بين صياغة السياسات وتنفيذها على أرض الواقع، فضلا عن المشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، هو أمر بالغ الأهمية أيضا لتحقيق النجاح.

والتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولذلك، فإن الحفاظ على السلام ينبغي أن يتأتّى من خلال الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع. والحفاظ على السلام، بكل أبعاده، يستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين. ولعمليات حفظ السلام دور واضح وهام في هذا الصدد. إن منع الانتكاس إلى النزاع أمر أساسي أيضاً في عمليات حفظ السلام. وكما تنص رؤية الأمين العام بشأن الوقاية، ينبغي أن تتخلل الوقاية كل ما نقوم به، ويمثل الحفاظ على السلام أمرا ضروريا للوقاية على المدى الطويل. وتأتي عمليات حفظ السلام في إطار عملية الحفاظ على السلام في جميع مراحل دورة النزاع.

وقد قدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي أجرى استعراضا لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، عددا من الاستنتاجات المتقاربة مع فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. واتفق الفريقان على أولوية السياسة التي تسلم بأن عمليات السلام هي أداة لدعم عملية سياسية تجب صياغتها والتخطيط لها من أجل دعم الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق حلول سياسية.

وتناول الفريق أيضا الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام السابقة في مجال الحفاظ على السلام، وأوصى بأن تتضمن ميزانيات البعثات الموارد العملية اللازمة للمهام الصادر بها تكليف لدعم الحفاظ على السلام. ينبغي ألا يعتمد الجانب البرنامجي لأنشطة بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام على التبرعات فحسب. تعتبر أنشطة الحد من العنف المجتمعي والمشاريع ذات الأثر السريع، أمثلة ملموسة على الكيفية التي يمكن بها لإجراءات حفظ السلام أن تعالج مسائل مثل الفقر وإقصاء الشباب من سوق العمل، وعدم المساواة بين الجنسين وأوجه الضعف المؤسسية والنزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية. يوصي تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) بأن تدرج أهداف بناء السلام في ولايات البعثات في أبكر مرحلة ممكنة من عمليات حفظ السلام.

ما برحت البرازيل تدعم هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وهو الإطار الذي وضع مفهوم الحفاظ على السلام، منذ إنشاء لجنة بناء السلام، ولا سيما بصفتها رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام منذ عام ٢٠٠٧، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥. وقد دأبنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على تشجيع مبادرات الحفاظ على السلام، مثل الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر بطرق مختلفة خلال العقد الماضي، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع في الميدان، كالتي تجري في نطاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والدعم عن طريق تخصيص الموارد في اللجنة الخامسة، والتآزر بين بناء السلام وحفظ السلام في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

إن اتباع نهج الحفاظ على السلام يضيف قيمة كبيرة إلى بعثات حفظ السلام، ويزود حفظة السلام بأدوات للعمل كبناة سلام في وقت مبكر، بما يتجاوز التغلب على التصور الخاطئ للتعاقب بين حفظ السلام وبناء السلام. تأمل البرازيل في أن يُنظر على النحو الواجب في الحفاظ على السلام في أكبر عدد ممكن من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مدعوماً بتخصيص موارد كافية وتعزيز التنسيق مع هيكل بناء السلام، ولا سيما لجنة بناء السلام، مع السماح في الوقت ذاته بمواصلة تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية، التي تعتبر أساسية للحفاظ على السلام وضمان الانتقال السلس من عملية تقليدية لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة أو إلى فريق الأمم المتحدة القطري. لا تزال البرازيل ملتزمة التزاما كاملا بتلك الجهود.

الرئيس: أُعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا إلى مناقشة اليوم المفتوحة، وعلى الورقة المفاهيمية (S/2017/692، المرفق)، الأمر الذي يوفر المعلومات الأساسية لمناقشة اليوم الهامة.

ويتشاطر بلدي الرؤية التي تحيط بالحاجة إلى تكييف هيكل بعثات حفظ السلام لكفالة فعاليته وإمكانية توفيره للاستجابة المناسبة للديناميات الحالية للنزاعات المسلحة. لم تعد غالبية النزاعات دولية؛ فلديها الآن أصولا ودلالات متنوعة، على النحو الذي بيَّنه القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

وإذ أحذو حذو الذين تكلموا قبلي، ولا سيما السفير غيرت روسنتال، أود أن أؤكد من جديد إيماننا بأننا نسير في الاتجاه الصحيح في المهمة الحاسمة المتمثلة في تجميع جهودنا الرامية إلى الإسهام في بناء السلام والأمن الدوليين. وفي سياق مختلف جدا ومحدد كثيرا وبدعم من مجلس الأمن والمنظمة بأسرها، يركز بلدي كل الإرادة السياسية للحكومة على تحقيق سلام مستدام ودائم. والدروس المستفادة من الوساطة في اتفاق

السلام ومن بعثته السياسية الخاصة الأولى، التي توشك الآن على الانتهاء، والتي وافق عليها مجلس الأمن في كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، تتيح لنا المجال للتأكيد بشكل قاطع أن نجاح هذا الجهد الكبير يتوقف على مهمة يستجيب مفهومها وهيكلها وتطورها باستمرار للحالة السياسية والاجتماعية على أرض الواقع، وليس للصيغ المحددة مسبقا التي يجب أن يتوافق معها الجميع.

كما نعتقد أن المسؤولية الوطنية كانت، في حالتنا، عاملا حاسما في تحقيق النجاح، الذي تعتبره ورقة اليوم المفاهيمية أمرا أساسيا. كما ذكر في مناسبات أخرى في مجلس الأمن وفي محافل أخرى، فإن العملية التي أجريت في كولومبيا، من خلال الآلية الثلاثية الأطراف الجديدة بدعم إقليمي من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والأمم المتحدة، وقوات الثوار المسلحة والحكومة، إلى جانب مشاركة المجتمعات المحلية والضحايا والشباب والنساء، توفر دروسا نعتقد أنه يمكن تحليلها والنظر فيها ضمن سياقات أخرى ذات تعقيدات تتطلب هياكل جريئة ترتكز على قدرات وطنية أكبر، وتمتلك استراتيجية خروج واضحة، وتشرك جميع الجهات المعنية، وتطالب بأن تضطلع لجنة بناء السلام بدور أكثر أهمية وفعالية، الأمر الذي يتطلب توفر الأدوات اللازمة للقيام بهذه المهمة بالغة الأهمية.

وبهذه الطريقة وحدها فإن تصميمها لن يقتصر على احتواء النزاعات بل منع تكرارها.

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش مراراً وتكرارا، فإن منع نشوب النزاعات يجب أن يكون أحد الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة، ولا بد من إدراج جوانب التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، في جملة أمور، بطريقة تحولها إلى ثقافة لمنع نشوب النزاعات، تقوم على إدارة المخاطر، من أجل تحقيق سلام مستدام.

ختاماً، فإن منع نشوب النزاع وإحلال السلام المستدام، وهما مبدآن استقيناهما من التقارير الثلاثة، والقرار المشترك لمجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠؛ فضلاً عن مقترحات الأمين العام للإصلاح ينبغي أن تسفر عن ميزانية معززة توفر الأدوات الضرورية لتنفيذ هذه المهمة التي نلتزم بها جميعا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

لقد أدركنا منذ وقت طويل أن النشاط الرئيسي للأمم المتحدة – وأعني بذلك عمليات حفظ السلام – تواجه تحديات كبيرة ولا تستطيع تحقيق النتائج المتوخاة بإحلال السلام المستدام في مناطق نشرها.

وأشارت سلسلة من الدراسات، بما في ذلك تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، إلى إيلاء الأولوية للسياسات والحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة بين المجلس والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة وإلى تحسين تصميم الولايات وتنفيذها، وتلبية متطلبات القدرة على التكيف مع البيئات العدائية وغير المتناظرة، فضلاً عن معالجة العناصر المهمة لصون السلام من أجل تحقيق نتائج أفضل في عمليات حفظ السلام. ويرجع ذلك إلى أن طبيعة حفظ السلام قد تغيرت بصورة جوهرية، حيث تقع نزاعات مسلحة حديثة داخل الدول وتشارك فيها جهات فاعلة من غير الدول وشبكات إرهابية دولية. والعدد الهائل من الإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة التي ما زالت تعقد بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن تشير إلى أننا نتعامل مع تعقد المسائل المعنية. وبغض النظر عن الجوانب العملياتية واللوجستية، هناك نقص واضح في الاستثمار المناسب في الحوار السياسي وعدم توافق حاد بين الموارد المخصصة لحفظ السلام وبناء السلام.

إن حالات النزاع المسلح المزمن العديدة التي طال أمدها قد أدت إلى إجراء مداولات جادة هنا في الأمم المتحدة، وخاصة خلال العامين الماضيين، بشأن توضيح مفهوم صون السلام، وبلغت ذروتها باتخاذ القرار المتطابق التاريخي للجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). ومع ذلك، فإن كيفية المواءمة لا تزال غير واضحة. فوكالات الأمم المتحدة التي لها دور رئيسي في تنفيذ خطة صون السلام توجد خارج مجلس الأمن ولا تحظى بدعم مالي يذكر. ولا يخفى علينا جميعاً أن أقل من ١ في المائة من الأموال المخصصة لحفظ السلام متاحة لجهود بناء السلام. ورغم الإقرار بوجود التحديات والحلول الممكنة، يبدو ذلك مجرد تشدق بالكلمات ليس ألا عندما يتعلق الأمر بتوفير الموارد الضرورية.

وتذكرنا بعثات حفظ السلام الطويلة والممتدة لعقود والحلول السياسية المراوغة بضرورة التركيز على الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة وبناء المؤسسات والعمليات السياسية الشاملة. والتحولات الجارية في هايتي وليبريا تمثل حالات مفيدة للمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن صون السلام. وقدرة الأمم المتحدة على الاستثمار الطويل الأجل في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة في هذين البلدين ستجعل منهما مثالاً للنجاح في صون السلام.

إن الولايات الحالية لحفظ السلام تشمل بعض العناصر لاستعادة شرعية سلطة الدولة وإعادة بنائها من أجل منع العودة إلى النزاع وإرساء الأسس لتحقيق سلام مستدام. إلا أن التحديات التي تواجهها هذه العملية تشمل الافتقار إلى جهد حقيقي لفهم أولويات الدولة المضيفة وإدماجها على النحو السليم في الولاية، فضلاً عن الفارق الكبير بين الطموحات والقدرات والموارد.

ولعلنا ننظر فيما إذا كان تخصيص نسبة مئوية مناسبة من الأموال من ميزانية حفظ السلام للأنشطة المتصلة ببناء السلام وصون السلم في تلك الحالات يمكن أن يكون خياراً يتيح لنا المضي قدماً بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في مختلف النزاعات داخل الدول التي نواجهها. وهذا يأتي في سياق الضغط على الموارد الهزيلة بالفعل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وهناك اتفاق واسع وواضح بشأن الحاجة إلى الإصلاح. ونقدر تركيز الأمين العام على زيادة التعاون فيما بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة حتى يتسنى إعادة توجيه الموارد لبناء القدرة على منع العودة إلي النزاع. وقد أحطنا علماً باتجاه النية إلى الجمع بين إدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام في مكان واحد من أجل تحسين التنسيق. ونتطلع أيضاً إلى تلقي مقترحات الأمين العام للإصلاح في مجال السلم والأمن.

ونأمل أن تتمكن مناقشاتنا من المضي بجهودنا الجماعية قدماً مساهمة في تحقيق هدف صون السلم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيجيج (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

تركيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

منذ عمليات الاستعراض لعام ٢٠١٥ بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام وبناء السلام، بذلت جهود متجددة لتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات الدولية بشكل أكثر فعالية. وتركيا ستواصل دعم هذه الجهود. إن تركيا تقدر وتسهم في التسوية السلمية للنزاعات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونرى ثمة فائدة كبيرة وضرورة لإيلاء الأولوية للحلول السياسية من أجل منع نشوب النزاعات وحلها على السواء. ونقوم أيضاً بدور فاعل في حفظ السلام الدولي تحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة ومظلة مؤسسات أمنية دولية مختلفة. ونرى أن الوساطة أداة رئيسية تستحق المزيد من الاستثمار وينبغي

استخدامها على نطاق أوسع من أجل تحقيق نهاية سياسية سلمية للنزاعات، ومعالجة أسبابها الجذرية.

ونتفق على أن ثمة حاجة إلى استراتيجية أكثر اتساقاً وتكاملاً تمكن الأمم المتحدة في نهاية المطاف من أن تكون أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات. وينبغي للوساطة أن تؤدي دوراً محورياً في هذه الاستراتيجية، اتساقاً مع دعم الأمين العام لمبادرة دبلوماسية السلام. وتركيا، بوصفها داعماً لصون السلام، تلتزم بالهدف الأسمى للأمم المتحدة صوب إحلال السلام الحقيقي الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال شعور قوي بملكية دولها الأعضاء. والواقع أن ”صون السلام“ يشمل طائفة واسعة من الأنشطة والمراحل المختلفة التي تشارك فيها الأمم المتحدة بالفعل فيما يتعلق بمبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها. وأهداف التنمية المستدامة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون من بين تلك المسارات التي يمكن للمساعي الجماعية من خلالها أن تمهد السبيل نحو صون السلام.

والإمكانات الحقيقية لصون السلام تكمن في النهج الشامل والتماسك والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، فضلاً عن العمل جماعياً. وبغية زيادة فعالية الجهود الرامية إلى صون السلام، ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ بعثات أكثر تكاملاً على أرض الواقع قادرة على بناء القدرات للبلدان المضيفة، وإقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وينبغي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بنطاقه الواسع، أن يضطلع بدور أكثر نجاعة في منع النزاعات. وتركيا يسرها رؤية لجنة بناء السلام وهي تتولى ملفات عديدة بالإضافة إلى تشكيلاتها التقليدية مع التركيز على الوقاية بوجه خاص، وستواصل دعم اللجنة من خلال تبرعاتها لصندوق بناء السلام.

ومن جهة أخرى، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك البعثات السياسية الخاصة، ربما كانت أكثر الأصول المتاحة في الميدان أثراً في الوقت الحاضر. ونقر بأن عمليات حفظ السلام تتطور باستمرار نتيجة لتغير طابع وأبعاد التحديات والتهديدات على أرض الواقع. ونقر كذلك بأن هناك احتياجات متزايدة لهذه البعثات لأغراض بناء السلام – وخاصة ما يتعلق بتحولات البعثات.

ختاماً، فإننا نتفق على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاستجابة لجميع التحديات الراهنة، وأن تفي بالمطالب المتزايدة. إلا أن ذلك ينبغي أن يبدأ بوضع ولايات واضحة لا لبس فيها. وينبغي أن تكون تلك الولايات في المقام الأول قابلة للتحقيق ومتوافقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة تماماً.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر مصر على تنظيم مناقشة اليوم.

تؤيد بلجيكا البيان الذي سيُلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأركز على ثلاثة جوانب: أولا، دمج رؤية طويلة الأجل للبعثة منذ البداية؛ ثانيا، أهمية كفالة أن تكون جميع أنواع الدعم شاملة، وبخاصة فيما يتعلق بالدور المحوري الذي تضطلع به النساء والشباب؛ وأخيرا، أهمية مراعاة الأسباب الجذرية للنزاعات في كل مرحلة من مراحل العمل.

إن تحقيق سلام دائم يتطلب رؤية شاملة. وينبغي تحديد الأهداف المنشودة في بداية التدخل في بلد ما من أجل تمكين عمليات السلام من الانسحاب بمجرد تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا السياق، بمجرد إطلاق أي بعثة يجب أن تبدأ بتوفير الأدوات التي ستعمل فيما بعد على تمكين البلد من إدارة أمنها بمفردها. يعد وجود قطاع أمني موثوق به أحد الجوانب الهامة للحفاظ على السلام. في العديد من الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، لا بد من إصلاح القطاع الأمني من أجل

تعزيز قدرة البلد على التصدي للتحديات التي تواجه السلم. تعتزم بلجيكا، في بداية العام القادم، إطلاق تحليل مستمد من الدروس التي استفادتها، استنادا إلى تجاربها في هذا المجال، بما في ذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وحيثما أمكن، فإننا نرحب باستخدام حفظة السلام على نحو أكثر انتظاما للدوريات المشتركة مع القوات المسلحة المحلية ونشجع على ذلك.

تتعلق النقطة الثانية بدور المرأة والشباب في إحلال السلام الدائم، الأمر الذي يتطلب مشاركة الجميع في عملية صنع القرار، النساء والرجال على السواء. ففي كثير من الأحيان، لا تزال القرارات الهامة في عمليات السلام تتخذها مجموعات من الرجال وحدهم. إذا أردنا أن نضمن أخذ الاحتياجات والتطلعات الخاصة للمرأة في الاعتبار، يجب أن نمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي يحتمل أن يكون لها أثر على حياتها. وقد مهد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الطريق في هذا المجال، ويسر بلجيكا أن تطلق خطة عملها الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن. ويكمله القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، إذ يشدد على أهمية وجود الشباب في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن المساواة في الوصول إلى التعليم الشامل للجميع وفرص العمل اللائقة، على سبيل المثال، تعد من العوامل الحاسمة. وباعتبار بلجيكا جهة تنسيق الشباب التابعة للجنة بناء السلام، فإنها تكفل إدماج البعد المتعلق بالشباب بشكل إيجابي في أنشطة اللجنة.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الصلة بين الوساطة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وعمليات حفظ السلام. تؤيد بلجيكا الجهود التي يبذلها الأمين العام الرامية إلى زيادة الخبرة في مجال الوساطة في البعثات وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في مجال الوساطة. ويعد استخدام الأفرقة العسكرية والشرطية والمدنية المختلطة، بما في ذلك العاملة في مجال حقوق الإنسان، أداة هامة في هذا الصدد. فهي تمكن البعثات من زيادة اتصالها مع السلطات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة على أرض الواقع، وذلك من أجل منع التوترات المحلية من إثارة النزاعات ومن أجل توطيد السلام بصورة أكثر إيجابية من خلال المصالحة المحلية.

تتعلق نقطتي الثالثة باعتقادنا أنه من المهم إيلاء اهتمام خاص للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات. وكما قلت، فإن أنشطة الوساطة والمصالحة التي تقوم بها عمليات حفظ السلام تعد أحد العناصر الرئيسية. وينبغي تنظيم التدخلات الإنسانية والإنمائية ومشاريع الأثر السريع والإنفاق البرنامجي بشكل متزامن بغية جعل فوائد السلام بالنسبة للسكان شيئا ملموسا مع استهداف تلك الأسباب الجذرية بقدر الإمكان. ويكمن الهدف في دعم السلطات في إعادة إبرام عقد اجتماعي قوي يمكن للدولة من خلاله توفير الخدمات الأساسية. وفضلا عن ذلك، فإن أنشطة الاتجار المختلفة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غالبا ما تنتهي بأن تصبح سببا لنشوب نزاع. ويمكن أن تضطلع عمليات حفظ السلام بدور استباقي وأكثر أهمية في مكافحة هذا الاتجار. ختاما، فإن التعاون مع الأفرقة القطرية أمر بالغ الأهمية. فعملهم بشأن القضايا الأساسية مثل الحوكمة والنظام القضائي والانتخابات والعدالة الانتقالية أمر ضروري للحفاظ على السلام، وهو يكمل الجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام لما يبذله من جهود لتحسين عمل إداريتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، وترجمة النهج المتبع في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) إلى عمل ملموس. ويتطلع وفد بلدي باهتمام إلى التقرير المتعلق بالسلام وإصلاح الأمن والمقترحات الجديدة التي سيقدمها للمضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) وفريق الخبراء

الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (S/2015/490) بغية تحقيق سلام دائم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتوجه بالشكر لمصر على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت. إنه في مواجهة تطور النزاعات المسلحة والطبيعة المتغيرة للتحديات الجديدة التي تواجه السلام والتنمية، أصبحت الأمم المتحدة أكثر وعيا بالحاجة الماسة إلى تغيير التركيز على تحقيق هدف وجودها والغرض منه المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

وللأسف، فقد كرست الأمم المتحدة جزءا كبيرا من مواردها البشرية والمالية من أجل إدارة النزاعات بدلا من منع نشوبها. ولذلك فإننا نحث مجلس الأمن على تكريس هذه الجلسة وغيرها للنظر في المنع باعتباره أمرا أساسيا في عمل منظومة الأمم المتحدة، وفي السلام المستدام باعتباره هدفا وعملية. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دون تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان. ومن الصعب أن تتحقق التنمية بدون سلام.

يبرهن اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة للقرارين التاريخيين ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٢٦٢/٧٠ على أن كلا من الجمعية والمجلس ملتزم بالفعل بتوجيه استجابات المنظمة من خلال مفهوم الحفاظ على السلام، وهو ما يتناوله أيضا برنامج الأمين العام للإصلاح. وتود المكسيك، بصفتها رئيس مجموعة أصدقاء من أجل السلام المستدام، أن تواصل العمل مع الأمين العام وأعضاء الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى فهم أكبر لإمكانات هذا التحدي المنهجي والمفاهيمي لتجزئة أعمال المنظمة، التي تدعو إلى المشاركة النشطة والمتسقة للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج والعمليات المتخصصة في الميدان.

تتضمن الطائفة الواسعة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذا المفهوم الجهود المبذولة التي تمتد بين الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام، إلى جانب تصميم عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، يجب أن نستفيد على نحو أكبر من مشاركة الأمين العام، إما مباشرة أو عن طريق الأفرقة القطرية في الميدان – الممثلين الخاصين – والاستفادة من الإمكانية المتمثلة في طلب الأمين العام لآراء استشارية من محكمة العدل الدولية، باعتبارها صكوك قيمة في إطار مقاصد الميثاق.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يواصل التأكد من أن تتصف ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بالمرونة الكافية، وأن تتماشى مع الواقع والاحتياجات على الأرض، وتتناول جميع مراحل ما بعد النزاع، وتساهم في إحلال السلام المستدام بطريقة متسقة ومتعددة القطاعات. ومن الضروري تعزيز الترابط والتنسيق بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، والمساهمين الماليين، والدول المضيفة، والمنظمات الإقليمية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والسلطات الوطنية، والمجتمع المدني.

ويحدونا الأمل في ترجمة اقتراح الأمين العام للإصلاح، الذي يعمل عليه حاليا، إلى هيكل للسلام المستدام الذي يحسّن فعاليته في منع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. وتحقيقا لذلك، يجب أن يحظى بالدعم اللوجستي والسياسي والمالي والموارد من الموظفين، بغية الوفاء بالولايات القوية والمتعددة الأبعاد أكثر من أي وقت مضى. ونحن ندعو إلى تغيير مؤسسي حقيقي يرتكز على دعائم الشفافية والشمول والمساءلة، وعلى المزيد من الدعم السياسي والمالي واللوجستي لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

إن السلام المستدام يزود عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة برؤية جديدة وشرعية أكثر وضوحا، لأن العلاقة الوثيقة بين الوقاية والوساطة وبناء السلام ترتبط ارتباطا

وثيقا بالتنمية وتمتثل لخطة عام ٢٠٣٠. لذلك، نحث مجلس الأمن على الاستمرار في كفالة أن ترتكز إجراءاته الرامية إلى تحقيق السلام على الاتفاقات الرئيسية للأمم المتحدة.

إننا نواجه تحولا نموذجيا في المنظمة بعد ٧٠ عاماً من تأسيسها. ويجب علينا أن نعالج الأزمات بعمق وأن ننظر في أسبابها الجذرية. وعلينا أن نستثمر في المجتمعات المحلية وفي الوقاية، وليس في مجرد إدارة النزاعات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدامسون (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إن تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا تؤيد هذا البيان.

لقد حدّد المجلس بوضوح أن الحفاظ على السلام يتعلق بمراحل دورة النزاع كافة، وأنه ينبغي أن يشمل جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. واليوم، نحن نواجه تزايدا في عدد النزاعات العنيفة حول العالم. وتميل حالات الأزمات إلى أن تدوم لفترات أطول، وتتسبب بانعدام الأمن البشري على نطاق واسع، وهي تصبح متزايدة التعقيد والتقلّب، ويتم معظمها في السياقات التي شهدت نزاعات من قبل. ويكمن العجز عن الحفاظ على السلام في جوهر المسألة، مما يستدعي التعاون والعمل على الصعيد الدولي بشكل لا مثيل له.

إن التصدي لتزايد انعدام الأمن العالمي بات ضرورة ملحة. فكيف يسعنا أن تكون مواجهتنا لمجموعة النزاعات أكثر اتساقا وأكثر فعالية؟ وكيف يمكننا الحفاظ على السلام من خلال إجراءات الأمم المتحدة، بما في ذلك عملياتها لحفظ السلام؟

أولا، ينبغي لأولويتنا أن تتمثل في السعي إلى الحلول السياسية. فالاستعراضات التي جرت عام ٢٠١٥ بشأن السلم والأمن قد أكدت على أن عملية منع نشوب النزاعات وحلها هي عملية سياسية وشاملة على نحو متأصل، تؤدي فيها السياسة الخارجية الوقائية دورا محوريا. ولا يمكن الحفاظ على السلام إلاّ عن طريق الاتفاقات الشاملة المملوكة محليا والمتجذرة في الشراكات الإقليمية والدولية الواسعة النطاق والعميقة والدائمة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاعات، مع التخطيط أيضا للحفاظ على السلام بعد الانخراط في حفظ السلام، والتسليم بأن تظل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في صميم ولايات الأمم المتحدة. وسياسة المزج الصحيح بين منع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء القدرة على الصمود وتعزيزها، وحفظ السلام، وتحقيق الاستقرار، وبناء السلام، والمساعدة الإنسانية يجب أن تحقق هدف الحفاظ على السلام. ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام عنصرا رئيسيا في هذه السياسة المتاحة للأمم المتحدة، ويجب أن يُنظر إليها هكذا.

وحفظ السلام هو سمة فريدة وقيّمة للأمم المتحدة. ويجب على ولايات حفظ السلام أن تتطور باستمرار تمشيا مع السياق والاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. ولا بد للعمليات والبعثات السياسية الخاصة أن تظل مرنة ومنفتحة على التكيف طوال وجودها، بغية تحقيق الاستقرار وبناء السلام على أفضل وجه.

ثانيا، إن طموح المجلس للحفاظ على السلام والرؤية الشاملة للأمين العام المعنية بمنع نشوب النزاعات يتوافقان تماما مع النهج الأوروبي إزاء الأمن، وعلى وجه الخصوص مع الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. وتشدد استراتيجيتنا العالمية على أهمية التصرف الفوري بشأن الوقاية، مع التصدي بمسؤولية وحزم للأزمات، والاستثمار في قدرة الدول والمجتمعات على الصمود، وتجنّب الانسحاب قبل الأوان عند بروز أزمة جديدة.

كما تعدُ الاستراتيجية العالمية بأن ينخرط الاتحاد الأوروبي بطريقة عملية ومبدئية في الحفاظ على السلام، واتباع نهج متكامل تجاه النزاعات والأزمات. وبما أن للنزاعات أبعادا متعددة – من الأمن إلى نوع الجنس، ومن الحوكمة إلى الاقتصاد – لا يزال من الضروري، لكل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، اتباع نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوبها أو تسويتها من خلال الاستعانة بجميع السياسات والصكوك المتاحة.

ولقد اتفق المجلس والجمعية العامة كلاهما على أن الحفاظ على السلام هو مسؤولية مشتركة للحكومات والمجتمعات، وأنه ينبغي أن يحظى بالدعم من المجتمع الدولي. ومع النهج المتكامل للاتحاد الأوروبي وسياسة القدرة على الصمود، سوف نصبح جهة فاعلة أكثر تأثيرا في منطقتنا، وشريكا في العمل الدولي، بما في ذلك مع الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام. ويجب أن تشكل عمليات حفظ السلام جزءا عضويا من الاستجابة المتسقة والمتكاملة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يكفل إدراج بناء السلام لأجل طويل في ولاية البعثات، إلى جانب الأفكار المتعلقة بكيفية تصميم العمليات الانتقالية وتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وتحسين التكامل والتعاون بين عمليات حفظ السلام، وسياسات التنمية المستدامة، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة هو أيضا أولوية مطلقة.

ثالثا، إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد دعمه لطموح الأمين العام بشأن إنشاء هيكل مؤسسي جيد التنسيق من أجل توفير نهج شامل في مقر الأمم المتحدة تجاه إدارة الأزمات والحفاظ على السلام. ويجب على الأمانة العامة أن تعمل بوصفها واحدا، مستفيدة من دروس السنوات الماضية والإصلاحات السابقة، مع مراعاة خصوصيات جميع أوجه عملها على أرض الواقع. وندعو أيضا إلى أنه ينبغي لعمليات الانتشار الميداني والقرارات المتخذة على أرض الواقع أن تتوافق مع الأهداف التنفيذية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتناول موضوع اليوم من منطلق الشراكة الأوثق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات. فهذه الشراكة تبرز بشكل صريح في استراتيجيتنا العالمية. إن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يعمل بنشاط كبير في ميدان السلام والأمن، وما برح يعمل دائما على تعميق التعاون بين منظمتينا، من أجل مواصلة التأكيد على التعاون الاستراتيجي الفعال والعمل المتسق على أرض الواقع، وكذلك لكفالة أن يتم استخدام الموارد الشحيحة بأكثر الطرق فعالية. والحوار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنع نشوب النزاعات يساعد على تعزيز نهجنا المشترك، ولا يزال الاتحاد الأوروبي داعما رئيسيا لقدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة.

إن التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يبلغ آفاقا جديدة في مالي، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي حالات أخرى. وكلما كان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة موجودَين على أرض الواقع، فإن التعاون بين بعثات كل منا ينشأ منذ البداية. وبالإضافة إلى التحليل المشترك وتشاطر المعلومات بين منظمتينا، نعمل بشكل متزايد على إطلاع بعضنا لبعض على الاستعراضات الاستراتيجية لبعثاتنا وعملياتنا، بغية كفالة الاتساق في عملنا.

وضرورة الحفاظ على السلام يشمل جميع أعمالنا. ويشكل حفظ السلام أمراً هاماً. وما نحتاج إليه أكثر من غيره هو ترجمة هذا الاعتراف إلى أفعال. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، السعي لإقامة شراكة قوية تتطور باستمرار مع الأمم المتحدة لتعزيز حفظ السلام في السياق العام للحفاظ على السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة لينـد (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن موضوع لا يتناول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، ولكنه يركز أيضا

على التحول الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة نحو تحقيق الهدف المتمثل في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وتؤيد إستونيا البيان الذي أدلت به للتو المراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي دوراً أساسياً في ضمان السلام والاستقرار على الصعيد العالمي، وأصحاب الخوذ الزرق الذين خدموا ويخدمون في جميع أنحاء العالم يستحقون منا أسمى آيات التقدير. ومما لا شك فيه أن بعثات حفظ السلام قد أحدثت فرقاً حقيقياً على أرض الواقع. وكما تبين البحوث، وبالمقارنة مع فترة ما قبل الانتشار، فإن عمليات حفظ السلام عملت على خفض عدد المدنيين الذين يقتلون بأكثر من ٩٠ في المائة.

ومع ذلك، وبينما نشهد أزمات أكثر تعقيدا وتقلبا وأطول أمدا مع مرور كل عام، ثمة حاجة حقيقية إلى النظر في سبل معالجة حالات عدم الاستقرار في العالم، وذلك قبل أن تتحول إلى نزاع مسلح كامل وأيضاً بعد إلقاء السلاح.

والتدابير الوقائية والسعي إلى تحقيق الحلول السياسية لهما أهمية بالغة، ونحن ندعم دعما كاملا جهود الأمين العام في ذلك الصدد. وكذلك من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام لمرحلة الانتقال بعد انتهاء النزاع حتى يتسنى تحقيق السلام المستدام. وعليه، يجب أن تكون ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر تحديدا وقوة، بما يشمل اعتماد أهداف ملموسة ووضع استراتيجية للخروج، مع مراعاة ضرورة حماية المدنيين وكفالة استدامة سيادة القانون، وكذلك احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وبغية تحقيق السلام المستدام، المهم أن تعمل جميع الجهات الفاعلة معا لتسوية النزاعات. إن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا فهمنا النزاعات فهما متعمقا وشاملا، وأدركنا مختلف الأطراف الفاعلة، والجهات الفاعلة الرئيسية. ويشمل ذلك إضافة وحدات متخصصة تابعة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عند الاقتضاء. وفي بعض الأحيان يمكن لوحدة متخصصة صغيرة، مثل وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية، أن تحدث فرقا هائلا من حيث حجم البعثة أو مدة تواجدها على الأرض.

ولقد كانت مشارك إستونيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دائما هامة. وفي السنوات الأخيرة، قمنا إلى حد كبير بتعزيز مشاركتنا في عمليات حفظ السلام، ونحن نساهم حاليا في ثلاث بعثات هي – قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

علاوة على ذلك، فإن إستونيا هي حاليا عضو في لجنة بناء السلام، ونحن نؤيد تأييدا تاما أن تعمل اللجنة على نطاق أوسع، حيث يجب أن تتخذ نهجا إقليميا، وتعالج المسائل الشاملة لعدة قطاعات، وتكون جسرا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، نرى أن وجود ولايات أكثر قوة وتكيّفاً، واتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة، والحد من الازدواجية والتجزئة، والمزيد من الحلول المبتكرة، والتشديد على إقامة الشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، هي أمور لا بد منها لتحقيق السلام الدائم. كما أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية الوقاية عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام. إن إستونيا ملتزمة التزاما كاملا بهذه المسألة، وهي ترى أن من المسائل الرئيسية في عملنا هو أن نصبح عضوا منتخبا في المجلس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد مصر على عقد هذه الجلسة.

لقد دأب مجلس الأمن على نشر بعثات لحفظ السلام لعقود من الزمن بغية مساعدة البلدان على اجتياز الطريق الصعب من

النزاع إلى السلام. فمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على حدودنا، إلى عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء أفريقيا وحول العالم، ما برحت إسرائيل تتمتع بتجربة مباشرة مع عمليات حفظ السلام وتدعم بشكل كامل الجهود التي تبذلها. لكن إسرائيل قد أدركت أن هذا الدعم لا يكون مجديا إلاّ إذا كانت تلك القوات فعالة. ولن يتحقق ذلك إلاّ إذا أصرّ المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل لولايات حفظ السلام.

وبما أن المجلس يناقش حاليا مسألة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تم تحديثها في أعقاب الهجوم الذي شنه حزب الله على إسرائيل وحرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، فقد حان الوقت الآن لاستعراض الحالة في جنوب لبنان. إن مجلس الأمن قرّر بحكمة، من خلال اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قبل ١١ عاما، أن يعزز بدرجة كبيرة ولاية القوة – بهدف منع تكرار النزاع. فهذا القرار يأذن للقوة المؤقتة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة عدم استخدام منطقة عملياتها في أنشطة عدائية. بيد أن الحال ليس كذلك.

فبالرغم من وجود قوة الأمم المتحدة على الأرض، لاحظنا اتجاها مثيرا للقلق. إن حزب الله، التنظيم المصنّف دوليا بأنه إرهابي، الذي تدعمه وتموله إيران، عزز ترسانته من القذائف والصواريخ بمقدار عشرة أمثال، وخزّن الأسلحة المتطورة. وهو ينشر عمدا تلك الأسلحة في القرى والبلدات، ويستخدم المدنيين اللبنانيين كدروع بشرية. بل حاول حزب الله أيضا إخفاء أنشطته العسكرية تحت راية منظمة غير حكومية تدعى المناطق الخضراء بلا حدود.

وفاخر رأس هذا التنظيم الإرهابي، حسن نصر الله، مرة أخرى قبل مجرد بضعة أسابيع قائلا،

”منذ عام ٢٠٠٦، يزداد حزب الله قوة... وأصبح أكثر تطورا في كل جانب – من حيث القدرات، والاستراتيجيات العسكرية، ومن حيث الأعداد“.

ويبدو الدليل على تلك الأنشطة من خلال قيام حزب الله مرارا بانتهاكاته الصارخة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن التعزيز العسكري لحزب الله يهدد المنطقة بأسرها. وبالرغم من أن إسرائيل تؤيد تأييدا قويا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن هذه القوة تتحمل أقصى قدر من المسؤولية عن التصدي للأنشطة غير القانونية التي تحدث في جنوب لبنان، ومساعدة الحكومة اللبنانية في بسط سيطرتها على كامل أراضيها في نهاية المطاف. ويجب على مجلس الأمن أن يضمن التنفيذ التام لولاية القوة، وينبغي أن يظل على علم تام بالحالة الحقيقية على أرض الواقع، بما في ذلك العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية. وهذه الأحكام تصب في مصلحة إسرائيل ولبنان والمنطقة ككل.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على دعم إسرائيل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي تعود قواتها تدريجيا إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة. وتقدّر إسرائيل المساهمة الهامة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وستواصل توفير الدعم لها والمساعدة على تحقيق مهامها.

إن إسرائيل تتفهم على حد سواء أهمية عمليات حفظ السلام والتحديات التي تواجهها. فقد تكبدت بعثات حفظ السلام أكثر من ١٠٠ قتيل كل عام تقريبا على مدى الأعوام الأربعة عشر الماضية، ويعزى ذلك جزئيا إلى غياب الاحتياجات والإمدادات الأساسية. وإذا كنا نتوقع من بعثات حفظ السلام تنفيذ ولاياتها على نحو سليم، فيجب أن نوفر لها ما يلزم من المعدات والتدريب والقدرة على الاستجابة الطبية.

ونحن فخورون بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل تحسين قدرة المنظمة على حماية حفظة السلام. وتؤيد إسرائيل الإصلاحات التي تقوم بها شعبة الأمم المتحدة للخدمات الطبية في ما يتعلق بتوحيد الرعاية الطبية، والمستشفيات الميدانية، والتدريب على الإسعافات الأولية المنقذة للحياة لقوات حفظ السلام. وهذه الخطوات من شأنها أن تحد من الخسائر البشرية. ومن خلال شراكاتنا مع الأمم المتحدة، سنواصل توفير التكنولوجيات المبتكرة اللازمة لمواجهة التحديات التي تعترض حفظ السلام.

ولكن يجب أن نتذكر أنّ التكنولوجيات في حد ذاتها ليست كافية. فبدون التدريب العملي والمفاهيمي، لن يتمكن حفظة السلام من استخدام تلك التكنولوجيات بأقصى إمكاناتها أو من تعظيم قدراتهم. وبالتالي، فإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة لتحسين التدريب، مثل أكاديمية الأمم المتحدة لسلاح الإشارة في عنتيبي، ونتطلع إلى الإسهام بمعرفتنا وتقديم خبراتنا للمساعدة في تدريب حفظة السلام.

وأود أن أختتم بياني بتكرار التزام إسرائيل بالاستمرار في دعم عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وتحسين قدراتها على أرض الواقع. بيد أن علينا مساءلتها وفقا لولاياتها.

وتشعر إسرائيل بالارتياح إزاء تعليقات الأمين العام غوتيريش أثناء زيارته الرسمية إلى إسرائيل هذا الأسبوع، حيث ذكر أنه سوف يبذل كل ما في وسعه ليتأكد من تنفيذ القوة المؤقتة لولايتها تنفيذاً كاملاً. وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى فعل الشيء نفسه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير باكستان لمصر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. إن هذه المناقشة حسنة التوقيت وهامة على حد سواء. فهي تأتي أثناء استعراضنا لاصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة ونظرنا فيه، ودراسة سبل تعزيز كفاءة وفعالية أدوات السلام المستدام. وما فتئت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأداة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لصون السلم والأمن الدوليين. وكما نعلم جميعا، فإن الهدف الأساسي من حفظ السلام هو إحلال السلام والمساعدة على تسوية النزاعات وإعادة النظام.

إن الحفاظ على السلام يستدعي منع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وتحقيق التنمية باعتبار ذلك عناصر أساسية لعملية سلسة واحدة، ومراحل متعددة. وما فتئت باكستان تؤمن بذلك وتدعو إلى اتباع هذا النهج. وليس من قبيل الصدفة أن ١٢ فقرة من أصل ٢٢ فقرة من فقرات القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، بشأن حفظ السلام المتعدد الأبعاد، الذي اتخذ أثناء رئاسة باكستان للمجلس، تشير إلى تلك المفاهيم.

إن حفظ السلام هو المحور الذي نستند إليه لتحقيق المكاسب في مجال الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وبناء الدول. وباكستان، باعتبارها من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم خلال العقود الستة الماضية، تستطيع القول من واقع تجربتها وخبرتها المكتسبة إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب ولايات ذات مهام واقعية، ومرونة للتكيف مع التغيرات على أرض الواقع، واستراتيجية خروج واضحة. وعلينا أن نكفل نشر بعثات حفظ السلام بشكل فعال، وأن تكون عملياتها ذات صلة بالحقائق على أرض الواقع، مع أولويات محددة بوضوح، وتسلسل ملائم، وبطبيعة الحال موارد بشرية ومادية مجهزة تجهيزا جيدا.

عندما تكون حياة الأشخاص عرضة للخطر من جانب حفظة السلام فضلا عن الذين يضطلعون بالمسؤولية عن حمايتهم، فإن الاحتياجات الفعلية هي التي ينبغي أن تحرك حفظة السلام وليس اعتبارات التكلفة الضيقة النظر. إن الافتقار إلى الموارد

الكافية يؤدي حتما إلى عدم تنفيذ الولايات التي نصممها لذوي الخوذ الزرق. وينبغي لنا أن نتكلم عن تعزيز القدرات، لا عن إجراء تخفيضات شاملة في ميزانيات حفظ السلام.

إننا نؤمن بالتنفيذ الكامل للولايات، ولكنها تحتاج إلى الاتصال بين الأشخاص الذين يتصورون الولايات ويعتمدونها والأشخاص الذين ينفذونها في الميدان. ولتحقيق ذلك، نحتاج أولا إلى تعزيز التفاعل فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ ثانيا، تعزيز تدفق المعلومات وتبادلها في جميع الاتجاهات، وفي جميع المراحل؛ وثالثا، تحسين القدرات على إجراء تحليلات وتقييمات دقيقة وموضوعية ومن ثم توجيهها إلى عمليات صنع القرار. من الواضح، أن من الجوهري التشاور مع البلدان المساهمة بقوات بالنسبة لجميع المهام الثلاث.

إن الشراكة الفعّالة مع البلدان المساهمة بقوات التي تؤدي دور عيون وآذان مجلس الأمن في الميدان ينبغي أن تمتد من النشر والجوانب التنفيذية إلى القيام بدور في صنع القرار ورسم السياسات. يجب على المجلس نفسه أن يكون المحرك لتلك الشراكة. الحوار أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يجري على أساس مطرد ومستمر. إن عقد جلسة واحدة عند تجديد الولاية لا يخدم حقا هذا الغرض.

ثمة ضرورة لواجهة بينية كاملة بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام عن طريق المشاركة المبكرة للجنة بناء السلام كجزء من استراتيجيات الخروج والانتقال. ينبغي للجنة بناء السلام تعزيز الاتساق في أنشطة بناء السلام، إلى جانب توفير التمويل الكافي والمستدام في الوقت المناسب. من الجوهري أيضا زيادة التقارب بين وجهات نظر البلدان المضيفة والشركاء في التنمية، وان تكون مرتكزة أساسا على أولويات الأخيرة. ينبغي أن يتمثل الهدف في تطوير القدرات الوطنية وليس استبدالها.

توجد فجوة مشؤومة في استراتيجيات بناء السلام يتعذر فهمها في كثير من الأحيان ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن القضاء على الفقر والبطالة وكفالة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والعدالة، ومعالجة القضايا المعلقة فيما بين الدول وداخل الدول، وتسوية المنازعات السياسية كلها تتطلب اهتماما أكثر تركيزا.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول إنه إذا كنا جادين حقا في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصرا حفازا للسلام، ونرغب في تمكينها من الاستجابة بفعالية للنزاعات الدائرة اليوم، والمساهمة في الهدف الشامل المتمثل في الحفاظ على السلام، وينبغي لنا إذن أن نسترشد بقرارات المجلس بالحقائق في الميدان بدلا من تحقيق المنفعة السياسية. إن استدامة السلام تتطلب الاستثمار في السلام. وتقييم الولايات أمر جدير بالترحيب، ولكن ينبغي أن تهدف هذه التقييمات إلى تحليل أثر البعثات من أجل تحسين النتائج. ينبغي أن يظل إنقاذ الأرواح، واستعادة النظام والحفاظ على السلم والأمن الدوليين هدفنا الأسمى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر ألمانيا مصر على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت، وتؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. إن مفهوم الحفاظ على السلام يتيح فرصة هائلة، ومما يثلج صدورنا أنه يكتسب زخما. مع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، إننا بحاجة إلى التركيز على استمرار السلام كلية وتكييف أدواتنا وفقا لذلك، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد بقوة النهج الوقائي للأمين العام، ونتفق مع مطالبته بالتحول الاستراتيجي. استكمالا لبيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أركز على نقطتين رئيسيتين.

أولا، يجب على مجلس الأمن إيجاد طرق أفضل من أجل تعزيز الحلول السياسية المستدامة للأزمات منذ البداية. فالعوامل المحركة للنزاع متعددة الأبعاد، وكذلك الحلول اللازمة لها. وهذا يعني أن بعثات السلام وحدها لا يمكنها تحقيق السلام؛ ولكن

يمكنها الاضطلاع بدورها في السياق الأعم. إن الدروس المستفادة من الماضي أثبتت أن التحليل السليم للنزاعات أمر بالغ الأهمية من أجل وضع استراتيجية سياسية لحل النزاعات. وفي الوقت الذي نعمل فيه على معالجة الأسباب الهيكلية والمظالم الكامنة، يجب علينا أن ننظر أيضا في الأسباب الحقيقية طوال دورات النزاع، وليس فقط أن نلقي عليها نظرات سريعة متقطعة. وفي هذا السياق، تحبذ ألمانيا كثيرا أن ترى المجلس يستفيد من المعلومات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة، أي وجودها الميداني، وآلياتها وإجراءاتها. وهذا التحليل المتكامل من شأنه أن يمكن المجلس من تحسين تحديد أهداف استراتيجية لحل النزاعات، وتصميم الولايات الذكية من أجل زيادة الفعالية في استخدام الأدوات المختلفة.

ثانيا، إن المشاركة الدولية المنسقة جيدا والمتسلسلة حيوية للحفاظ على السلام. والتنسيق الجيد والتسلسل في المشاركة الدولية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. لقد انتكست البلدان إلى النزاع بسبب الانسحاب الدولي قبل الأوان. لم نعترف بأن انسحاب قوات حفظ السلام لا يمكن أن يكون إيذانا بنهاية مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولذلك، فإن مشاركة الأمم المتحدة التي تعتبر عمليات السلام فيها جزءا عضويا، تتطلب تخطيطا تفصيليا ونقاطا مرجعية وآليات رصد. إن ما يقتضيه الأمر نهجا متكاملا حقا في التفكير، والهيكل، والموارد الكافية والمرنة. يجب الإقرار بذلك منذ بداية العمليات.

فلنأخذ مثال مالي التي تضم وجودا للأمم المتحدة مع قوة حفظ السلام، وتدعم الوساطة، وتعمل على تثبيت الاستقرار، وتعزز حقوق الإنسان وتيسر بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء. إن بعثة حفظ السلام في البلد، أي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مكلفة بالمساهمة في الأنشطة التي تساهم في الأجل الطويل بأهداف السلام المستدام، وليس مجرد الوفاء بالاحتياجات الأمنية الضرورية والفورية. تؤيد ألمانيا هذا النهج المتكامل والكلي، وأيدت مشاركتها في مالي وفقا لذلك، إذ أن القوات العسكرية الألمانية والشرطة الألمانية تخدم في بعثة الأمم المتحدة في مالي والشرطة الألمانية تعمل بهمة في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، وتعمل على إرساء الأساس للقوات المالية لكي تتمكن من الاضطلاع مجددا بالمسؤولية الكاملة عن الأمن. إن التدابير الوطنية التي نتخذها لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك التدابير المدنية، رتبت التزاما بتقديم مبلغ قدره ٣٢ مليون يورو لتمويل طائفة واسعة من المشاريع. لتحقيق الأهداف السياسية لا يزال من الحيوي أن تقوم الأمم المتحدة بالتنسيق الفعّال في جميع المجالات التي تعزز السلام وتبقي عليه، وهي لا تتعلق فقط بحفظ السلام، بل تشمل التنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن الانتقال من الوجود العسكري إلى الشرطة، ومن حفظ السلام إلى بناء السلام، ومن الأزمة إلى الاستقرار يتطلب من المجلس والمجتمع الدولي اهتماما دقيقا. وبعد اختتام بعثات حفظ السلام في ليبريا وهايتي، على سبيل المثال، أصبح بناء السلام الفعال العامل الرئيسي لنجاح المرحلة الانتقالية.

أود أن أذكر بإيجاز أن ألمانيا أكبر المساهمين في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والصندوق الاستئماني التابع لإدارة الشؤون السياسية، وقدمنا مساهمات كبيرة في مجموعة من المرافق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في حالات النزاع. منها في العراق، على سبيل المثال.

فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، نود أن نرى تعزيز مهمتها الاستشارية لدى مجلس الأمن. أما بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن التنسيق بين الموجودين في الميدان والممثل الخاص للأمين العام، ورئيس فريق التنمية والكيانات ذات الصلة في المقر أمر هام لضمان التوفيق التام بين الأهداف الاستراتيجية

والأدوات المنشورة. ينبغي تصميم الموقف في المستقبل ودور المنسقين المقيمين بحيث يدعم بالكامل خطة السلام المستدام.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم ألمانيا لخطة الاصلاح التي وضعها الأمين العام والتي تمهد السبيل لجعل الأمم المتحدة مكانا مناسبا للحفاظ على السلام. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا أن ندعمه في ذلك المسعى وأن نقوم بدورنا في الإسهام في الحفاظ على السلام. وستظل ألمانيا مستعدة للقيام بذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ليختنشتاين بهذه الفرصة لمناقشة دور حفظ السلام في سياق الجهود الأوسع للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام. ونؤيد مبادرات الأمين العام لتعزيز تركيز الأمم المتحدة على الوقاية وقدرتها على الحفاظ على السلام. إن عمليات حفظ السلام تحت سلطة مجلس الأمن يمكن أن تقدم إسهاما حيويا في تلك الجهود. لذلك ينبغي أن تصب مناقشة اليوم في الخطة الواسعة المتمثلة في جعل الأمم المتحدة مكانا مناسبا لتحقيق الغرض المنشود من أجل تحقيق أهدفنا المتفق عليها بصورة مشتركة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

تؤيد ليختنشتاين قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، لأنهما يوفران أساسا لنهج أكثر شمولا للحفاظ على السلام، نهج يغطي دورة النزاع بأكملها ويشمل جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والتنمية. وبوسع عمليات حفظ السلام أن تسهم إسهاما هاما في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦ منها. إن الأمم المتحدة إذ تتصرف من خلال عملياتها لحفظ السلام، ينبغي أن تزيد من تشديدها على تفعيل وتعزيز سيادة القانون وعلى مؤسساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي إطار استعراض هيكل بناء السلام، المجلس والجمعية العامة ملتزمان باتباع نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية بوصف ذلك شرطا أساسيا لتعزيز السلام، ومنع نشوب النزاعات، وعدم العودة إلى العنف.

ولذا ينبغي أن يكون التحول الشامل لذلك الالتزام إلى ولايات لحفظ السلام مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجلس.

والردع أداة وقائية رئيسية وهو من بين الإنجازات الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعد مؤسسة العدالة الجنائية الرئيسية. وما تزال المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير، بينما تظل المسؤولية الأولى عن التحقيق والمقاضاة في الجرائم الفظيعة المرتكبة بيد الدول. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر ضروري لتعزيز سيادة القانون ومؤسساته، على النحو المبين في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها هو بالتالي نموذج عملي لتنفيذ الهدف ١٦من أهداف التنمية المستدامة. بالتالي، من الأهمية بمكان أن يدعم مجلس الأمن، من خلال ولاياته المتعلقة بحفظ السلام، عمل المحكمة عن طريق ضمان التعاون التام واتساق الإجراءات، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات ومساعدة الدول على حماية الشهود وتنفيذ أوامر الاعتقال.

يتحمل المجلس المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء جرائم الفظائع الجماعية ومنعها. ومدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والتي حظيت بدعم ١١٣ دولة حتى الآن، هي تعبير قوي عن استعداد أعضاء الأمم المتحدة لمساءلة المجلس فيما يتعلق بتلك المسؤولية. إن إمكانية اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات مبكرة ووقائية تكتسي أهمية بالغة في الحالات التي تتواجد فيها عمليات حفظ السلام في الميدان بالفعل. وبناء على ذلك، هناك توقع إطار المجتمع الدولي بأن يقوم مجلس الأمن على نحو مستمر بتزويد ولايات حفظ السلام بالوسائل الضرورية والمرونة اللازمة للعمل بشكل حاسم في مثل هذه الحالات.

وفي الوقت نفسه، هناك أيضا شعور متزايد بالمسؤولية في الجمعية العامة إذا عجز مجلس الأمن عن منع أو إنهاء الفظائع الجماعية في الوقت المناسب. إن إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، هو مظهر من مظاهر تلك المسؤولية. وتهنئ ليختنشتاين رئيسة الآلية المعينة حديثا، السيدة مارشي – أويل، وتدعو الدول إلى دعم عمل الآلية سياسيا وماليا.

ويدعو تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، موظفو عمليات الأمم المتحدة للسلام العزم على التفاعل مع الأشخاص الذين هم مكلفون بمساعدتهم، وعلى خدمة هؤلاء الأشخاص وحمايتهم. وتنطبق تلك الدعوة بصفة خاصة على التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، سواء من حيث ركيزتيها للحماية والمشاركة، فضلا عن التعميم النشط لمراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على نطاق هيكل حفظ السلام. وتشعر ليختنشتاين بالتشجيع إزاء التزام الأمين العام بتلك القضية، وتتوقع من مجلس الأمن أن يطبق معاييره في هذا المجال على نحو أكثر اتساقا.

كما ندعو مجلس الأمن إلى ضمان مساءلة أكثر صرامة في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. لا يمكن أن تتغاضى الأمم المتحدة، أو ينظر إليها على أنها تجيز التغاضي عن أي شكل من أشكال سوء السلوك، أو السلوك الإجرامي في صفوفها بدون عواقب متناسبة. وفي حين أننا نعترف بالجهود المبذولة حاليا في هذا الصدد، ما زلنا نرى حاجة الأمم المتحدة إلى أن تتخذ خطوة نوعية إلى الأمام، ونرى كذلك إمكانية قيامها بذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر إندونيسيا الرئاسة المصرية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام للغاية، وتتوجه بالشكر إلى نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وإلى السيد يوسف محمود، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة عدم الانحياز.

إن القرارات الأساسية المشتركة التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة في العام الماضي بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، حددت الحفاظ على السلام باعتباره من بين الأنشطة التي تمنع اندلا ع النزاعات وتصعيدها وتكرار نشوبها، وتنهي الأعمال العدائية وتساعد على الانتقال نحو الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية، من بين أمور أخرى. إن تحقيق السلام المستدام يتطلب بشكل حاسم تأييد ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

لذلك، من المهم أولا ألا يكون هناك أي غموض: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي جزء لا يتجزأ من الأدوات والأنشطة الأساسية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. إن دور الخوذ الزرق أمر لا غنى عنه ويتراوح من الردع ضد الأعمال العدائية، وكفالة أن يتم دعم عمليات السلام وحماية المدنيين، إلى تمكين الانتخابات، وبناء الدولة والإصلاح. ينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة ضمان أن لا ينتقص أي شيء من الدعم لبعثات حفظ السلام – ولو عن غير قصد.

ثانيا، في أعقاب الاستعراضات التي جرت عام ٢٠١٥، وإذ تزيد الأمم المتحدة من التركيز على الوقاية، والدبلوماسية والوساطة السياسية، هناك حاجة ماسة إلى تحسين دمج المهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أشارت استعراضات عام ٢٠١٥ إلى بعض الثغرات في هذا الصدد. وبناء عليه،

يحدونا الأمل في أن يتم العمل على نحو فعال بالتوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ثالثا، يتسم أيضا التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأهمية بالغة. إندونيسيا تشجع الحلول الإقليمية للنزاعات، وتدعم تعزيز الشراكات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي.

رابعا، وحتى مع أفضل النوايا للدمج، لن يتحقق النجاح إذا كانت ولايات حفظ السلام غير واضحة وغير واقعية وغير مدعومة بما فيه الكفاية. إن إندونيسيا، بوصفها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لعلى اقتناع تام بأن المجلس يتحمل مسؤولية بالغة الأهمية عن العمل بصورة تعاونية مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، والبلدان المضيفة والأمانة العامة، بحيث يتم تفعيل هذه الولايات بما يلزم من التآزر والملكية. وهذا يستلزم أن يتشاور المجلس بصورة مجدية ومنتظمة، خلال مختلف مراحل البعثة، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال حفظ السلام.

خامسا، إن كل ما ذكرته لا يمكن أن يحدث إذا ما تجنبت الأمانة العامة تغيير الوضع الراهن. تؤيد إندونيسيا التوصية الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) التي تطلب من الأمين العام أن يضع خيارات لإعادة تشكيل هيكل السلام والأمن في الأمانة العامة بغية تعزيز القيادة والإدارة. نؤيد أيضا بقوة إنهاء عقلية التقوقع التي قد تعيق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على بناء التآزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة واللجان الرئيسية، ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن وكالات وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة. يجب تشجيع اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة، نهج ينبذ الازدواجية غير الضرورية والمنافسة مهدرة الموارد. وأفضل سبيل لضمان السلام على أرض الواقع عندما تجري مختلف الأنشطة بصورة سلسة. وينبغي أن تجسد كيانات الأمم المتحدة ذلك.

سادسا، وفيما يتعلق بنقطة ذات صلة بالموضوع، فإن لجنة بناء السلام بتجربتها الغنية الممتدة لأكثر من عقد من الزمن، هي وسيلة مناسبة تماما لتقديم المشورة إلى مجلس الأمن، فضلا عن إدارة عمليات حفظ السلام، لا سيما مع نشوء تحديات جديدة خلال استعراض استراتيجيات الخروج ووضعها. وفي هذا الصدد، فإن المشورة التي تسديها لجنة بناء السلام مفيدة جدا، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام بعد انتهاء النزاعات والتعافي من آثارها.

أخيرا وليس آخرا، حتى يتسنى الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، من المهم للغاية أن يحظى عنصر بناء السلام في بعثات حفظ السلام، فضلا عن البعثات السياسية الخاصة، بالدعم ماليا وسياسيا. نحن بحاجة أيضا إلى تقديم خيارات بشأن توفير موارد كافية لأنشطة بناء السلام التي تقوم بها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يجب تقديم الدعم المالي والمادي المعززين فيما يتعلق بالتدريب للبلدان المتضررة من النزاع من أجل مساعدتها على الاضطلاع بالبرامج الوطنية لبناء السلام والتنمية على نحو مستدام.

في سياق حفظ السلام، لا يزال موقف إندونيسيا ثابتا. وتظل المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هامة وحيوية وقابلة للتطبيق. على الرغم من السياق المتغير لعمليات حفظ السلام، تظل هذه المبادئ أمرا لا غنى عنه لنجاح جميع عمليات حفظ السلام ومصداقيتها. وينبغي أن تتكيف ولايات حفظ السلام مع الحقائق الراهنة وأن تجري معايرتها جيداً دون المساس بالمبادئ الأساسية، كما قلت سابقا.

تعد اندونيسيا اليوم أحد أكبر البلدان الـ ١٢٧ المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، بعدد كبير قوامه ٢ ٧١٥ فردا من حفظة السلام المنتشرين في تسع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. ستواصل إندونيسيا التزامها الثابت بزيادة مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تماشيا مع رؤية خريطة الطريق المتمثلة في الإسهام بـ ٠٠٠ ٤ فرد من حفظة السلام بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩. وحتى يوم أمس، تلقيت معلومات مُحَدثة بأنه يجري إعداد كتيبة إضافية من حفظة السلام لدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسيتم نشرها على النحو المناسب.

ختاما، سنواصل مد يد العون لجعل العالم مكانا أكثر أمنا بطريقتنا المتواضعة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأن يهنئ جمهورية مصر العربية على قيادتكم لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

والمناقشة المتعلقة بموضوع ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام“ هي مناقشة هامة وحسنة التوقيت.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة خلال شهر نيسان/أبريل قرارات رائدة ومتوازية بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتعتبر تلك القرارات المتوازية حول الحفاظ على السلام بيانا شاملا عن دور الأمم المتحدة في بناء السلام والوقاية، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بالجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تركز تلك القرارات على حقيقة وجود تحول مفاهيمي من بناء السلام إلى الحفاظ على السلام، مما يعدّ تفكيرا تحوليا وتطلعيا نحو المستقبل على السواء. ومن الناحية العملية، لم يعد بناء السلام مقتصرا على حالات ما بعد النزاع، بل ينطبق على كل المراحل – قبل نشوب النزاع، وأثناء النزاع، وعند توقفه. وخلاصة القول إن تلك القرارات هي الأولى التي تربط بشكل صريح بين بناء السلام والوقاية، وتؤكد على الدور الأساسي الذي يؤديه الحفاظ على السلام.

وزيادة التركيز على منع نشوب النزاعات تعني الاعتراف بأولوية السياسة في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. والاستثمار في هياكل من قبيل نظم الإنذار المبكر، بدلا من الرد على اندلاع أعمال العنف، أمر يتصف بالأهمية. وسيؤدي التنفيذ الكامل للقرارات إلى تقليل التركيز على مواجهة النزاعات عسكريا في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وسيشجع، بدلا من ذلك، على المزيد من المشاركة السياسية، التي نعتقد أنها ستؤدي إلى بناء السلام الفعال.

إن جنوب أفريقيا تشارك الجمهورية السلوفاكية في رئاسة مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وقد شهدنا في مجال الحفاظ على السلام مدى الأهمية والطابع التكميلي لهذا الإصلاح، مع الأخذ في الاعتبار تأكيد الأمين العام على النُهج الوقائية للحفاظ على السلام. وتعزيز ثقافة اتقاء النزاعات قبل نشوبها يكمّل هدف الاتحاد الأفريقي المتعلق بأهمية الدبلوماسية الوقائية. وبالنظر إلى التكاليف الباهظة في إدارة النزاعات ونجاحها المحدود، يلزم التحول إلى زيادة التركيز على الأعمال الاستباقية التي ستسمح بإحلال السلام المستدام، وبتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها بناء المؤسسات. وفي جوهر الأمر، يجب على الأمم المتحدة الابتعاد عن إدارة النزاع والتوجه نحو إرساء الأساس اللازم لإجراء حوار شامل، والانتقال السلمي، وتحقيق السلام المستدام في الأجل البعيد.

وتركز منظومة السلم والأمن الأفريقية على منع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات، وبناء السلام، وهي أمور تشكل جميعها عناصر أساسية لتطلّع الاتحاد الأفريقي نحو إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وقد بذل الاتحاد الأفريقي

والمنظمات دون الإقليمية في القارة قدرا كبيرا من الجهود لوضع القوة الأفريقية الجاهزة وتفعيلها وتعزيز قدرتها على الانتشار السريع، مما سيؤثر بشكل مباشر على عملية بناء السلام والسلام المستدام.

ويبيّن التنفيذ مؤخرا للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعني بتعزيز الشراكات في إطار السلام والأمن التزام الاتحاد الأفريقي بمجالات العمل الرئيسية الأربعة لهذا الإطار، وهي أولا، منع نشوب النزاعات والوساطة والحفاظ على السلام؛ ثانياً، التصدي للنزاعات؛ ثالثا، معالجة الأسباب الجذرية؛ ورابعا، مواصلة استعراض الشراكة وتعزيزها. وفي الوقت نفسه، يكرر وفد بلدي دعوته لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة بغية تأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن.

وينبغي أن يظل التمثيل الجنساني الملائم ضمن هياكل الأمم المتحدة لحفظ السلام هدفاً هاماً، في سعي منا لمزيد من الفعالية والكفاءة في عمليات بناء السلام. والحاجة إلى وجود نساء في صفوف حفظة السلام باتت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، نظرا لأن النساء غالبا ما يمكنهن الاضطلاع على نحو أفضل بعدد من المهام الحاسمة لحفظ السلام، ولا سيما بشأن الادعاءات المرتبطة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين، وتوفير بيئات آمنة للنساء بغية التعبير عن شواغلهن المتعلقة بالسلامة والأمن. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بقيام الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بتعيين أول محام للأمم المتحدة عن حقوق الضحايا، من أجل تناول الاتهامات الموجهة إلى حفظة السلام الدوليين بالاستغلال الجنسي.

وفي الختام، إن فكرة بناء السلام ترتكز بقوة على مفهوم مفاده أن السلام لا يمكن تحقيقه بدون التنمية، وأن التنمية لا يمكن أن تزدهر بدون تحقيق السلام والاستقرار. ونؤمن بضرورة أن يدعم ذلك المفهوم نهجَ الأمم المتحدة صوب تنفيذ ولايتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على تحقيق الازدهار والسلام في أفريقيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدليَ به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إنّ التحديات التي تواجه سلامنا وأمننا هي أكبر أو أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ويتعين على استجابتنا أن تواكب تلك التحديات. فالشعوب التي نخدمها تتوقع منا أن نأخذ زمام المبادرة لمواجهة النزاعات العنيفة، والأزمات الإنسانية، وتدفقات المهاجرين، وحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ التي تواجهها يومياً. ولا بد لنا ببساطة أن نكون على قدر المهمة المطلوبة منا. والحفاظ على السلام هو مسؤولية أساسية، وجزء مما نحن عليه.

إنني أمثل بلدا يشكل فيه حفظ السلام جزءا لا يتجزأ منه. وأيرلندا التي تشارك باستمرار في عمليات دعم السلام منذ عام ١٩٥٨، تخاطب أعضاء مجلس الأمن بوصفها من المساهمين المتفانين والملتزمين بقوات في بعثات الأمم المتحدة الهامة. واليوم، لدينا قوات منتشرة في ست بعثات للأمم المتحدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا، مع مساهمات كبيرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ولقد علمتنا التجربة أن الولايات والبعثات لا يصلح لها نهج واحد يناسبها جميعاً. فالتحديات معقدة ومتطورة؛ ويجب أن تكون استجاباتنا كذلك أيضاً.

ونعتقد أن الاعتماد التاريخي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتيح فرصة فريدة من نوعها. وعلينا أن نغتنمها بغية تحقيق طموح الأمم المتحدة لتحسين الولايات والاستجابات الأساسية.

إن الرؤية البعيدة الأمد للحفاظ على السلام ترتكز على تطوير القدرة في مجال بناء الدول الشاملة للجميع والقادرة على الصمود. ونحن بحاجة إلى المؤسسات الفعالة القادرة على التعامل مع شعوبها. وتقع علينا المسؤولية عن ممارسة القيادة، وتحقيق الملكية والمساءلة لأجل بعيد. ونحن بحاجة إلى الوفاء بهذه المهمة. إننا نشيد بالأمين العام غوتيريش لتشديده على إدراج منع نشوب النزاعات في صميم ولايته. ولا يمكننا ببساطة تحقيق النجاح ما لم نعالج أسبابها الجذرية.

وتتشاطر أيرلندا الرأي القائل إن الإيمان بالأمم المتحدة يعني الاستثمار فيها، ولا سيما في حفظها للسلام، والوساطة، وبناء السلام، والمهام الإنسانية. ويمكن للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية، وسياسته المشتركة الخاصة بالأمن والدفاع، أن تعززا جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، ولا سيما من خلال بناء قدرات البعثات في البيئات الهشة. وستكون أيرلندا مساهما نشطا.

ونحن نعلم أنه لا يوجد حل سهل. فلكل نزاع خصائصه الفريدة. وتعتقد أيرلندا، كمساهمة في حفظ السلام، أنه ينبغي وضع الولايات بحيث تواجه العوامل المتعددة التي تدفع النزاع وتسبب الهشاشة. ويجب أن تستجيب عملياتنا للأوضاع المتغيرة على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان أن يتعامل حفظة السلام التابعون لنا في الميدان مع المجتمعات المحلية بشكل مفيد وبطريقة شاملة. وينبغي للولايات أيضا أن تواكب السياقات السياسية والإنسانية والإنمائية.

وإننا ندرك أن برامج المساعدات الإنسانية والإنمائية يجب بدورها أن تكون مصممة وفقاً لحالات النزاع، ولا سيما عندما تستمر الأزمات لمدة طويلة. ويجب علينا جميعا أن نعمل من أجل دعم النتائج المشتركة الناجمة عن تدخلاتنا.

ونحن على دراية بأن الناس أقل ميلا إلى العنف عندما يتم احترام حقوقهم. لذلك، فإن مراعاة حقوق الإنسان في العلاقة بين التنمية والجهود الإنسانية وجهود بناء السلام سوف تزيد من فرص النجاح، وسوف تكون مفيدة في مواجهة العوامل المحركة للنزاع.

ويجب أن تسلّم الولايات بالصلات القائمة بين النزاع والسلام والمساواة بين الجنسين، وأن تستجيب لها. ونحن نعرف أيضا أنه لا يمكننا إحراز النجاح ما لم نعمل على تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال. ولقد شهدنا مراراً أن المشاركة والتمثيل الكاملين للمرأة في صنع القرار يهدفان إلى تحسين آفاق النجاح في جهودنا الرامية إلى بناء السلام وحفظ السلام.

والتنمية المستدامة في البلدان والمناطق المتضررة من النزاعات تعني أنه يجب علينا أيضا أن نتقبل المخاطر. ويجب أن نستعد للأطر الزمنية الطويلة الأمد، وأن نلتزم بالمشاركة المستمرة.

إن الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والعملية الانتقالية لوجود الأمم المتحدة في ذلك البلد يمثل حالة اختبار لمنظومة الأمم المتحدة في تطبيق نهج صون السلم. ولطالما دعمت أيرلندا شعب ليبريا، ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء المدنيين هناك.

ختاماً، وعلى الرغم من كوني وافد جديد هنا اليوم، فإنني أعلم أن المناقشات في هذه القاعة تقر بصورة متزايدة بأن عالمنا المعقد يتطلب أمماً متحدة قادرة على أن تجهز نفسها لمواجهة ذلك التعقيد. وفي الماضي، ألقت الجدران التي كانت تفصل بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث بظلالها على جهودنا الرامية إلى بناء سلام مستدام. دعونا نقرر اليوم أن لدينا مسؤولية شاملة تجاه الشعوب التي نمثلها بأن نكون أكثر فعالية وتماسكا – أي أن علينا أن نتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل إحلال السلام. وما من تحدٍ أكبر أمامنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة المصرية لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر نائبة الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ما قدموه من أفكار وتوصيات قيمة.

وبنغلاديش تولي أهمية لمساهمتها القيمية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشدد على ضرورة إسناد ولايات حفظ السلام في إطار عملية سياسية أوسع نطاقاً لحل النزاعات والسعي إلى تحقيق السلام الدائم. ولذلك، فإننا نؤيد الاستجابة الشاملة والمنسقة لكامل سلسلة النزاعات من خلال إشراك كل الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ومن هذا المنظور، تضطلع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور حاسم في تحقيق الهدف والعملية الأوسع المتمثلين في صون السلام. وإزاء نهج السياسة العامة هذا، نود التأكيد على النقاط الخمس التالية.

أولاً، أن هذه السياسة تؤيدها بقوة الأدلة التي تثبت أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تخدم غرضاً بالغ الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال حماية المدنيين، في معظم الحالات. ولذلك، من المهم أن تركز ولايات حفظ السلام على المجالات التي يمكن للبعثات المعنية أن تحقق فيها النتائج المرجوة على نحو واقعي بالموارد المتاحة لها. وفي كثير من الأحيان، قد يفضي إلى نتائج عكسية تكرار إطالة أمد قرارات مجلس الأمن دون إعطاء توجيهات واضحة ومركزة واستراتيجية للبعثات فيما يتعلق بإسهاماتها المحتملة في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في صون السلم.

ثانياً، بوصفنا بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، كثيراً ما نجد أنفسنا في ظروف قاسية لإبقاء أفرادنا المنتشرين على أرض الواقع على علم بتحليل النزاعات والعمليات السياسية الأوسع، بسبب الافتقار إلى المعلومات والتنسيق في الوقت المناسب. وما زلنا ننظر في مسألة وضع نهج منتظم ومنهجي للمشاورات الثلاثية فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة والأمانة العامة لمعالجة هذه الثغرات. ونعتقد أن مثل هذه الآلية المؤسسية ستؤدي إلى تغيير نوعي في تصميم الولاية ومراجعتها.

ثالثاً، لا بد أن تتنبه بعثات حفظ السلام إلى أن مهامها التقليدية لبناء السلام لا تقتصر على صون السلام فحسب. فبعثات حفظ السلام يمكنها أن تضع الأساس – بالاقتران مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية التي تخدمها – للمساهمة في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في صون السلام والتنمية من خلال نهج متكامل ومتسلسل لإنجاز الولاية. والتنسيق القطري السلس مع كيانات الأمم المتحدة المشاركة على أرض الواقع يبقى أمراً أساسياً للعمليات الانتقالية خلال سحب البعثات والخروج. كما أن الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لتكملة عمل مجلس الأمن في هذا الصدد لا يحتاج إلى تأكيد مفرط.

رابعاً، إن تصميم وتنفيذ ولايات حفظ السلام يستند إلى مجموعة من المبادئ المستقاة من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأمور الأساسية لنزاهة بعثات حفظ السلام ومصداقيتها أن تتسق ولاياتها مع تلك المبادئ. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون ولايات حفظ السلام قابلة للتحقيق بالنظر إلى الخبرة الفنية والموارد المتاحة لبعثات حفظ السلام. ونقترح معالجة التحديات التي تتجاوز قدرة بعثات حفظ السلام من خلال الأدوات الملائمة الأخرى، دون المخاطرة بمصداقية أفراد حفظ السلام وسلامتهم.

خامساً، إن مسألة الموارد التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة لبعثات حفظ السلام تبقى بمثابة أولوية لاستمرار كفاءتها وفعاليتها. ونحن نقر بالميزة المحتملة لخطة الأمين العام للإصلاح المكونة من تسع نقاط في تبسيط نشر الموارد بولايات واضحة

وقابلة للتحقيق. ونتطلع إلى تقديم توصيات جريئة وطموحة واستشرافية بشأن تمويل صون السلام في تقرير الأمين العام، الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً الإسهامات المحتملة لبعثات حفظ السلام في هذا الصدد.

وهذه المناقشة المفتوحة فرصة سانحة لمجلس الأمن، إلى جانب العضوية الأوسع، لإعادة النظر في إمكانيات زيادة تعزيز أداء عمليات حفظ السلام وإسهامها في السياق الأعم لإصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. والاعتراف الشامل بأسبقية السياسة في صون السلام يجعل من الواضح أن التطبيق المتسق والمنسق لمختلف الأدوات المتاحة للأمم المتحدة يمكن أن يساعد أيضاً على تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في حالات محددة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. وتكريماً لرئاسة مصر لمجلس الأمن، سأحاول أن أقول ذلك باللغة العربية:

(تكلم بالعربية)

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترحب، سيدي، بالمذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2017/692، المرفق)، التي أعددتموها لهذه المناقشة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تشارك العضوية في المجلس مع إيطاليا، أود أيضاً أن أؤيد البيان الذي أدلى به زميلي الإيطالي في وقت سابق اليوم.

سأتناول اليوم ثلاثة مواضيع: أولاً، ضرورة الحصول على الولاية الصحيحة؛ ثانيا، الحاجة إلى معايير مرجعية لقياس التقدم المحرز؛ ثالثا، الحاجة إلى تعزيز توليد القوة.

فيما يتعلق بموضوع الولاية الصحيحة، أود أن أبرز التماثل بين العلاج الطبي من ناحية وعمليات حفظ السلام من جهة أخرى. فالوقاية خير من العلاج دائماً، ولكن عندما يصاب أحدهم بالمرض، لا بد من الوصفة الصحيحة. ويجب تصميم الولايات بدقة جراحية مشابهة. فما من علاج واحد لجميع العلل. ويجب أن تستند بعثة الأمم المتحدة إلى تشخيص دقيق للحالة الماثلة، سواء أكانت بعثة سياسية صغيرة ومركزة أو عملية سلام كاملة. وكما يرد في الفقرة الأولى من المذكرة المفاهيمية، فإن التحديات الأمنية الماثلة ”تقتضي أن تتبع الأمم المتحدة نهجاً أقوى وأكثر اتساقاً وشمولاً“. وما أن تبدأ البعثة، قد يلزم إجراء تعديلات على الولاية، تبعاً للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خير مثال على المرونة التي أبدتها الأمم المتحدة عن طريق تغيير التركيز الجغرافي عندما تفاقمت الحالة الأمنية في وسط مالي. وفي هذا السياق، أود التشديد على ضرورة أن تبذل حكومة مالي المزيد من الجهد لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في الجزء الشمالي من البلد.

النقطة الثانية تتعلق بالمعايير المرجعية. واستمراراً للمجاز الذي بدأت به، فإن المسؤولية عن صحة المرء تقع على عاتق المريض، والمسؤولية عن الحفاظ على السلام تقع بالمثل على عاتق الدولة المضيفة. وعلاوة على ذلك، فإن بعثات الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تمكين الدول المضيفة من الانتعاش ومنع الانتكاس. ولذلك، نحتاج إلى نهج متكامل، كما ورد في المذكرة المفاهيمية، مما يستتبع قيام أمم متحدة متماسكة بالتنفيذ الشامل لكل ركائز منظومة الأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يوفر الخروج المنظم جيداً وأن يساعد على منع الانتكاس.

وبالتالي، يجب أن تتضمن الولايات معايير واضحة للسياسات والحوكمة يمكن من خلالها قياس نجاح الولاية. ويمكن أن تشمل هذه المعايير المرجعية المؤسسات الشاملة وحقوق الإنسان ومركز المرأة وحماية المدنيين ومكافحة الاتجار بالبشر، كلما أمكن ذلك. وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون صارماً مع الدول المضيفة التي لا تتعاون مع الأمم المتحدة، بل وأكثر حزماً مع الدول التي تهاجم مواطنيها وتعرقل عمل الأمم المتحدة عن قصد. وهذا أمر غير مقبول. ويجب مساءلة الدول المضيفة. وجنوب السودان مثال على ذلك، حيث المشكلة محتدمة.

واستطراداً للمقارنة، سأتطرق إلى الموضوع الثالث – توليد القوة. فمثل الطبيب تماماً، يحتاج حفظة السلام إلى الأدوات الصحيحة. ويجب أن تكون عمليات السلام قوية بالقدر اللازم للاضطلاع بولايتها. وبالتالي، يجب أن نقوم بتحديث عمليات الأمم المتحدة للسلام. فكثيراً ما تفتقر بعثاتنا الآن إلى الوسائل والجودة والقدرة على الاضطلاع بوظائفها بفعالية. نحن نرسل الخوذ الزرق بدون حماية مناسبة، في حين أننا نعرف حق المعرفة أنهم يواجهون خطر التعرض للاعتداء.

والنقل الطبي والمرافق الطبية والحماية التي توفرها القوة أمور لا ترتقي دائما إلى المستوى المطلوب. وينبغي أن تتمثل إحدى أولوياتنا في تعزيز تشكيل القوات، وتشجيع المزيد من البلدان على التعهد بتوفير المزيد من القوات والقدرات. كما ينبغي للمجلس تكثيف العمل مع البلدان المساهمة بقوات، وهو ما أشار إليه للتو زميلنا ممثل بنغلاديش. ونحن نشدد على هذه النقطة. علاوة على ذلك، نناشد البلدان المساهمة بقوات التي لم تفعل ذلك بعد أن تؤيد مبادئ كيغالي لحفظ السلام. ونوجه التحية إلى قيادة رواندا في هذا الصدد.

إننا من البلدان التي تستضيف اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي سيعقد في فانكوفر خلال تشرين الثاني/نوفمبر، والذي نتطلع إليه. ونأمل أن يمنح هذه العملية زخماً إضافياً. علاوة على ذلك، إننا ندعم الأمم المتحدة ووضع البرامج المعنية بالتناوب. وينبغي لذلك أن يتيح للبلدان المساهمة بقوات تزويد البعثات بقدرات متطورة لفترة محددة مسبقا. وإننا نحيّي العمل الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد، على سبيل المثال بشأن تناوب الطائرات المروحية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعمليات السلام بحاجة إلى عناصر تمكينية وأحدث المعدات من أجل تنفيذ بعض العمليات الأكثر صعوبة اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على تعزيز استخدام مصادر المعلومات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الأمر الذي بدأته هولندا، من بين بلدان أخرى.

وفي الختام، فإن الحفاظ على السلام يتطلب جهودنا المستمرة، سياسياً ومالياً، منذ بداية البعثة إلى نهايتها وما يلي ذلك – من الرعاية الوقائية إلى الرعاية اليومية والرعاية اللاحقة. وتؤيد مملكة هولندا تأييدا مخلصاً الجهود الرامية إلى تحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن على استعداد للانضمام إلى المجلس في القيام بدوره ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد كورنيليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت اليوم.

تؤيد قبرص البيان الذي أُدليَ به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ما برحت الأمم المتحدة، لأكثر من ٧٠ عاما، تتصدى للتحديات الناشئة التي تواجه السلام والأمن، عن طريق وضع مجموعة واسعة النطاق من الأدوات والصكوك واعتمادها.

ولا تزال اليوم تساهم إسهاما كبيرا في توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات.

وإن استعراضات عام ٢٠١٥، التي تركزت على عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام، كانت جميعها مستوحاة من الحاجة الملحة إلى تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة كجزء من الجهود المتجددة للتصدي بفعالية للتهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وتتفق قبرص مع الأنماط الشائعة التي تمخضت عنها الاستعراضات المختلفة، وتؤيد دعوة الأمين العام لإيجاد هيكل تشغيلي شامل وحديث وفعال للسلام ينطوي على منع نشوب النزاعات، وتسويتها، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية الطويلة الأجل – أي مجموعة أدوات السلام التي تتكيف مع الظروف الفريدة لكل نزاع أو بلد.

وما برحت قبرص منذ ستينيات القرن الماضي تستفيد من مشاركة الأمم المتحدة، بهدف تحقيق السلام وإعادة توحيد الجزيرة، من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. وقوة الأمم المتحدة هي مثال على العمليات الفعالة لحفظ السلام. واستمرارها أمر لا غنى عنه طالما لم يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص.

أولا، استنادا لخبرة قبرص الطويلة الأمد، فإن الأولوية الأهم تكمن في وقف النزاع، وكفالة ألاّ يندلع مرة أخرى. بيد أن تحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات يتسمان بالقدر نفسه من الأهمية. ثانيا، ينبغي أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع هي أساس عمل الأمم المتحدة. ثالثا، ينبغي أن يسترشد أي استعراض لعمليات حفظ السلام بالحالة على أرض الواقع. رابعا، إن الموضوعية والنزاهة هما من المبادئ الرئيسية في كفالة مصداقية الأمم المتحدة وكفاءتها.

ومن المؤكد أن الحالة في قبرص وآفاق تحقيق السلام ستكونان الآن أسوأ بكثير لولا الوجود المستمر لقوة الأمم المتحدة وانخراط الأمم المتحدة على مر السنين. وطالما أن قبرص لا تزال تحت احتلال عسكري غير مشروع – بوجود آلاف الجنود المدججين بالسلاح مما يجعل المنطقة المحتلة من أكثر المناطق عسكرة في العالم – فمن الواضح أن وجود قوة الأمم المتحدة سيكون ضروريا على الاطلاق. ولا تزال الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، هي المنتدى الذي يمكن من خلاله التوصل إلى تسوية، وينبغي أن تكون في صدارة جميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك.

وما فتئت قبرص ملتزمة بإعادة توحيد الجزيرة، حيث إن أي بديل عن ذلك لا يخدم مصالح شعب قبرص، والقبارصة اليونانيين، والقبارصة الأتراك على حد سواء. ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا من أجل التغلب على الجمود الحاصل، وتمهيد الطريق أمام التوصل إلى تسوية شاملة تعيد توحيد قبرص في نهاية المطاف، بوصفها دولة لديها مقومات البقاء وقادرة على القيام بأعمالها، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وقواعد الاتحاد الأوروبي. ونحن ممتنون للأمين العام على جهوده الدؤوبة وعلى مشاركته الشخصية، وللإشارة التي يبعثها مجلس الأمن لتحقيق الوحدة وتوفير الدعم.

وإذ تسلم حكومة قبرص بالحاجة إلى استعراض عمليات حفظ السلام على أساس منتظم من أجل تعظيم فعاليتها وكفاءتها، فإنها وافقت على القرار ٢٣٦٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذ في تموز/يوليه، والذي ينص على إجراء استعراض استراتيجي لقوة الأمم المتحدة في إطار ولايتها الحالية. والحفاظ على الولاية شرط مسبق أقرّه مجلس الأمن في ذلك القرار، إذ أن الحالة على أرض الواقع لم تتغير. وفي هذا الصدد، نتوقع إجراء الاستعراض الاستراتيجي بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف، جمهورية قبرص.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام قبرص بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز هيكل السلام، الأمر الذي يكفل زيادة الفعالية مع الاستخدام الأمثل لجميع الأدوات والموارد المتاحة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وفي الوقت المناسب حقاً بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما تقدمه من مساهمات محتملة لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في الحفاظ على السلام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى معالي السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام؛ والسيد يوسف محمود، كبير المستشارين في المعهد الدولي للسلام؛ والسفير غيرت روسنتال، الرئيس السابق لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، على إحاطاتهم الإعلامية وآرائهم القيّمة بشأن الموضوع المطروح هذا اليوم.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أكرر التأكيد على دعم ماليزيا للدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين. إننا ندرك تماما المسؤوليات والتوقعات الهائلة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. إن وفد بلدي ينظر إلى ذلك نظرة إيجابية، حيث أنه يظهر رغبة المجتمع الدولي في أن تقوم الأمم المتحدة والمجلس بالمزيد من أجل ضمان تحقيق السلام الدائم والمستدام في البلدان المتضررة من النزاعات في نهاية المطاف.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في مجال حفظ السلام لأن كل بعثة فريدة من نوعها. لذلك، فخلال جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز الحالة وتحسينها في مختلف بعثات حفظ السلام، يتعين علينا أن نراعي شتى العناصر والحالة والبيئة والتحديات التي تواجهها البعثات، بما في ذلك التنسيق ذي الصلة بين مختلف الجهات المؤثرة في الميدان. والواقع أن المشاركة النشطة للبلدان المضيفة هي عنصر هام عندما يتعلق الأمر بنجاح أي بعثة. لذلك، نرى أن الوقت قد حان لكي يتحول مجلس الأمن والبلدان المضيفة المعنية من مفهوم النهج الحكومي إلى نهج المواطنين.

إن السلام والتنمية لا يستبعد أحدهما الآخر؛ إنهما دائما متلازمان. فبدون السلام والأمن لن تتمكن البلدان من تركيز مواردها على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق رفاه شعوبها. لذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتطوير عمليات حفظ السلام من خلال نهج استراتيجي أكثر شمولا وتكاملا وينطوي على المجتمع المحلي.

وفي هذا الصدد، فإن ماليزيا مستعدة لمشاطرة خبراتها، ولا سيما في مجال التدريب على حفظ السلام، مع التركيز على كسب قلوب السكان المحليين وعقولهم.

إن وفد بلدي يؤيد جهود المجلس والأمم المتحدة في تعاملهما مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والنساء، بغرض تحقيق المساواة في الحصول على التعليم الجيد وبرامج التدريب على القيادة. ونحن نؤيد أيضا الأدوار التي يضطلع بها الشباب والنساء كوسطاء في الحفاظ على السلام. وما زلنا نعتبر أن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء عن كفالة وضع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوسع حفظة السلام في الميدان أن يوفروا المساعدة ذات الصلة والقيام، كلما أمكن ذلك، بتيسير عملية البلد المضيف لتحقيق السلام والاستدامة.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تشيد بالتضحيات التي يقدمها حفظة السلام – وبالرجال والنساء المتفانين الذين خدموا والذين يخدمون الآن بتفانٍ وتميّز ثابتين في مساعينا المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين. فالبعض قدّموا أرواحهم ثمناً لهذه الجهود النبيلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2017/692، المرفق) بشأن الموضوع قيد المناقشة.

تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بوليفيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن حفظ السلام هو آلية فريدة وأداة لا غنى عنها لعملنا الجماعي الذي نقوم به من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أوجه القصور، فمن الواضح أن حفظ السلام وحفظة السلام يحققون النتائج، ويساهمون في تخفيف حدة التوترات، ويكفلون لعمليات بناء السلام بأن تمضي قدماً في مختلف أنحاء العالم.

والتماسك بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية أمر يتصف بالأهمية. ولقد جرى التنويه صراحة بهذا الترابط في قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، وكذلك في خطة عام ٢٠٣٠، ومؤخرا جدا في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. ومن خلال الحؤول دون عودة أعمال العنف، ودعم وتمكين مهام حيوية في بعض المجالات، ومساعدة البلدان المضيفة في تطوير استراتيجياتها المتعلقة بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فإن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد إنما ترسي الأسس اللازمة لنجاح عمليات بناء السلام.

وإن حفظ السلام الفعال، ودوره في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، ومساهمته في الانتقال المنظّم إلى مرحلة إعادة الإعمار والتنمية بطريقة شاملة، أمور تقتضي زيادة تعزيز المكانة المركزية للعناصر التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه عمليات حفظ السلام. وأود أن أركّز على البعض منها.

أولاً، يجب أن تكون ولايات حفظ السلام واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز، ويجب صوغها بحيث تتكيف دائما مع الحقائق على أرض الواقع. ثانياً، يجب في جميع الأوقات التقيد بالمبادئ المتمثلة في موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلاّ في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. والمطلوب بذل مزيد من الجهود بغية التغلب على الشكوك إزاء الأساس القانوني لاستخدام القوة في عمليات حفظ السلام. ثالثا، إن حكومات البلدان الخارجة من النزاع تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد احتياجاتها وتنفيذ خطط التنمية بعد انتهاء النزاع. لذلك، ينبغي لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد دعم الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن عمليات حفظ السلام هي شراكة، ونجاحها يتوقف على التعاون المستمر، والنوايا الحسنة للدول الأعضاء، والتزامها بتعزيز المنظمة وتحسين كفاءتها، لكي تتمكن من الوفاء بالمبادئ والمثل العليا المشتركة عالميا، وتلبية احتياجات المتضررين من النزاعات المسلحة. والقانون الدولي لا يتطلب مجرد التوصل إلى نتيجة في ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات أو حلها، بل أن تكون تلك النتيجة مصحوبة بعملية تنسجم مع معايير معينة.

والمهم أن تعمد ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام إلى تأييدها صراحة مبادئ الاستقلال السياسي، والمساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص القضائي الداخلي لأي دولة. ويجب عدم استعمال حفظ السلام للإبقاء على الوضع الراهن الناشئ عن انتهاك هذه القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. كما ينبغي عدم استعماله في تعزيز الأوضاع غير القانونية التي تنشأ عندما تتوقف الأعمال العدائية. ولا بد من كفالة التقيّد بهذا الفهم طيلة مراحل عمليات حفظ السلام.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن

تظل حماية المدنيين في مصاف الأولوية. وفي بعض حالات النزاع المسلح، فإن استعادة التركيبة الديمغرافية للسكان المتضررين نتيجة عمليات طرد واسعة النطاق لأسباب عرقية هي شرط أساسي لشرعية السلام واستدامته. لذلك، من المهم في هذه الحالات أن يهيئ حفظة السلام الظروف اللازمة وأن يعملوا كضامنين لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية بصورة كاملة وآمنة ومشرّفة.

وأذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من ويلات الحرب وهو على مقربة من نزاعات أخرى، سوف تواصل جهودها الرامية إلى إرساء السلام والاستقرار الدائمين في منطقة جنوب القوقاز وما وراءها، على أساس المعايير والمبادئ التي تكون مقبولة عموما من جانب القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بمصر على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أيتغبوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بوفد مصر على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جدا. كما أعرب عن تقديري لنائبة الأمين العام ومقدّمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم الثاقبة بشأن موضوع مناقشتنا.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل إحدى الأدوات الحقيقية المتاحة للمنظمة من أجل تنفيذ أحد أهدافها التأسيسية الأساسية الثلاثة، ألا وهي الحفاظ على السلام، والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية. وأصبح من الضروري القول إن تلك الأهداف الثلاثة مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وفي هذا الصدد، ينص القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بحق، في جملة أمور، على أن الحفاظ على السلام يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

ومبدأ الحفاظ على السلام أصبح نموذجا جديدا في إدارة النزاعات، حتى أن عمليات حفظ السلام بدأت تتكيف مع العديد من معالمه. ولقد حدّد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أربعة تحولات استراتيجية تحتاجها الأمم المتحدة من أجل النجاح في التكيف مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات. وهي تتألف مما يلي: نهج سياسي، ومجموعة من الخيارات التي تتراوح بين نشر المبعوثين الخاصين ونشر عمليات حفظ السلام، والشراكات مع المنظمات الإقليمية بغية الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية لكل منظمة، ونهج لحفظ السلام يركز على العمل الميداني ويتمحور حول الناس.

ومبدأ المنع في عمليات حفظ السلام لا يقتصر على مجرد منع نشوب النزاعات أو تفاقمها، إنما يتعلق بالمشاركة المستمرة منذ العلامات المبكرة للنزاع إلى مرحلة ما بعد التعافي. فحفظ السلام وبناء السلام أصبحا بالتالي متداخلين جدا بحيث يمكن اعتمادهما معاً في كل مرحلة من مراحل النزاع. وحتى عندما لا يكون هناك بعد أي ضرورة لنشر القوات، فإن التهديد باستخدام القوة على سبيل الردع قد يثني الأطراف عن التخلي عن عملية قائمة للسلام.

وثمة حاجة إلى القول إن ما من نزاعين هما الشيء نفسه، وبالتالي فإن النهج الواحد الذي يناسب الجميع سيظل على الدوام نهجاً مضللاً. وفي هذا الصدد، يحتاج الإطار التحليلي لولاية حفظ السلام أن يكون فريداً بشكل حصري وأن يتعلق بالنزاع وببيئته. والتعاون الفعال مع الترتيبات الإقليمية في صياغة

ولايات حفظ السلام لا يقدّر بثمن، نظراً للمزايا الواضحة التي تتحلى بها الهيئات الإقليمية كهذه، بما في ذلك النظر في النزاع بمزيد من التعمق.

البيئة والثقافة والحساسية؛ فضلا عن تاريخ الحالات المماثلة. كذلك تؤدي الأدوار الملقاة على عاتقها.

سيكون من المفيد أيضا الاضطلاع بالولاية بشكل تدريجي كون ذلك ينطوي على إمكانية إتاحة المجال لتقييم مرحلة النزاع وما يتعين القيام به في المرحلة القادمة. كذلك من المفيد فهم ديناميات النزاع لتحديد عناصر الولاية الجديدة التي تحقق نتائج محسنة، وما إلى ذلك. إن تعقد النزاعات المعاصرة يحتم ضرورة زيادة الوعي بالأوضاع السائدة؛ وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الوشيك؛

من العناصر الحاسمة في الحفاظ على السلام إتاحة الفرصة لتحقيق المصالحة. إن مبادرات السلام التي تمكن أصحاب المصلحة من البدء بحرية في المفاوضات واختتامها على أساس الإقرار بمبدأ الأخذ والعطاء، يرجح أن تبلغ مستويات ثابتة من روح التوفيق والاستقرار. إن أي حالة تشجع الأطراف على التوقيع على اتفاقات تجري صياغتها في عواصم أجنبية، مع افتراض الإلمام بالقضايا، والحلول الملائمة والمقبولة لدى الأطراف، قد لا تحقق النتائج المرجوة.

ثمة عنصر مهم جدا في خطة السلام المستدام، ألا وهو إشراك المجتمع المدني. في الماضي، ثبت أن قصر مفاوضات السلام على الأطراف المسلحة مسألة تشوبها عيوب كبيرة جدا، لأن تلك الأطراف ربما تضع لنفسها أهدافا سياسيا قصيرة النظر لا تؤدي إلى السلام المستدام. ومشاركة الشباب والنساء والقيادات الدينية والمجتمعية ذات قيمة جوهرية تدعم السلام باستمرار. وفي هذا الصدد، من المفيد جدا تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للحفاظ على السلام.

عند هذا المنعطف، أود أن أشدد على الحاجة إلى احترام سيادة الدول الذي يشكل مبدأ أساسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول المضيفة أن تستثمر في عملية السلام قبل أن تتمكن من الحصول على فرص نجاح معقولة. وتحقيق ذلك الاستثمار يتطلب لباقة وحصافة من جانب المجتمع الدولي ودعمه. أما فيما يتعلق بالدول المضيفة، فإن الحنكة السياسية ستشكل عنصرا رئيسيا في عمليات استضافة البعثات التي من شأنها أن تحقق السلام والاستقرار والتنمية والعدالة على أساس مستدام. لذلك فإن أي ولاية ناجحة لحفظ السلام يجب أن تنظر في العوامل التالية: التعاون الفعّال مع الدول المضيفة والمجتمع المدني والأطراف المتصارعة وقادة المجتمع المحلي؛ التبصر ودعم الترتيبات الإقليمية؛ هدف المصالحة الحقيقية؛ ديناميات النزاع واحترام سيادة الدولة مقابل دعم الدولة لعملية السلام.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا أنه بالنظر إلى الدور الهام الذي يقوم به حفظة السلام، من الحتمي لجميع الأطراف المعنية أن تبذل الجهود الرامية إلى كفالة سلامة جميع أفراد حفظ السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى السلسلة المتواصلة من المناقشات المفتوحة في مجلس الأمن خلال الأشهر القليلة الماضية، ومعالجة شتى جوانب الحفاظ على السلام.

أود أيضا أن أذكر بأن سلوفاكيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الأمم المتحدة في الوقت الراهن ماضية في عملية إصلاح رئيسية لا بد لها من أن تفضي إلى تنشيط المنظمة في ركائز عملها الثلاث جميعها. إذ أن صون السلام والأمن الدوليين

يكمن في قلب الأمم المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أن نجد ذلك مترسخا جدا في القسم الأول من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقا من روح التمسك بمبادئ الميثاق، سنواصل التطلع إلى تحقيق الأهداف السامية. إن كسر دوامات النزاع والتوصل إلى حلول مستدامة يعني أيضا أنه يتعين علينا الاستمرار في التطور والتكيف، ولا سيما الطرق والوسائل المتوفرة في مجموعة أدوات الأمم المتحدة.

إن بعثات حفظ السلام تمثل النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، ولكن ينبغي عدم إساءة فهمها على أنها هدف في حد ذاتها. في كل سيناريو، نحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق حل مستدام يستند إلى اتفاق سياسي قوي. وما برحت سلوفاكيا نشطة بوصفها إحدى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، حيث عمل الأفراد التابعون لها حتى الآن والبالغ عددهم أكثر من ٧ ٥٠٠ من الرجال والنساء، في ١٩ بعثة من بعثات الأمم المتحدة. وحاليا يرتدي رجالنا ونساؤنا النظاميون في القوات العسكرية والشرطة الخوذ الزرق في قبرص، وفي مرتفعات الجولان، وفي هايتي. ونحن عازمون على مواصلة هذا المسعى والمشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام في السنوات القادمة.

إن بعثات حفظ السلام أداة قيمة جدا يجب استخدامها بأقصى درجات العناية والمسؤولية. وعلينا التأكد من أن عمليات حفظ السلام سوف تستمر لاستعادة الأمل للناس وتعزيز مصداقية الأمم المتحدة، وليس العكس. ونشيد إشادة كبيرة بمبادرات من قبيل مبادئ كيغالي والاتفاق الطوعي المرتقب من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ونؤيد تلك المبادرات. عندما يكون المرء أحد أفراد حفظ السلام يعني ذلك المساءلة والارتقاء إلى أعلى المعايير.

علينا تحقيق الأهداف الطموحة والحلول المستدامة، ولهذا، نحن بحاجة إلى تكيف الولايات التي تستخدم أدواتنا بطريقة فعالة في لحظة معينة، وفي ظل ظروف محددة. ينبغي أن تتطور الولايات وأن وتتكيف بحيث تجسد الحقائق السياسية والتشغيلية في الميدان. وسوف نبقي في الأذهان باستمرار السلسلة الكاملة لدورة النزاع، وأن نكون في تفكيرنا متقدمين خطوة إلى الأمام، ولكن علينا أيضا أن نتطلع خطوة إلى الخلف. وهذا يعني أنه قبل أن نشارك في جهود حفظ السلام، يتعين علينا أن نقف على أسباب اندلا ع النزاع، وأن نعرف لماذا مسعى الوقاية غير فعال، وعلينا أيضا أن نفكر في الطريقة التي نخطط بها للتوصل إلى حل مستدام وطويل الأجل ودائم. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نسأل أسئلة من قبيل ما يلي: ما هي النقاط المرجعية للتقدم؟ وما هي استراتيجية الخروج لدينا؟

إن حفظ السلام لا يمثل سوى أحد مكونات الوصفة من أجل التوصل إلى حل مستدام. والحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسعى معقد، حيث أن مختلف عناصر تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة تعمل في مكانها المناسب. ولا يمكننا المغالاة في التشديد على أهمية التنسيق الداخلي للأمم المتحدة. وللقيام بذلك، نرى أنه ينبغي أن تكون عمليات السلام جزءاً من نهج متكامل ويجب أن تكون عمليات السلام مرتبطة بالأدوات الأخرى المتاحة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار، بما في ذلك التخطيط المتكامل والتنفيذ والتقييم من أجل ضمان الاتساق والتماسك. قدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام توصيات هامة بشأن إصلاح وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق اتباع استراتيجية سياسية فعّالة، وتحسين تصميم وتنفيذ الولايات، وتعزيز الشراكات لجعلها أكثر فعالية ومرونة واستجابة للواقع الراهن.

منذ أكثر من ١٠ سنوات وحتى الآن، حددت سلوفاكيا إصلاح قطاع الأمن بوصفه أحد العناصر الرئيسية للوقاية الفعالة من نشوب النزاعات، وعملية ناجحة لإعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. إن العبر المستقاة من العديد من

بعثات عمليات السلام وبعثات الاتحاد الأفريقي تبين بوضوح أن عملية إصلاح قطاع الأمن على نحو يشمل الجميع وبقيادة وطنية يمكنها أن تعالج تدريجيا الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والهشاشة وتهيئة بيئة مواتية تمكن من ترسيخ التنمية المستدامة والسلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن يرتبط ارتباطا مباشرا بحماية المدنيين وسيادة القانون، وهما اثنتان من المهام الحاسمة التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات السلام تقريبا. ثمة أيضا صلة وثيقة لها مع بناء السلام.

في الختام، أود أن أقول إنه من الواضح أن الأمم المتحدة لم تعد تعتمد في البيئة الأمنية الراهنة على الأساليب التقليدية وحدها لمواجهة التهديدات والتحديات الناشئة. علينا الاستمرار في الابتكار والتكيف والمرونة. وعلينا مواجهة التحديات الجديدة قبل أن يقوم المفسدون بعرقلة عمليات السلام الحساسة، وقبل أن نخاطر بفقدان المزيد من الخوذ الزرق، والأهم من ذلك، قبل أن يتعرض السلام في الميدان للخطر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الكيفية التي يمكن بها لعمليات حفظ السلام أن تسهم بشكل أفضل في الحفاظ على السلام. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المستنيرة والزاخرة بالمعلومات.

تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أهم الابتكارات السياسية التي نمتلكها في جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. بعد عقود من الكد والجهد، استحقت الخوذ الزرق مكانها بوصفها رمزا للأمل والحرية للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولكن بينما تعمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات متزايدة التعقيد والصعوبة، فإن الكثر قد تسألوا عما ما إذا كانت تفي بالغرض في الاستجابة الفعالة للتعقيد المتزايد. في هذا السياق، يبرز تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) الأهمية الحاسمة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وفي الوقت نفسه ويدعو إلى أربعة تحولات أساسية في تصميم وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة للسلام – وهي إعطاء الأولوية للسياسة، وعمليات سريعة الاستجابة، وشراكات أقوى، ونُهُج تركز على الميدان ومحورها الإنسان. وجمهورية كوريا، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، جنبا إلى جنب مع النرويج، وإثيوبيا، يسرها أن تلاحظ أن المناقشة الأخيرة بشأن إصلاح عمليات السلام لا تزال تتمحور حول توصيات الفريق.

وآمل مخلصا أن تقوم عمليات السلام الجارية، جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الإدارية للمنظمة والنظم الإنمائية، بمساعدة عمليات السلام على أداء عملها بفعالية أكبر على أرض الواقع. وينبغي أن تركز ليس فقط على إعادة هيكلة الأمانة العامة ولكن أيضا، وهو الأهم، على تغيير الثقافة السائدة، ليتسنى لمنظومة الأمم المتحدة التغلب على مشكلة التقوقع التي تعاني منها والعمل بشكل أكثر تماسكا من الناحية الاستراتيجية. ينبغي أن يكون الهدف النهائي للإصلاحات هو التركيز على تعزيز التآزر بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، من الناحية الفنية والتشغيلية. وعلى ضوء هذه الخلفية، أود أن تسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء أن تزيد بشكل كبير من استثمارها في التحليل والاستراتيجية والتخطيط، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فعالية تصميم البعثات. نرحب، في هذا الصدد، بزيادة المجلس للجهود الرامية إلى إنشاء الولايات متعاقبة ومحددة الأولويات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأمانة العامة أن تحسن التحليل الذي تقدمه حتى يتسنى للمجلس أن يتفهم تماما الديناميات على أرض الواقع عند إنشاء أو تعديل

ولايات البعثات. بالتشاور الوثيق مع البعثات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، ينبغي أن تجري تقييمات مشتركة منتظمة مع الحكومات المضيفة، مع التركيز على جميع أبعاد الركائز الثلاث للأمم المتحدة، من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

ثانيا، واستنادا إلى التحليل المُعزز، ينبغي وضع استراتيجية سياسية شاملة أو خريطة طريق تأخذ في الاعتبار سلسلة السلام برمتها من منع نشوب النزاعات إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية طويلة الأجل. ينبغي تصميم ولايات بعثات حفظ السلام بحيث تكون جزءا من تلك الاستراتيجية السياسية الأوسع نطاقا، مُبينة الصورة الأكبر لمشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ عليه. يمكن لتلك الاستراتيجية الشاملة أن تكون أيضا بمثابة أساس للمجلس والأمانة العامة من أجل البت في التقسيم الواضح للعمل بين البعثة والفريق القطري والكيانات الأخرى ذات الصلة، من بدء البعثة حتى تخفيضها التدريجي. إن لجنة بناء السلام في وضع يمكنها من تقديم المشورة النوعية إلى المجلس في متابعة تنفيذ عنصر بناء السلام في الاستراتيجية الشاملة.

وفي هذا الصدد، سيكون من المهم جدا كفالة أن يقرر المجلس مدى أنشطة بناء السلام التي ينبغي أن تضطلع بها بعثة حفظ السلام في إطار ولايتها. والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الدعوات التي نسمعها لولايات أقل طموحا وأسهل إدارة. ينبغي للدول الأعضاء أيضا التداول بشأن سبل تحسين تأمين التمويل البرنامجي لأنشطة بناء السلام – بما في ذلك زيادة الدعم لصندوق بناء السلام – وما إذا كانت تلك الأنشطة ستنفذها البعثات والأفرقة القطرية أو الشركاء الآخرون ذوي الصلة.

ثالثا، ينبغي للاستراتيجية الشاملة للحفاظ على السلام أن تفكر في الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة المعنيين من خارج الأمم المتحدة. نظرا للطابع المعقد والمتعدد الجوانب للتحديات القائمة اليوم، واستمرار عدم كفاية التمويل وقدرة الأمم المتحدة، فإن السلام المستدام والتنمية المستدامة ببساطة لا يمكن تحقيقهما من جانب منظومة الأمم المتحدة وحدها. فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام، ينبغي رسم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وهذه المنظمات لديها الآن تفهم أفضل للحالة على أرض الواقع، فضلا عن تأثير سياسي أكبر. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المناقشة الرفيعة المستوى المعنية بحفظ السلام التي ستعقدها إثيوبيا في المجلس الشهر المقبل بهدف استكشاف السبل أمام الأمم المتحدة لتعزيز دعمها لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بأنشطة بناء السلام، ينبغي للاستراتيجية الشاملة أن تتناول مسألة تعزيز الشراكات مع ليس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فحسب، لكن أيضا مع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا متزايد الأهمية في بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويمكنها استخدام ما تنفرد به من سلطة لعقد الاجتماعات من أجل حشد الجهات الفاعلة ذات الصلة. في الواقع، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام لهذا العام، ما برحت أعزز تركيز لجنة بناء السلام على تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن الأمثلة على ذلك الاتفاق المبرم بين اللجنة والبنك الدولي لإجراء حوار على أساس سنوي، الذي أعلن في حزيران/يونيه بمناسبة الدورة السنوية للجنة بناء السلام. وفي وقت لاحق من هذا العام، وبصفتي رئيس لجنة بناء السلام، أعتزم أيضا زيارة الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي مع المهتمين من أعضاء لجنة بناء السلام بغية استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز شراكاتنا.

رابعا، من الأهمية بمكان أن تحترم الحكومة المضيفة الملكية الوطنية وأولوياتها لبناء السلام والحفاظ عليه في كل مرحلة من مراحل البعثة، من التخطيط إلى التنفيذ والمراحل الانتقالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبعثات أن تعمل عن كثب مع الحكومات المضيفة والكيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة مع رؤية طويلة الأمد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن ولايات عمليات حفظ السلام كثيرا ما تغفل الآليات الاجتماعية والمؤسسات غير الرسمية المتوفرة في الحال لتكون بمثابة أساس للسلام المستدام، مثل الدور الذي يمكن أن يضطلع به كبار السن والزعماء الدينيون والتقليديون، فضلا عن نظم العدالة التقليدية. ينبغي أن تستفيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام من هذه المؤسسات القائمة ومن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وعمليات المصالحة التي تقوم بها.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن جمهورية كوريا ملتزمة بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف المساهمة في الحفاظ على السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة. إن نهجنا المفاهيمي تجاه منع نشوب النزاعات وحفظ السلام قد تطور تطورا كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن أجل تحقيق الظروف المؤدية إلى السلام الدائم، ينبغي لنا أن نعيد النظر في كيفية الحصول على أفضل النتائج من خلال عمليات السلام. سأركز على مسألتين من المسائل المؤسسية التي نعتقد أنها ذات أهمية حيوية بالنسبة للجهود التي يبذلها المجلس للمحافظة على السلام الدائم.

أولا، وضع استراتيجية واحدة تجمع مختلف عمليات السلام الأكثر ملاءمة لمعالجة التعقيدات المتعددة الأبعاد للنزاعات الحالية، التي تتطلب مجموعة كاملة من الأدوات. إن النهج المتسلسل لدورة النزاع، الذي يستند إلى تقسيم المهام بين البعثات السياسية الخاصة، وبعثات حفظ السلام وبناء السلام، ثم التنمية، غالبا ما يسفر عن الفشل. منذ البداية، ودون أي انقطاع، ينبغي أن تشمل ولايات عمليات السلام طائفة كاملة من الاستجابات المناسبة، مما يتيح الانتقال السلس بين المراحل المختلفة للبعثات. ومن شأن هذا النهج أيضا تحسين المواءمة مع رؤية الأمين العام من أجل الوقاية وإدماج جميع ركائز الأمم المتحدة – السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان – في نفس الحزمة. في هذا الصدد، ترحب سويسرا بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية للمجلس. ومن خلال مشاركتها والإبلاغ الذي تقوم به، تقدم اللجنة دعما فعالا للجهود التي يبذلها المجلس من أجل منع نشوب النزاعات أو تكرارها.

فيما يتعلق بمسألة التمويل، إذا أريد لمجلس الأمن أن يضطلع تماما بدوره المحوري في منع النزاعات وحلها، يجب أن يستفيد استفادة كاملة من مختلف الأدوات المتاحة له. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون تلك الأدوات فعالة حقا إذا كانت تعاني من نقص في التمويل أو انعدام الإرادة السياسية اللازمة والدعم الإداري. إن البدء بميزانية مختلة يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكاليف أعلى فيما بعد. لذلك، سويسرا تحث جميع الدول الأعضاء على دعم التمويل المخصص للدورة الكاملة من التدابير للتعامل مع النزاعات، لا سيما منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وأود أن أختتم بياني بتقديم مثال ملموس للأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه ولايات حفظ السلام بالنسبة للأمن في سياق محدد. فالإدارة الآمنة والمأمونة للذخائر تمثل عنصراً مهماً في سياق البعثات المختلفة للأمم المتحدة. وانتشار الذخائر من مخزونات غير مؤمنة قد يؤدي إلى إشعال نزاعات مسلحة أخرى.

والذخائر غير المؤمنة قد تتعرض للنهب أو إساءة الاستخدام. وهناك مكونات في الأجهزة المتفجرة المرتجلة تهدد حياة المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وثمة صلة واضحة بين الإدارة الآمنة لدورة حياة الذخائر التقليدية وصون الأمن الدولي والحفاظ على السلام.

وسويسرا تدعم بفعالية جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مساعدة السلطات المالية على إدارة مخزونها من الذخائر. وتشجع مجلس الأمن على أن يدرج، عند الاقتضاء، مبدأ الإدارة الآمنة والمأمونة للذخائر في الولايات المقبلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تلقي جلسة اليوم وبعض النقاط التي أثارها مقدمو الإحاطات الإعلامية الضوء على التحديات المتنوعة في مجال حفظ السلام، وتشير إلى ضرورة اتباع نهج أقوى وأكثر اتساقا وشمولاً. وتحديد كيفية تحسين نهجنا إزاء حفظ السلام سيكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا في المستقبل القريب في ضوء الإصلاح المقترح لمنظومة الأمم المتحدة حالياً. والعناصر التالية تعتبر حاسمة الأهمية لضمان استمرار السلام.

أولاً، نحتاج إلى تغيير عقلية رد الفعل إلى الاستباقية. ومفهوم الحفاظ على السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة ومجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٦، يمثل تحولاً أساسياً في تفكيرنا بشأن السلام وكيفية معالجة النزاعات. كما أنه يحثنا على النظر إلى بناء السلام على نحو أشمل كجزء من سلسلة السلام التي تمتد من منع نشوب النزاعات وحلها إلى إرساء أسس السلام المستدام. وبالتالي، فإن تحقيق هدف الحفاظ على السلام هو عملية طويلة الأجل ونهج شامل يغطي الفترات السابقة على النزاع وأثناءه وبعده. ولكي يتأصل السلام وينمو بقوة، فإن الجهود الرامية للحفاظ على السلام لا يمكن أن تعتمد على عمليات السلام والأمن فحسب، بل إنها تتطلب نهجاً يكفل رفاه السكان المحليين، فضلاً عن الحفاظ على حقوقهم السياسية والاجتماعية وتعزيزها. ومن ثم، يكون الحفاظ على السلام عامل تمكين للتنمية المستدامة ونتيجة لها.

ثانياً، إن الحفاظ على السلام يتوقف على الملكية الوطنية. ونرى أنه لكي يحقق أي مجتمع هدف الحفاظ على السلام، يجب أن يقود الشعب الرحلة دائماً. ولذلك، فإن الملكية الوطنية الشاملة شرط مسبق لنجاح بناء السلام والسلام الدائم. ويجب أن يبدأ ذلك بحوار حقيقي ومشاركة شاملة من المجتمع برمته في هياكل الحوكمة والاقتصاد. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واقعية ومصممة حسب السياق المحلي لكل حالة. ويجب أن يجري تنفيذها بطريقة تشاركية تراعي الاعتبارات الوطنية والمحلية. وهذا أمر ضروري لغرس الشعور بالملكية في المؤسسات المحلية والسكان، فضلاً عن استعادة شرعيتها في عملية تحقيق السلام والحفاظ عليه.

وفي السياق المحلي، فإن النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن أمر أساسي أيضاً في تعزيز الملكية الوطنية وتحريك المجتمع الدولي صوب نموذج الحفاظ على السلام. ومشاركة المرأة لا غنى عنها سياسياً كما أنها ضرورية للفعالية التشغيلية للعملية برمتها.

أخيراً وليس آخراً، فإن نوعية عمليات حفظ السلام هي التي تحدد فعاليتها في تحقيق هدف الحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب بصورة خاصة.

أولاً، إن تحديد أنواع القدرات المناسبة أساسي للاضطلاع بعمليات سلام فعالة وتحقيق هدف الحفاظ على السلام. ويجب أن نكفل تزويد حفظة السلام بالمعارف والمهارات والتوجهات المطلوبة لأداء واجباتهم.

ثانياً، يجب إدارة الانتقال صوب استراتيجية الخروج على نحو سليم. ولهذا الغرض، ينبغي إعداد التخطيط الدقيق للبعثات

في مرحلة الانتقال والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة في مرحلة مبكرة. ومن المهم أيضاً أن تتماشى ولايات البعثات مع الأولويات الوطنية وتدعمها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استعادة ما يحتاج إلى إصلاح، وتحليل وفهم واستخدام الآليات القائمة في المجتمع لبناء القدرة الإيجابية على التحمل ومحركات السلام.

أخيرا، لا بد من تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأنها ضرورية في سياق استجابتنا الجماعية لتحديات السلام والأمن الدوليين، وفي جهودنا لتحقيق هدف الحفاظ على السلام في منطقة معينة. وعلينا أيضاً أن نشجع على تعزيز تبادل الآراء والحوار بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجلس الأمن، فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لضمان التآزر والتكامل.

إن فلسفة مملكة تايلند الأساسية لحفظ السلام تقوم على أساس أن قضايا الأمن وحقوق الإنسان والتنمية كلها مرتبطة. ونحن على استعداد لمواصلة وزيادة دعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل مستدام ويتفق على نحو وثيق مع منظور الحفاظ على السلام. ولهذه الأسباب، تقدر مملكة تايلند الجهود التي يبذلها الأمين العام في اقتراح وإعادة صياغة نهج أشمل للدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام. ونتطلع للعمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ هذه المفاهيم المهمة التي نعتقد أنها تكمل الهيكل الحالي للسلم والأمن وجدول أعمال الأمم المتحدة عموما.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء بسيط. نحن جميعاً بحاجة إلى العمل معاً بشكل أفضل. نحتاج للتكيف مع التغيرات وإلى تفتح الأذهان. ولا بد من معايرة طموحاتنا وفقاً لنقاط قوتنا واحتياجاتنا، وتعزيز قدراتنا وتحديثها، بغية تحقيق هدف الحفاظ على السلام على نحو أكثر فعالية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة المصرية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم وإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2017/692، المرفق). ونشكر أيضاً نائبة الأمين العام، والمستشار الأقدم في معهد السلام الدولي، السيد يوسف محمود، والسفير غيرت روسنتال على عروضهم الشاملة وتشاطر رؤيتهم بشأن كيفية جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وتناسباً مع التحديات الراهنة التي نواجهها في أجزاء كثيرة من العالم.

وتقدر أرمينيا تقديراً عالياً المساهمات التي يقدمها حفظة السلام وبعثات حفظ السلام من أجل الحفاظ على السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وعلى مر السنين، وضعت أرمينيا أسسا متينة للمشاركة في بعثات حفظ السلام، ومشاركتنا في مجال حفظ السلام الدولي تتسع تدريجياً. وفي الوقت الراهن، تسهم أرمينيا بفعالية ي السلم والأمن الدوليين، وقد اكتسبت خبرة كبيرة في الميدان. ومنذ عام ٢٠١٤، تساهم أرمينيا بفصيل من ٣٢ جندياً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وشاركت في ست نوبات بالفعل. ومساهمة أرمينيا في السلم والأمن الدوليين تنعكس أيضاً في مشاركتها الطويلة الأمد في العمليات التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وأفغانستان.

ونريد أيضاً أن نشدد على أهمية دعم الأمم المتحدة للمنظمات والترتيبات الإقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون المتزايد للأمم المتحدة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي إطار هذه المنظمة، ما فتئت أرمينيا تستثمر خبرتها في تعزيز التأهب لحفظ السلام. وخلال رئاستنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في العام الماضي، أولينا الأولوية لتوسيع هذا التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة وسنواصل دعم التفاعل الوثيق بين الأمانتين.

وأرمينيا ستحتفظ بمستوى المشاركة الحالي في لبنان ومالي، ونحن مستعدون ولدينا القدرة على زيادة عدد القوات في قوة

الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتوفير موظفين إضافيين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وإننا ندعم الالتزام الذي قطعناه في هذا الصدد خلال مؤتمر القمة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وتعتزم أرمينيا تسجيل مستشفى ميداني من المستوى الثاني ووحدة هندسية مجهزة لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وإتاحتهما لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نعمل بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام بغية تيسير عملية التأهب والنشر.

إن التسوية السلمية للنزاعات على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه وفي إطار الولايات المتفق عليها دوليا تكتسي أهمية خاصة. ولن يتسنى تجنب أي تصعيد للحالة على أرض الواقع وتمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل سياسي ومصالحة بين الناس إلاّ من خلال حوار شامل وحقيقي بين أطراف النزاعات والتقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا. وينبغي أن تكون آليتَي المنع والإنذار المبكر في طليعة مبادرات السلام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعلامات الإنذار المبكر الصادرة عن أطراف النزاعات.

وفي الختام، تؤيد أرمينيا جهود الإصلاح التي تهدف إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وقدراتها التشغيلية، وتبسيط هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل إقامة تعاون أوثق مع الأمم المتحدة بحيث نستطيع المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامها المحتمل في الحفاظ على السلام. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى نائبة الأمين العام، وكبير مستشاري المعهد الدولي للسلام، ورئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا الموضوع الهام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن السلام والأمن شرطان أساسيان لا غنى عنهما بغية تحقيق التنمية المستدامة، والعكس صحيح. ونحن الآن نقوم بتنفيذ خطتي الأمم المتحدة الهامتين من أجل الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ويتمثل مفهومنا المشترك في أن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى الإصلاح بغية التكيف مع مواجهة التحديات الأمنية المعقدة والمتغيرة الجديدة، والعمل على نحو أفضل لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم ينعم بالسلام المستدام – وهو عامل تشتد الحاجة إليه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وينبغي لنا، أولا وقبل كل شيء، زيادة فعالية عمليات حفظ السلام وكفاءتها. ومن الضروري تحديد ولاية كل بعثة بوضوح وفقا للسياق الفريد لكل بلد وبناء على مدى كفاية مواردنا. وتشيد فييت نام بالاستعراضات الأخيرة بشأن عمليات السلام، ولا سيما زيادة التركيز على الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

ولا يزال التكامل والاتساق بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام من الأمور البالغة الأهمية. ويجب أن يقترن حفظ السلام بتعزيز الإنعاش الاقتصادي، وإعادة الإدماج، وبناء القدرات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وإعادة بناء النسيج والتماسك الاجتماعيين، وكفالة الانتقال السلس نحو السلام والأمن الدائمين. لذا، فإننا ندعو إلى تعزيز التنسيق بين مجلس

الأمن ولجنة بناء السلام في وضع السياسات الطويلة الأجل لصالح الحفاظ على السلام.

وبالمثل، نعتقد أن ثمة حاجة إلى إجراء مشاورات أكثر شمولا بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبشرطة في مجالات من قبيل وضع السياسات واتخاذ القرارات بشأن ولايات البعثات. والأهم من ذلك أن جميع الجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام لمساعدة الحكومات الوطنية في الحفاظ على السلام يجب أن تتم بموافقة الأطراف المعنية. ونؤكد أيضا على أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظراً لما لها من إسهامات هامة وخبرة عملية على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أنه ينبغي التأكيد على الجوانب المتعددة الأبعاد والمتكاملة لعمليات حفظ السلام في تدابير الإصلاح المحتمل، فإن أي عملية من عمليات حفظ السلام يجب تنفيذها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع احترام المبادئ الأساسية للحياد السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وموافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وفي الوقت نفسه، يجب كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم بشكل أفضل، فضلا عن سلوكهم وانضباطهم، وتعزيز ذلك من خلال السياسات والالتزامات الشاملة، والتدريب السابق للنشر، وتطوير تكنولوجيات جديدة مجدية من حيث التكلفة.

ولقد وفّرت فييت نام المساعدة للمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، وشاركت بصورة نشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ملتزمون بالإسهام بالمزيد من موظفي الاتصال والتحضير لنشر مستشفى من المستوى الثاني مستقبلاً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تمشيا مع معايير الأمم المتحدة ومتطلباتها. ونتطلع إلى استمرار الأمانة العامة والدول الأعضاء في توفير المساعدة والتعاون لهذه المساعي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تتوجه الأرجنتين بالشكر إلى مصر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع تعلّق الأرجنتين عليه أهمية خاصة، نظراً لمركزها الثلاثي بوصفها بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة للسلام، ومناصراً نشطاً لمفهوم السلام المستدام، وعضواً حالياً في لجنة بناء السلام. كما نشكر نائبة الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها إلى مجلس الأمن صباح هذا اليوم.

لقد احتضنت الأرجنتين منذ البداية التركيز الجديد للمنظمة على منع نشوب النزاعات، وكذلك تطوير مفهوم السلام المستدام أو الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، اكتسبت عمليات حفظ السلام إمكانات جديدة في مجموعة الاستجابات المرتبطة بالمنع، وحفظ السلام، وبناء السلام. وإن تطوير عمليات حفظ السلام في الإطار الواسع للسلام المستدام هو الخطوة الأخيرة للتطور الذي بدأ في التسعينات، عندما أضيفت بعثات جديدة معقدة ومتعددة الأبعاد إلى البعثات التقليدية، على النحو المبين في ولاياتها، كنتيجة للأعداد المتزايدة باستمرار من العوامل المرتبطة ببناء السلام – وخاصة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإعادة بناء المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تعتقد الأرجنتين أن ذلك كان أحد أبرز التطورات التي حدثت في بعثات السلام في السنوات الأخيرة، وهو ضروري من أجل تجنب العودة إلى النزاع، وتمكين البعثات من العمل بوصفها منبرا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أدى هذا الاتجاه إلى أن أصبح حفظة السلام بناة للسلام في مرحلة مبكرة، وهو ما أقرّت به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة منذ بداية العقد، على النحو الوارد في تقريرها السنوي، وما أقرّ به قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦

(٢٠١٣) الذي تشرفت الأرجنتين بالتفاوض عليه والمشاركة في تقديمه في آخر عمل قامت به بوصفها عضواً غير دائم في هذا الجهاز.

وفي الآونة الأخيرة، واستنادا إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، برئاسة السفير غيرت روسنتال (S/2015/490)، فإن قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتطابقين والمتوازيين إلى حد كبير بشأن استعراض هيكل بناء السلام قد حددا دورا بارزا لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بحفظ السلام.

وينطوي السرد الجديد حول السلام المستدام على إعادة تحديد عمليات السلام التي تضطلع بها المنظمة، بزيادة التشديد على المنع والإحاطة علما بوجه خاص بأن البعثات من هذا القبيل تشكل أداة سياسية تستخدم في إطار العمليات التي تهدف إلى الحفاظ على السلام، قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه. وفي هذا الصدد، فإن الأرجنتين – تمشيا مع القرارين المتوازيين المذكورين للجمعية والمجلس – تكرر الكلام عن ضرورة السعي لالتماس المشورة والمعلومات المحددة من لجنة بناء السلام، على أساس منتظم، ومن ثمّ الاستفادة من منظور ورؤية هذه الهيئة في الأجل البعيد، وهو أمر ضروري لما نبذله من جهود لكي نجسد على نحو مناسب الحفاظ على السلام عندما يتعلق الأمر بإنشاء عمليات لحفظ السلام واستعراضها وسحبها في نهاية المطاف، فضلاً عن إنشاء ولايات للبعثات السياسية الخاصة.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن نعمل على ضمان أن الانتقال من بعثة إلى أخرى، أو إلى أحد الأفرقة القطرية يمضي قدما بطريقة حيث لا يتعطل الحفاظ على السلام أو يوهن. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم ضمان الاستمرارية والاستقرار في برامج بناء السلام والموظفين والموارد خلال المراحل المختلفة من أنشطة الأمم المتحدة في البلدان المضيفة، ودائما، بالتشاور الوثيق مع تلك البلدان وبالتنسيق معها. وفي هذا الصدد، تدرك الأرجنتين مثال الخطة الانتقالية المشتركة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، التي تصف الثغرات في بناء السلام الناشئة عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة مما سيجعل من الضروري للبعثة الجديدة،بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والفريق القطري والجهات المانحة أن تواصل تقديم الدعم. نحن على ثقة أيضا بأن البعثة السياسية الخاصة الثانية للتحقق من عملية السلام في كولومبيا ستواصل دعم البلد في مساره نحو تحقيق السلام المستدام.

فيما يتعلق بالمسألة المحددة للتمويل الكافي لأنشطة بناء السلام من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر بناء السلام في عمليات السلام، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية ومراحل خفض البعثات، تتطلع الأرجنتين إلى تلقي الخيارات التي سيقدمها الأمين العام في تقريره قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن حفظ السلام وبناء السلام الذي سيتم عقده خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ختاما، وتماشيا مع القرارات الموازية للجمعية والمجلس بشأن السلام المستدام، تؤكد الأرجنتين من جديد الحاجة إلى مزيد من التنسيق والاتساق والتكامل في مهام بناء السلام في عمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية والجهات الفاعلة في مجال التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل ضمان قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في تنفيذها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وكذلك على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن عمليات حفظ السلام.

تمثل عمليات حفظ السلام جوهر الأمم المتحدة، وهي تتعلق بصنع السلام وإنفاذ السلام بقدر ما تتعلق بحفظ السلام. ولا توجد قضية أسمى من منع النزاعات العنيفة. فالأمر يتعلق بإنقاذ الأرواح ومصادر الرزق. وهو يتعلق ببعث آمال لدى البائسين. كما يتعلق بتهيئة الظروف لتمكين المجتمعات المحلية من تمكين أطفالهم من تحقيق أحلامهم وإتاحة المجال لهم كي يحلموا أحلاما جديدة.

تود ملديف أن تسلم لمجلس الأمن في المناقشة المفتوحة اليوم أنه من الأهمية بمكان وضع إطار تحليلي حيث يتمكن المجلس من النظر في التغييرات اللازمة في ولايات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويمكن إنشاء مثل هذا الإطار، عند إنشاء البعثة، عن طريق مزيد من التنسيق والاتساق التشغيلي بين عمليات حفظ السلام والفريق القطري للأمم المتحدة على أرض الواقع.

ينبغي أن تراعي مرحلة تصميم أي عملية لحفظ السلام مراعاة كاملة الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تتميز بها الحالة، باستخدام أكثر الأدوات التحليلية المتاحة صلةً. إن أي تحليل من هذا القبيل ينبغي أن ينتج تشخيصا صحيحا للأسباب الكامنة وراء النزاع. إن العلامات الواضحة للنزاع التي نراها ونسمعها قد تكون، في بعض الأحيان، أعراض لمجموعة أساسية من المسائل. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون تحديد الأسباب الكامنة التي أدت إلى النزاع في المقام الأول هي هدف حتى أبكر تشخيص لحالة من حالات النزاع.

يمكن أن تؤدي الأوضاع إلى نزاعات تصبح مستعصية على مر الزمن، وفي كثير من الأحيان بسبب أوجه القصور المتعلق بالنُظُم. وقد تكون هذه الإخفاقات نتيجة لتدهور النسيج الاجتماعي الذي أبقى على تماسك المجتمعات المحلية معا على مدى قرون، أو قد يكون الضعف التدريجي في قدرة الدولة على المحافظة على النظام. ينبغي لأي عملية من عمليات حفظ السلام، في أي نزاع بين الدول أو نزاع داخل الدول، أن يهدف إلى بناء قدرات الدولة، أولا وقبل كل شيء، على الحكم، ثم تعزيز نظام الحكم المتجذر في مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الشاملة للجميع.

كما أن بناء قدرات الدولة أمر هام في وضع الهياكل المؤسسية التي من شأنها أن تساعد على إيجاد رؤية مشتركة للبلد من أجل حشد الدعم والحفاظ على هذه الرؤية. إذا كان من أمر يمكن لعمليات حفظ السلام أن تقوم به لمساعدة البلدان على تحقيق السلام وإدامته، فهو بناء مجموعة من المؤسسات التي يمكن أن تلهم الوحدة الوطنية، وتوصل مكاسب السلام إلى كل ركن من أركان البلد، وتغرس وتشجع ثقافة السلام والاحترام والتسامح في البلد المعني.

تعتقد ملديف أنه يمكن لمجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن يكون مصدر إلهام ويقود تحقيق الإصلاحات اللازمة في بعثات حفظ السلام، وتصميم هذه العمليات وتنفيذ مجموعة الاستراتيجيات التي من شأنها الحفاظ على السلام. ويتطلع الرجال والنساء في كل ركن من أركان العالم إلى تولي مجلس الأمن القيادة؛ ونحن في ملديف على ثقة تامة بأن المجلس لن يخفق في توفير تلك القيادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر مصر على عقد هذه المناقشة اليوم، وقد استمعنا باهتمام كبير إلى البيانات التي أدلى بها المتكلمون الذين سبقونا نحن ممتنون بشكل خاص لأننا سمعنا تأكيد السفير روسنتال، بما يمتلكه من خبرة في التنمية وفي بناء السلام، على حقيقة وجوب تكامل الركائز الثلاث.

وفي مواجهة النزاعات وما لها من عواقب رهيبة، تقع علينا مسؤولية التصرف في الوقت المناسب بكفاءة وبطريقة متسقة وذات صلة، وبذل الجهود الرامية إلى مكافحة الحالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية التي تكون عموما جذور النزاعات الواجب منعها. نحن مقتنعون بأن منع نشوب النزاعات هو أكثر الوسائل فعالية في معالجة التكاليف البشرية والمالية. ولذلك، فإننا نؤيد تحقيق هدف الحفاظ على السلام المبين في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ من خلال استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد في إطار الرؤية الوقائية التي دعا إليها الأمين العام.

سيستفيد الحفاظ على السلام من استراتيجيات التخطيط والتقييم والانسحاب لعمليات حفظ السلام المصممة لتلائم التفاعل الملائم بين جميع أصحاب المصلحة – وهم البلد المضيف، وموظفو الأمم المتحدة، والمجتمع المدني المحلي والوحدات الوطنية في حوار وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية – وفقا لمبدأ الملكية الوطنية الذي أشرتم إليه في بيانكم الذي أدليتم به في وقت سابق، سيدي الرئيس.

ووضع الاستراتيجيات في هذا الاتجاه ينبغي أن يراعي، ضمن أمور أخرى، الحالة الراهنة لمؤسسات الدفاع والهياكل الأساسية الحيوية، مثل المدارس والمستشفيات، وهو الموضوع الذي ما برح المجلس يعالجه – وننوه على وجه الخصوص بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)– نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الأطفال، وإصلاح الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والإطار المؤسسي لحقوق الإنسان، والأمن الوطني، ومشاركة المجتمع المدني. نؤكد في هذا الصدد الدور ذا الصلة للجنة بناء السلام في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، بالتعاون مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بين أمور أخرى.

ويمكن أيضا تيسير الحفاظ على السلام عن طريق الاستخدام السليم لأدوات إدارة الأزمات، وهي طائفة تتدرج من الوساطة ونشر عملية إلى نظم الجزاءات. وتوفر البعثتان في كوت ديفوار وليبريا، اللتان عملتا معا بشأن مسألة التعاون عبر الحدود، أمثلة عملية على التخطيط المتكامل والانسحاب تستحق المزيد من الدراسة.

يجب إجراء استعراض دوري لعمليات حفظ السلام لتقييم إسهامها في الحفاظ على السلام، إذ أن من مسؤوليات مجلس الأمن إجراء تحليل لما إذا كانت المهام المناطة ببعثة معينة والمفهوم العام لبعثة ما لا تتسق مع الواقع السياسي والاحتياجات التشغيلية على أرض الواقع فحسب، بل ومع الغرض منها.

إن الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لوزراء الدفاع بشأن حفظ السلام الذي عقد في لندن في عام ٢٠١٦ أكد مجددا على أهمية دور المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة مشاركتها على جميع مستويات البعثة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة إعداد المواهب لكبار الموظفات لعمليات الأمم المتحدة للسلام، التي اتخذت تحت مظلة إدارة الدعم الميداني. وندعو إلى توسيع نطاق تلك المبادرة.

إن التخطيط للبعثات بهدف الحفاظ على السلام يتطلب الإعداد اللوجستي الفعال للقدرات حاسمة الأهمية والأدوات التشغيلية المتوفرة من خلال الوسائل التشغيلية المناسبة، في إطار ولاية تعزز الأمن وتوفر الحماية للمدنيين الضعفاء. وينبغي أن تشمل مستشارين في مجال حماية الطفل ومستشارين للشؤون الجنسانية وغيرهم من المستشارين، وجميعهم بالغو الأهمية عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتلقى الأفراد الذين يتم نشرهم في بعثات حفظ السلام التدريب المناسب وأن يلتزموا بالتمسك بأقصى درجة ممكنة من معايير السلوك في

إطار سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، مما يعزز الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام والدائم.

ومن الأهمية بمكان تخصيص الموارد للحفاظ على السلام؛ لأن الدول الأعضاء، على الرغم من التوافق الذي تم التوصل إليه مع اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢، لم تقدم مساهمات كافية إلى تلك المهام مقارنة بتلك المخصصة لنشر القوات. ونحن نشعر بالقلق من أن الصندوق الاستئماني المواضيعي للإنعاش ومن نشوب النزاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام، اللذين تساهم شيلي ودول أخرى فيهما، يتلقيان أقل من ٣ في المائة من إجمالي ميزانية حفظ السلام.

ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بجدول أعمال الحفاظ على السلام وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى بلورة رؤية عملية مشتركة للمفهوم والقيم التي يستند إليها.

وأخيرا، نود أن نشيد بكل موظفي الأمم المتحدة المنتشرين حاليا في الميدان والذين يسهمون يوما بعد يوم في بناء السلام. ويحدونا الأمل أن يتمكنوا في المستقبل من الإسهام بنفس الطريقة في الحفاظ على السلام في إطار هذا المفهوم المبتكر. مرة أخرى، نود أن نشكر بصفة خاصة وفد مصر على عمله الممتاز خلال رئاسته للمجلس وعلى الشفافية التي أدار بها العمل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أشيد برئاسة بلدكم الشقيق، مصر، لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأعرب لكم عن بالغ التقدير والشكر على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة المرتبطة بصلب أهداف الأمم المتحدة وميثاقها، وعلى الورقة المفاهيمية المعدة من قبلكم (S/2017/692، المرفق). كما أشيد أيضا برئاسة سلفكم، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على رئاسته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. أود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد على ما قدمته من إحاطة قيمة، والشكر موصول كذلك للسيد روسنتال والسيد يوسف محمود. ونعرب عن دعم دولة الكويت لكل ما تقوم به هي والأمين العام من جهود داعمة لعمليات حفظ السلام وسبل تطويرها من أجل تحقيق مبتغاها تماشيا مع أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها النبيلة.

تؤيد دولة الكويت ما ورد في كلمة ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود في هذا الصدد أن أبنى على ما تم ذكره خلال جلسة اليوم بشأن السبل الكفيلة بإسهام عمليات حفظ السلام في صون الأمن والسلم الدوليين والسلام المستدام. يتطلب ذلك، أولا، النظر في ممارسات مبتكرة للدبلوماسية الوقائية تنسجم مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي أكد على أهمية رصد وتحديد تحديات ووظائف بناء السلام في مرحلة إنشاء البعثة، حيث تكمن أهمية ذلك في حشد الدعم للمؤسسات الوطنية والمحلية وكافة أطياف المجتمع، وبالأخص المرأة والشباب، من أجل البدء في بناء السلام المستدام دون تأجيل ذلك إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبناء على ما تقدم، واسترشادا بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الذي استعرض الطيف الواسع من أدوات الحفاظ على السلام، فإن من شأن دعم عمل لجنة بناء السلام سد الفجوة ما بين انتهاء عمليات حفظ السلام وبدء خطط بناء السلام من خلال انتقال سلس يضمن استدامة السلام وتعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية في الدول المعنية. ومن شأن ذلك أن يساهم في تخفيض التكاليف المادية.

إن إنشاء بعثات حفظ السلام، تماشيا مع الأسس والمفاهيم الواردة في القرارين ٢٠٨٦ (٢٠١٣) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، سيمكن الأمم المتحدة من تقييمها بصورة أشمل وتشخيص

التحديات التي تواجه تلك البعثات. وبالتالي سيمكننا من ابتكار حلول خلاقة تطور من أداء البعثات وتزيد من كفاءتها المالية دون الإضرار بقدراتها على مواجهة كافة التحديات التي تعترض ولاياتها. كما أن التشاور المستمر مع الدول المعنية والتركيز على حاجاتها ورغباتها سيؤدي حتما إلى مزيد من الفعالية في أداء مهام ولايات البعثات، سواء في مجال حفظ السلام أو بنائه.

إن النظر في احتياجات الدول المضيفة للبعثات، بشكل يتماشى مع التحديات والمتغيرات على أرض الواقع، يسهم بشكل فعال في تعديل الولاية بما يتوافق مع تلك التطورات ويزيد من قدراتها على الاستجابة للتغيير ويعزز قدرة الدول المعنية على صياغة أو تعديل ولايات البعثات وكذلك في وضع استراتيجيات الخروج. ومن ثم يأتي دور المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والإنمائية والدول المانحة في دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية.

ولا تفوتني الإشادة بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل يدعم بعثات حفظ السلام بأنواعها المختلفة في القارة الأفريقية، وبأسلوب يعزز الدور والمسؤولية الوطنية للدول الأفريقية في محيطها الإقليمي. إن التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعد مثالا يمكن الاستفادة منه في التعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى حول العالم.

لقد كان لبلدي تجربة في المساهمة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. إلا أن تجربتنا الأكبر، والتي امتدت لأكثر من ١٢ عاما، كانت من خلال استضافتنا لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، حيث تعاونت دولة الكويت مع البعثة والمنظمة من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بولايتها حتى تمكنا، بالتشاور مع جمهورية العراق والبعثة والدول الصديقة المساهمة بقوات في عام ٢٠٠٣، من الاتفاق على إنهاء عمل البعثة بعد ما حققت ولايتها، وذلك في تجربة اشتركت فيها الدول المضيفة والدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن.

وتتطلع دولة الكويت إلى المشاركة في المداولات البناءة لمجلس الأمن حول تطوير عمليات حفظ السلام وبنائه في العام الحالي والعامين المقبلين، خلال عضوية بلدي في مجلس الأمن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفدي الوفود الأخرى في تهنئة جمهورية مصر العربية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما نشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم بشأن موضوع ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام“. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على الرؤى القيمة التي تشاطروها معنا بشأن هذا الموضوع.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الرأي المدروس لوفد بلدي هو أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع بدور حاسم في بناء السلام والحفاظ عليه وفي الأمن الدولي. وعلى مر السنين، ثبت أن حفظ السلام هو أنجع الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقديم الدعم الانتقالي للبلدان التي مزقتها الحروب. كما أنه وفر لهذه البلدان فرصة للانتقال من النزاع إلى السلام المستدام.

بيد أننا نقر بأن نطاق حفظ السلام وأهدافه وطبيعته يتسم بدينامية شديدة وتطور على مر السنين، بالتوازي مع التغييرات التي طرأت على طبيعة النزاعات، مما يجعل نجاح أي عملية أقل ضمانا.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بأن أحد محاور التركيز الرئيسية لفترة ولاية الأمين العام أنطونيو غوتيريش هو استعراض عمليات حفظ السلام وبناء السلام واشتراك النساء والأطفال في النزاع.

نحن نرى أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر أساسي لنجاح أي عملية للسلام. ولذلك، فإننا نتفق في الرأي على أنه من مسؤولية الأمم المتحدة كفالة أن الحلول السياسية تعزز النهج الوقائية وتعمم مراعاة حقوق الإنسان وتعزز المشاركة الشاملة للنساء والفتيات وتمكينهن.

وفي تأييدنا للقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، نود أن نشدد على أنه من أجل تحقيق السلام المستدام في مجتمع خارج من النزاع، ينبغي أن تشمل الأنشطة الرئيسية الجهود الرامية إلى منع تصعيد النزاع واستمراره وتكراره. لذلك، فإننا نؤيد طائفة واسعة من الأنشطة التي تمتد من منع نشوب النزاعات إلى حفظ السلام المستدام وتندرج ضمن نطاق عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن معالجة الأسباب الجذرية، وبناء الأسس لإقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، ومساعدة الأطراف على إنهاء الأعمال العدائية، وكفالة المصالحة الوطنية، والعمل على تحقيق الانتعاش والتعمير والتنمية أمور بالغة الأهمية في منع نشوب النزاعات وحلها. لذلك ينبغي أن تكون هذه الجهود أولويتنا الأولى بوصفنا المجتمع الدولي. وينبغي لحفظ السلام في حد ذاته أن يكمل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الجارية الرامية إلى تعزيز وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية وتعزيز القدرات والمؤسسات على الصعيد الوطني من أجل الحفاظ على السلام.

وبالنسبة لبوتسوانا، فإن رغبتنا في رؤية السلام يسود في منطقتنا وخارجها هي أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية. لقد شاركنا وما زلنا نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى إحلال السلام المستدام في البلدان في منطقتنا دون الإقليمية وخارجها. وقدمت بوتسوانا فيما مضى أفراد عسكريين وأفراد شرطة إلى الأمم المتحدة وعمليات أخرى متعددة الأطراف في بلدان مثل الصومال ورواندا وموزامبيق وليسوتو ودارفور، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى الرغم من أن بوتسوانا ليست من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة، قمنا على مر السنين، بالوفاء بإخلاص بمساهماتنا في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وكذلك في ميزانية حفظ السلام، كشهادة على التزامنا الراسخ تجاه منظومة الأمم المتحدة والمساهمة، بطريقتنا المحدودة، في صون السلام والاستقرار الدوليين. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى قيمنا ومبادئنا المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد والمساءلة والمؤسسات القوية، فإن بوتسوانا كان لها أيضا دور فعال في تعزيز الحوار. فقد اضطلع البلد بدور قيادي في جهود الوساطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وليسوتو، على سبيل المثال لا الحصر.

وتواصل بوتسوانا أيضا تقاسم خبراتها ومعارفها بشأن تلك المسائل، على النحو الذي يتجلى في مشاركتنا في جنوب السودان. ويذكر أعضاء المجلس أن رئيسنا السابق، فخامة السيد فيستوس موغاي، وهو شخصية مألوفة في المجلس بصفته رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بشأن جنوب السودان، يسهم إسهاما كبيرا في تيسير تسوية النزاع في ذلك البلد. وتقدم حكومة بلدي أيضا دعما كبيرا لمراقبة الانتخابات في منطقتنا، بما في ذلك دعم الأنشطة السياسية والإنمائية التي تركز على النقل السلس للسلطة والمساهمة في السلام المستدام.

ونقر أيضا بالجهود والتعاون الجاريين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وقّعه مؤخرا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام بوتسوانا بأداء دورها وتقديم الدعم الثابت لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين وحمايتهما.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، بالنيابة عن حكومة هايتي، أن أهنئ وفد حكومة جمهورية مصر العربية، الذي يتولى هذا الشهر رئاسة مجلس الأمن، على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإسهامات المحتملة لعمليات حفظ السلام في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام. المسألة هامة بالفعل.

في عالم متغير باستمرار يواجه تهديدات عالمية ومسائل أمنية معقدة ومتغيرة، فإن طبيعة عمليات حفظ السلام وأهميتها وتكلفتها وفعاليتها وأهدافها طرحت عن صواب عددا من الأسئلة. لقد استنكر منتقدون كثيرون – وليس دون سبب – سوء إدارة بعض البعثات، ولا سيما تضخم التكاليف والملاك الوظيفي، وتعدد المهام التي لا علاقة لها بالأهداف الأساسية. وانتقد آخرون، من ناحية أخرى، بشدة ما يعتبرونه تسييس مصطنع لعمليات حفظ السلام، مع توجيه اهتمام أكثر من اللازم لمسائل معينة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن عمليات حفظ السلام هي أداة ممتازة لإدارة النزاعات وقد أثبتت ضرورتها خلال العقود الخمسة الماضية. وبالمناسبة، أكد السيد أنطونيو غوتيريش عن حق على أن ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة يمثلون استثمارا من أجل السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي. بيد أنها ليست أداة مثالية وقد ظهر بوضوح ما فيها من أوجه قصور.

واقترح إجراء إصلاحات شرع فيها بغية معالجة هذه المشاكل. لكن علينا أن نعترف بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة أن هذه العمليات يجري تكييفها بشكل مناسب مع الطابع المعقد للتحديات الجديدة، والتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، والسياقات المختلفة التي تنشر فيها والبيئات الصعبة والعدائية غالبا التي يطلب منها التدخل فيها. وتزداد ضرورة تقديم معلومات مستكملة، إذ أن قصص النجاح، مهما كانت مذهلة ولا تنكر، لا يمكن أن تخفي حقيقة أن هناك ما يعتبره البعض قصص لأنصاف نجاح أو حتى فشل ذريع يمكن، كذلك، أن يلقي بزلال من الشك على مصداقية وصورة الأمم المتحدة وسلطتها الأدبية.

ومن بين الأصوات المتزايدة لجميع الأطراف – حتى هنا في مجلس الأمن – الدعوة إلى وضع نهج عقائدي جديد لحفظ السلام، ونشير بصفة خاصة إلى دعوة الأمين العام، الذي أكد على أن الإصلاح الحقيقي والاستراتيجي لعمليات حفظ السلام أمر ضروري. ومن الجلي أنه يجب استكشاف سبل جديدة للمستقبل.

وقد أوجزت الورقة المفاهيمية (S/2017/692، المرفق) التي أعدتها الرئاسة المصرية لمجلس الأمن بعض النهج المثيرة جدا للاهتمام. وتتقاسم بعض المقترحات التي ظهرت في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق هدف الحفاظ على السلام العديد من الخصائص. ونرى أن ثلاثة من تلك العناصر أساسية.

العنصر الأول هو مبدأ المساءلة، الذي ينبغي أن يوجه جميع جوانب أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام. ثانيا، يجب تعزيز دور مجلس الأمن من أجل تمكينه من القيام بمهمته الأساسية بوصفه أداة أساسية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، أداة قادرة على توفير استجابات جماعية مناسبة بما يتمشى مع ولايته، ولا سيما في الحالات التي تكون ارتكب فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو فظائع أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني. ثالثا، لا يمكن أن يقتصر الحفاظ على السلام على منع نشوب النزاعات أو اشتداد حدتها أو استمرارها أو تجددها، كما ذكرتنا الورقة المفاهيمية بوضوح. حفظ السلام سيكون بالضرورة غير مكتمل إذا لم يشمل أيضا أنشطة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي حالة بلدي، هايتي، فإن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تعمل منذ حوال ١٣ عاما، توشك على الانتهاء.

وقد وافقت الحكومة الهايتية ومجلس الأمن على ذلك. وجرى توطيد أساس الاستقرار السياسي والمؤسسي في هايتي. ولأول مرة منذ عقود، أدّت عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية وشاملة إلى ملء جميع الوظائف الانتخابية على مستويات الحكم كافة. وساهمت الأمم المتحدة إلى حد كبير، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في التوصل إلى تلك النتيجة. وتعمل الحكومة الهايتية والأمم المتحدة معا، مسترشدتان بتلك الرؤية المشتركة، على وضع إطار جديد للتعاون الاستراتيجي من شأنه أن يُظهر الحقائق الجديدة على أرض الواقع. ويجب على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، من بين أمور أخرى، إبراز تلك الشراكة الجديدة.

وباسم وفد هايتي، أود أن أختتم بياني بأربع ملاحظات.

أولاً، يبدو لنا أنه من الضروري أن يعمد مجلس الأمن، عن طريق الدروس التي استخلصها من الماضي القريب، إلى أن يعيد بالكامل صياغة مهمته المتمثلة في صون السلام والحفاظ عليه، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على المجلس بوجه خاص إزالة العوائق المؤسسية التي قوّضت بل وشلّت أعماله في كثير من الأحيان خلال السنوات الأخيرة، بهدف القيام بدوره كاملا بوصفه السلطة الرئيسية لحفظ السلام.

ثانياً، لا يمكن للمناقشة بشأن الحفاظ على السلام أن تتجاهل مسألة الفقر المدقع، الذي يؤدي دورا نعرفه جميعا في العديد من النزاعات داخل الدول. وترجع الأسباب الجذرية للحروب الأهلية بين الأشقاء في كثير من الأحيان إلى البؤس الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والقمع السياسي، والتهميش والإقصاء. ومن الضروري توفير المزيد من المساعدات الأساسية للبلدان النامية خلال النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع، بغية إعادة الإعمار وبناء السلام، لكي تتمكن من كسر الحلقة المفرغة للفقر. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فسيظل ”الحفاظ على السلام“ عبارات جوفاء.

ثالثاً، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتهرب من مسؤولياتها في أي حال من الأحوال، ولا سيما احترام وتعزيز حقوق الأشخاص الذين يُطلب منها حمايتهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى الدول الأعضاء، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب، وتعيين مدافعين عن حقوق الضحايا في إطار أنشطة المنظمة لحفظ السلام. ولكي يجري التوافق تماماً مع قواعد حقوق الإنسان التي من المهمة الضرورية للأمم المتحدة تعزيزها، فإننا نأمل حقا من ذلك النهج أن يشمل جميع حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان والأضرار المعنوية والمادية التي تكون البعثة قد تسببت بها.

وأخيراً، إن هدف الحفاظ على السلام لا ينفصل عن التنمية المستدامة. وجمهورية هايتي تكرر دعمها لرؤية الحفاظ على السلام التي تقتضي، في مواجهة التحديات القائمة اليوم – على حد قول الأمين العام – استجابات عالمية تسمح بالتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات والجمع بين السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي مواجهة هذا التحدي، من خلال تنفيذ آليات تستند إلى التضامن الجماعي، وهي أساسية لتحقيق هدف السلام المستدام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لوكسن (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

قبل واحد وسبعين عاما، خاطب الجنرال كارلوس ب. روموﻻو الجمعية العامة قائلاً،

”نحن لسنا هنا لصنع السلام، بل لبنائه. ونحن لسنا هنا للانتقام بسبب الإصابات التي لحقت بنا في الماضي، بل للوفاء بآمال البشرية في المستقبل. ونحن لسنا هنا لجني ثمار النصر وتقسيمها بيننا، بل لتحضير قلوب البشر وعقولهم لجني ثمار السلام“. (A/PV.41، الصفحة ٨١٨).

إننا جميعا هنا اليوم ليس لمواجهة التحديات التي تعترض تحقيق السلام فحسب، وإنما أيضا للاستجابة للدعوة إلى الحفاظ على السلام والاستثمار فيه. ويظل حفظ السلام أبرز بند في جدول أعمال الأمم المتحدة. وما فتئت الفلبين طيلة ٥٠ عاماً تضطلع بدور هام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان لا يمكنني حصر عددها هنا لكثرتها. وتُظهر مشاركة الفلبين الالتزام الدائم للبلد بالعمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة، بغية كفالة تحقيق السلام والاستقرار في المناطق المتضررة.

وفي ما يتعلق بنشر حفظة السلام الفلبينيين، فإن الفلبين تراعي باستمرار المعايير التالية: رئيس الفلبين هو وحده الذي يبت في مشاركة الفلبين؛ إن السلطة تعود إلى مجلس الأمن؛ الولاية واضحة وقابلة للتحقيق؛ وجود إطار زمني محدد واستراتيجية للخروج؛ وموافقة الدولة المتلقية. واسمحوا لي أن أعرض توصيات الفلبين المتعلقة بالعناصر الرئيسية للمناقشة المفتوحة الجارية اليوم.

في ما يتعلق بالإطار السياسي العام، تكرر الفلبين تأكيد دعمها القوي لتوصية الأمين العام، ومفادها أن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى أن تتصف بالحنكة السياسية بغية تحديد الخيارات لدعم استراتيجيات دولية ومتسقة بشأن التسويات المتفاوض عليها، مع بناء شراكات تعاونية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سياق كل نزاع. ونعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للاستثمار في الحلول السياسية المحلية للنزاعات، وذلك دعما لعمليات حفظ السلام.

وبالنسبة إلى السلوك والانضباط في إطار حماية المدنيين، يجب التصدي بحزم لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق اتخاذ التدابير التالية: وضع برامج فعالة لتدريب البعثات قبل نشرها وخلال عملها، مع التأكيد على مسؤولية القيادة والمساءلة بحيث تشمل كامل نطاق التسلسل القيادي؛ وتبادل المعلومات المناسبة في ما يتعلق بالاستجابات المحددة للقضايا؛ واتخاذ المبادرات الابتكارية لبناء القدرات استنادا إلى أفضل الممارسات للتغلب على ثقافة الإفلات من العقاب. وتؤيد الفلبين بقوة السياسة الجديدة المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وتأمل أن تُدمج في عمليات الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بالسلامة والأمن، فإنه لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية كفالة السلامة والأمن لحفظة السلام، مع حماية المدنيين، وبناء البيئات التي توفّر الحماية. وتوصي الفلبين بأن تعمل بعثات حفظ السلام بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

وفي ما يتعلق بتعزيز القدرات التشغيلية، تؤيد الفلبين الدعوات الموجهة من الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة لكي تتحلى بالمزيد من الشفافية لدى اختيار الوحدات من البلدان المساهمة بقوات وشرطة. وتعرب الفلبين عن تضامنها مع مجتمع الأمم المسؤولة، وتظل ملتزمة التزاماً ثابتاً بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مدركة إسهامها الاستراتيجي في الحفاظ على السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتنان فيجي لكم، سيدي، ولوفد مصر على عقد هذه المناقشة.

وتؤيد فيجي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

منذ انضمام فيجي إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠، يكمن في صميم سياستها الخارجية التزام قوي تجاه الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام. ويتمثل الحافز الرئيسي لإسهام فيجي بأفراد لحفظ سلام تابعين للأمم المتحدة في عزمها على القيام بدورها كاملا بوصفها دولة مسؤولة موقعة على ميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى العديد من الدول الصغيرة مثل فيجي، فإن سيادة القانون الدولي والسلام والأمن هي ضمانات للاستقلال والعدالة. وهي تشكل أيضا أساس الاستقرار الذي يمكّننا من إرساء حقوق الإنسان وتجسيد تطلعاتنا نحو تحقيق التنمية.

وبعد مرور قرابة ٧٠ عاما على إنشاء أول بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ونشر قوات لحفظ السلام، تظل عمليات حفظ السلام هامة أكثر من أي وقت مضى. لقد تطورت طبيعة النزاعات وكذلك دور حفظة السلام. ويُطلب من حفظة السلام الآن المشاركة بشكل أكبر، والتصرف كبناة للدول، والانخراط من ثم في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. والمتوقع من حفظة السلام المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة القيام بمهام من قبيل مراقبة الانتخابات، وبناء قوة شرطة مدنية، وتوزيع المعونة الإنسانية، وإصلاح نظام العدالة، من بين أمور أخرى. ويتناقض ذلك بشكل صارخ مع نوع الأنشطة المتوخاة في الأصل من الأمم المتحدة.

لذلك، فإن العنصر الهام للحفاظ على السلام يتمثل في القواعد التي تنظّم عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وبالتالي، تحتاج القواعد الأساسية التي كانت منطبقة وفعالة خلال عمليات حفظ السلام التقليدية إلى إعادة نظر بغية التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة والمتغيرة، ومواجهة الحالة على أرض الواقع. وهذا أمر ضروري لكفالة عدم إلحاق الأذى بحفظة السلام، مع الحفاظ إلى حد بعيد على النهج ذاته المتعلق بوضع شروط جديدة، مثل تلك المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما موظفون من الأمم المتحدة، بغية كفالة عدم تسبب حفظة السلام بأذى للآخرين.

يتعين أن تكون ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام واضحة. وعندما أجرت الأمم المتحدة تقييما لبعثة حفظ السلام في الصومال، خلُص التقييم إلى أن الولاية ”غامضة ومفتوحة لتفسيرات لا تعد ولا تحصى“. إن ولاية البعثة هي أحد الجوانب الحاسمة لأي عملية. ويمكن تقييم نجاح أي بعثة من خلال تحقيق أهدافها من عدمه. ومن ثم، من الضروري وجود أهداف واضحة لتفادي الغموض، أو ما هو أسوأ من ذلك فقدان الأرواح البريئة في حالة تفاقم النزاع.

ويستدعي ذلك، أن يكون هناك تعاون فعال ومشاورات منظمة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة والأمانة العامة من أجل الاستفادة من إمكانيات ولايات حفظ السلام وعملياتها. ويكتسي نفس القدر من الأهمية الحاجة إلى توعية الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المنتشرين في بعثات حفظ السلام بشأن تطور المناقشات والنُهج المتعلقة بسياسات حفظ السلام. وينبغي أن تكون لدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القيادة المناسبة والأفراد الأكفاء من أجل إعطاء المصداقية لجهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووفائها بولاياتها. وبالمثل، تعد الطريقة التي تزود بها الأمم المتحدة قوات حفظ السلام التابعة لها بالموارد خلال عمليات الانتشار، حيويا لنجاح البعثة.

وفي الختام، يجري بناء السلام والحفاظ عليه، على أفضل وجه عندما يتم تعميمهما في المجتمع. وتشكل مشاركة أصحاب المصلحة الأوسع نطاقا في جهود بناء السلام عاملا هاما في الحفاظ على السلام. ولذلك، يمكن لإشراك الأقليات والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية، وآخرين، توفير منبر مستقر للحفاظ على السلام. على كل حال، فإن الجميع يساهم في إحلال السلام.

الرئيس: لا يوجد المزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين.

أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن الدول غير الأعضاء، ومقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الذين أتاحت لنا إسهاماتهم إلقاء نظرة أعمق على عمليات حفظ السلام من أجل جعلها أكثر فعالية، وضمان قدرتها على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لنا في الأمم المتحدة لتحقيق السلام الدائم. وسنواصل بذل جهودنا المشتركة مع سائر أعضاء المجلس والبلدان لتحقيق ذلك الهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.